المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد السادس عشر: ايار/مايو2021

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

Copyright 2021, All Rights Reserved ©2021

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محّكمة

المجلّد - (04) – العدد (16)- أيار/مايو 2021

مجلة علمية دولية محّكمة ربع سنوية تصدر من ألمانيا (برلين) عن المركز الديمقراطي العربي

تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات

العربية – الإنجليزية – الفرنسية

رئيس المركز الدمقراطي العربي

د.عمار شرعان

رئيسة التحرير ورئيسة اللجنة العلمية

د.رانجة زكية تخصص صنع السياسات العامة –جامعة الجزائر03-الجزائر.

مدير التحرير

د.مكي احمد تخصص تخطيط واحصاء جامعة الجزائر 03

أعضاء هيئة التحرير

- د. محمد صلاح، تخصص نقود وبنوك، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د. وليد احمد النعيمي، تخصص اقتصاد قياسي، العراق.
- د. ساهرة حسين زيد الثعلبي، تخصص علوم الاحصاء، جامعة البصرة، العراق.
- د. عبد الله جابو عمر مصطفى، تخصص اقتصاد ودراسات مصرفية ومالية، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان.
- حسن عطا الله عبد الله الرضيع، طالب دكتوراه، تخصص فلسفة اقتصاد، غزة، فلسطين.
- بوسبالة محمد رشيد، طالب دكتوراه، تخصص الاقتصاد القياسي، الجزائر.

International Journal of Economic Studies

® International scientific periodical journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2569 – 7366 VR.3341. 6321.B

Volume (04) - Issue (16) May (2021)

Deutschland – Berlin Tel: 0049-Code Germany 030- 54884375 030- 91499898 030- 86450098 mobiltelefon : 00491742783717

أعضاء الهيئة العلمية

- ا.د. كريم سالم حسين جبر الغالبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية العراق.
- ا.د. منصف بن خديجة، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر الابحاث والدراسات الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بن شريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر.
- ا.د عبد القادر لعريبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
- ا.د احمد بن عيشاوي، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ا.د حمداوي الطاوس، أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر.
- د. ايمان قاسم هاني حمد الصافي، أستاذ محاضر ا، تخصص القانون الدستوري، العراق.
- د. ربيعة ملال، أستاذة محاضر ا، تخصص تسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د. اولحيسان اسناد دلال، أستاذة محاضرة ا، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. إسماعيل عبد المجيد المحيشي، أستاذ محاضر، كلية العلوم التقنية، ليبيا.
- د. عطار نسيمة، أستاذة محاضرة ا، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. منير خروف، أستاذ محاضر ا، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. محمد الأمين بودخيل، أستاذ محاضر ا، تخصص مالية دولية، جامعة بشار، الجزائر.
- د. دوعاء محمود سليمان، أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر.
- د.صايم مصطفى، أستاذ محاضر ا، تخصص إدارة المنظمات، جامعة تلمسان، الجزائر.
- د. سعدوني محمد، أستاذ محاضر ب، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار، الجزائر.
- د. ليندة فريحة، أستاذة محاضرة ب، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. انيسة سدرة، أستاذة محاضرة ب، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- د. امل خيري، باحثة في الاقتصاد والإحصاء بالوكالة العامة للإحصاء، القاهرة، مصر.
- د. عائشة حديدي ، أستاذة محاضرة ا، تخصص علوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 .
- د. عامر شبل زيا، باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق.
- د. بلال نجاح جبير، عضو في دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، العراق.

أعضاء الهيئة العلمية

- د. حيدر عباس دريبي، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية، العراق.
- د. بدر شحدة سعيد حمدان، مدير دائرة الدراسات والأبحاث، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- د. محمد سعيد بسيوني، أستاذ الاقتصاد بجامعة التجارة جامعة بنها، مصر.
- د. حسن الشاكر، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- د, خالد المغاري، عضو الاكاديمية الفلسطينية للعلوم و التكنولوجيا، تخصص إحصاء، فلسطين.
- د. ونوغي نبيل، محامي ورئيس ديوان المركز الجامعي سي الحواس ببريكة، تخصص حقوق، الجزائر.
- د. فاطمة الزهراء الديش، استاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.
- د .رجاء عبد الله عيسى السالم، تخصص اقتصاد قياسي، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة ،العراق.
- د.ابو بكر خوالد، أستاذ محاضر ب، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة الجزائر.
- د.حمزة رملي، أستاذ محاضرا، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- د.مشيرة العشري، استاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعه دمياط، مصر.

شروط النشر

- أن يكون البحث إضـافة علمية أصـيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضـمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصـــول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراســـات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ألاّ تتجاوز نسبة الاقتباس 15% في إجمالي الورقة البحثية.
- إذا كانت الورقة البحثية أصـــيلة وتتميّز بالحداثة وتم قبولها من طرف اللجنة العلمية للمجلة وتجاوزت نســـبة الاقتباس 15% يطلب من أصحابها إعادة الصياغة في الفقرات المطلوبة.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية إذا كان البحث بلغة غير الإنجليزية، واسـم الباحث أو الباحثين باللغة العربية (وباللغة اللاتينية) وصـفتهم العلمية، وعناوين البريد الإلكتروني، أرقام الهواتف، والمؤســســـات التي ينتمون إليها، مع ملخصـــين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضـافة للتصـنيف حسـب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- تحرّر الورقة البحثية باستخدام برنامج (MS Word 2016) فما فوق، وفقا للشروط التالية:
  - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Simplified Arabic) حجم 12، وحجم 10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
  - بالنســـبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع.
  - إعدادات الصفحة: أعلى 2.5، أسفل 2، يمين 1.5 ويسار 1.5.
  - تستخدم الأرقام العربية (1-2-3...Arabic) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يكون التهميش بطريقة (APA) (American psychological Association).
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلّوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.

شروط النشر

- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.
- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتـروني:

economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية ((critical studies للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الهيئة العلمية للمجلة	02
شروط النشر في المجلة	04
اهداف ومجالات المجلة	06
الفهرس	07
الاقتصاد الليبي بين الاعمار والتنمية المستدامة الواقع والمأمول **The Libyan economy between reconstruction and sustainable development, reality and expectations** د.مجدي عثمان سالم أ. سليمان شعيب الدرسي أ.أسامة محمد منصور العماري	09
«التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وفق السياسات الاقتصادية لرؤية 2030 ومنطلقاتها الإسلامية» **Economic empowerment of Saudi women according to the economic policies of Vision 2030 and its Islamic principles** د / محمد محمد عطيه الغزالى	26
أثر الأجور في الطلب على الكهرباء في السودان (2002م – 2017م) ***effect of wages on demand of electricity in Sudan (2002 – 2017*** إبراهيم على جماع الباشا	56
انعكاسات الازمات الاقتصادية علي أسعار الذهب عالمياً **The implications of the economic crises on global gold prices** د. محمد اسامة حسنية د. تاج السر على احمد المتكسي	71

88	دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 1986–2017 ***The Role of Monetary Policy Under Political Conditions And Economic Stability in Libya During The Period 1986–2017*** د.علي منصورعطية أ.محمود احمد حسين
108	إدارة الاحداث الغير اعتيادية وتخفيف الأثار على السوق المالية من خلال التدخل المسبق (دراسة حالة الخروج الفعلي لبريطانيا من الاتحاد الأوربي) **Managing unusual events and mitigating the effects on the financial market through prior intervention (Case study of Brexit: the actual leave of Britain from the European Union)** إعداد الباحث : ذي يزن الاعوش **Theyazin Alaawosh**
120	**Etat et firme transnationale:** **Alliance naturelle et rivalité anachronique** الدولة و الشركة العبر وطنية: تحالف طبيعي و خصومة مستغربة جمال الدين ايت الطاهر

The Libyan economy between reconstruction and sustainable development, reality and expectations

الاقتصاد الليبي بين الاعمار والتنمية المستدامة الواقع والمأمول

د.مجدي عثمان سالم عضؤ هيئة تدريس محاضر جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد، ليبيا،
majdi.almabrouk@uob.edu.ly
أ. سليمان شعيب الدرسي عضؤ هيئة تدريس محاضر جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد، ليبيا،
Sulimanboelsakt@gmail.com
أ.أسامة محمد منصور العماري عضؤ هيئة تدريس محاضر مساعد جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد، ليبيا،
Osama.alamari @uob.edu.ly

الملخص :-

نتيجة لما مرت به الدولة الليبية لحروب مستمرة منذ العام 2011م , وما تعرضت له من تدمير للبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة , وحاليا بعد ان اصبح الاهتمام بإعادة الاعمار وتطوير مستوى الخدمات المتوفرة فالفرصة مهيئة لاعادة الاعمار المتوافق مع التنمية المستدامة بشرط توفر العنصر الأساسي لهذه التنمية الا وهو تحقيق الامن وتوفره , وتاتي هذه الورقة لكيفية تحقيق تنمية مستدامة متوازنة مع إعادة الاعمار وتنوع اقتصادي, وذلك من خلال دراسة نظرية استقرائية للواقع الحالي وكيفية تحقيق الهدف المطلوب وذلك بالتعرف على المفاهيم الأساسية لاعادة الاعمار والتنمية المستدمة , ومن ثم التطرق للواقع الفعلي للاقتصاد الليبي , وكيفية الاستفادة من إعادة الاعمار ما يتوافق مع التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي وفق خطة زمنية للوصل لما هو مطلوب, ولن يتحقق الاعمار والتنمية في ليبيا الا بوجود رغبة صادقة من الجميع للتغيير , وتحقيق الامن والاستقرار السياسي ,وتغير المفاهيم بالنسبة للعنصر الأساسي لعملية الاعمار والتنمية الا وهم البشر مع توفر الامن

الكلمات المفاتحية :- إعمار – تنمية مستدامة – اقتصاد ليبي- تنوع اقتصادي - نفط

Abstract :

As a result of what the Libyan state has gone through in continuous wars since the year 2011 AD, and the destruction of infrastructure and public and private properties, and currently after the interest in reconstruction and development of the level of available services has become, the opportunity is prepared for reconstruction compatible with sustainable development, provided that the basic element of this development is available, namely Achieving security and its availability, and this paper comes on how to achieve sustainable development balanced with reconstruction and economic diversification, through an inductive theoretical study of the current reality and how to achieve the desired goal by identifying the basic concepts of reconstruction and sustainable development, and then addressing the actual reality of the Libyan economy, and how to benefit Of reconstruction that is consistent with sustainable development and economic diversification according to a timeline to reach what is required, and reconstruction and development will not be achieved in Libya except with a sincere desire on the part of everyone for change, achieving security and political stability, and changing concepts regarding the basic element of the reconstruction and development process, except for the illusion of people Security

Keywords: - reconstruction - sustainable development - Libyan economy - economic diversification - oil

المقدمة

تعد الدولة الليبية من الدول الغنية بالموارد الطبيعة المتنوعة والغير مستغلة ,كما تتمع في كونها تطل بإطلالة مميزة على البحر المتوسط وموقعها المميز في وسط الدول العربية ,وبوابة عبور بين الشرق والغرب وبين افريقيا والدول الاوربية, وبكبر المساحة الجغرافية وقلة عدد السكان, ولا توجد في ليبيا طوائف دينية فالشعب الليبي كله مسلم ,وعلى الرغم من كل تلك الامتيازات التي يحظى بها الشعب الليبي والدولة الليبية, الا ان انعدام التنمية الحقيقية وتدني مستوى الدخل وعدم توفر البنى التحتية من أهم ما يميز الاقتصاد الليبي , وكذلك اعتماده بشكل مباشر على مصدر وحيد للدخل الا وهوا النفط.

ويعتبر النفط المورد الطبيعي الأول في العالم العربي، ويضم العالم العربي نصف احتياطيات النفط العالمية، ونتيجة لذلك نجد معظم الدول التي تعتمد على النفط وخاصة في الدول العربية وهي مع ذلك عاجزة عن تنويع مصادر الدخل والاستفادة من الأسعار المرتفعة للنفط مع وفرة الإنتاج، من خلال خلق قيم مضافة للقطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وتنوعت الدول العربية المنتجة للنفط من حيث التنمية الاقتصادية، فنجد دول تتسم بالاستقرار السياسي مثل: دول الخليج فهي استفادت من الاستقرار ومن الموارد الضخمة في خلق اقتصاديات نامية، ولكن مصدر نموها الوحيد هو النفط، ودول أخرى لا تتسم بالاستقرار السياسي وهو ما يعيق نمو هذه الاقتصاديات مثلما في العراق.

والحالة الليبية تأتي ما بين الحالتين السابقتين فنجد استقرار سياسي لمدة أربعين عام ,مع بعض الصراعات الخارجية مع الدول الكبرى مما أدى لفرض حصار على الدولة الليبية لغاية العام 1996م, ومن بعدها حاولت الدولة الاشتراكية العمل على تنويع الصيغة الاشتراكية للدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص في محاولة لتنمية وتنشيط القطاعات غير النفطية ,ولكن نتيجة عدم وجود رؤية واضحة للاقتصاد ,ومنهج يتبع لجميع القطاعات الاقتصادية من خلال سياسة تحولية ,لم يساهم القطاع الخاص في تحقيق تنمية حقيقية الا في زيادة مقدار الضرائب والرسوم المحصلة من القطاع لصالح الدولة ,وذلك لان العاملين بالقطاع الخاص هم عاملين بالدولة, وأن جميع المنتجات من السلع والخدمات مدعومة من الدولة بحيث تستند على الواردات التي تعتمد على الأسعار الرسمية للدولة مما يحقق لها المزيد من الأرباح السريعة ,ولا تحقق أي قيمة مضافة للاقتصاد.

فجل القطاع الخاص يعمل في مجال الخدمات المختلفة والتي تعمل في اقتصاد الظل وبالتالي لا يمكن تحقيق دخل حقيقي منه وبالنسبة للسياحة نتيجة لانعدام البنى التحتية للقطاع، من توفر أماكن الإقامة وتوفر الخدمات المختلفة من اتصالات ووسائل النقل والأدلة السياحيين وغيرها من المتطلبات الاساسية لهذا القطاع وخاصة في المناطق الاثرية , فكانت مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي بسيطة جدا، والقطاع الصناعي تعد مساهماته أفضل من القطاع السياحي حسب ما يرد في حسابات الدخل القومي المنشورة، ولكن كما أسلفنا تعتمد على الأسعار المحلية للصرف الأجنبي الذي يمنحها ميزة نسبية.

ونتيجة لعدم تنظيم القطاعات الاقتصادية وحمايتها من السلع المستوردة يجعل من هذه القطاعات غير قادرة على المنافسة مع السلع المستوردة.

ومع تغير النظام السياسي للبلاد في 2011 تلاشى الاستقرار السياسي وتعاقبت الحكومات على الدولة الليبية, فمنذ ذلك العام تعاقبت على ليبيا سبع حكومات وكلها مؤقته, ناهيك عن الصراعات المسلحة, وما خلفته من دمار وانتهك للحرمات وتهجير للمواطنين, والفساد الدي استشرى بالبلاد والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة والأموال ,مما أدى لانخفاض قيمة العملة المحلية امام العملات الأجنبية لأضعاف الأضعاف ,وتخريب مقدرات الشعب من الكهرباء ومياه النهر والطرق العامة , وغياب دور المؤسسات الأمنية بالشكل المطلوب لتحقيق الامن والاستقرار , ونتيجة لذلك عانت البلاد من الدمار المترتب نتيجة خوض حروب متعددة في الشرق والغرب أدت لإهلاك المقدرات واهلاك المباني والخدمات في جميع المدن التي عانت من ويلات هذه الحروب وغيرها مما لا يخفى على أحد في الداخل والخارج, واصبح أعادة الاعمار من أهم المتطلبات لدى الجميع .

وعليه سوف يتم في هذه الورقة التطرق للاقتصاد الليبي بين الاعمار والتنمية المستدامة، وذلك من خلال: -

التعرف على المفاهيم الأساسية لإعادة الاعمار والتنمية المستدامة، والتعرف على الواقع الاقتصادي الموجود حاليا، ومنها نتطرق لإعادة الاعمار وكيف يجب أن يكون بحيث يستفاد منه الجميع ويتحقق معه تنمية حقيقية للاقتصاد، والمقصود الفعلي لإعادة الاعمار وكيف يمكن تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد الليبي من خلال المحاور التالية: -

المفاهيم الأساسية لإعادة الاعمار والتنمية المستدامة

الواقع الفعلي للاقتصاد الليبي

إعادة الاعمار للاقتصاد الليبي ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة

الخاتمة

إشكالية الدراسة.

الدراسة تتعامل مع مشكلة أساسية الا وهي: - كون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد على مدخولات النفط والغاز ومرتبط بأسعار الصرف العالمية، ويعمل خلال عقود طويلة بألية الدولة الاشتراكية المتدخلة من غير هدف انمائي واضح مع تغير سياسي أدى لتدمير البلاد والممتلكات، وكيفية تحقيق اعمار وتنمية مستدامة مع هذا التغير السياسي لتحقيق تغيير كامل، والوصول لتنمية حقيقية واقتصاد يعتمد على تكوين ناتج صافي من جل الموارد المتوفرة لديه.

وتكون الإشكالية في

1- هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة واقتصاد متنوع من خلال إعادة الاعمار؟

ومنه تتفرع الأسئلة التالية

1- هل يمكن تنويع الاقتصاد المحلي؟

2- ماهي الاليات المثلى للوصول الى اقتصاد متنوع؟

3- كيفية الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة من خلال فرصة إعادة الاعمار التي تسعى لها البلاد؟

أهمية الدراسة.

نتيجة لما مر به الاقتصاد الليبي في الفترة الأخيرة من صراعات مسلحة في شتى ربوع البلاد واستنزاف للمقدرات الليبية من احتياطيات نقدية وتنامي للدين العام واصبح التفكير في إعادة الاعمار هو المنطلق الأساسي الذي يفكر فيه جميع المسؤولين في الشرق والغرب ومن حيث عدم الوقوع في الأخطاء السابقة من حيث تنفيذ المشاريع بشكل عشوائي دون الاخذ بالاعتبار خطة تنموية شاملة لتنفيذ البنى التحتية وتنفيذ التغير الاقتصادي المطلوب لتنمية الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل المحلي ومنها تأتي أهمية الدراسة لتقديم أفكار عن الاعمار والتنمية المستدامة للاقتصاد المحلي.

حدود الدراسة.

الدراسة تشمل الدولة الليبية من دون أي استثناء فجميع المناطق والمدن الليبية الكبيرة منها والصغيرة التي تعرضت للدمار و تعاني من تدني الخدمات ,وانعدام البنى التحتية وعدم وجود بيئة تنموية تشجع على الاستثمارات ,كما ان السعي لتحقيق تنمية مستدامة يجب أن يشمل جميع ابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبنى المؤسساتية في جميع المدن ,وذلك لكون التنمية المطلوبة ليست في البناء والاعمار العقاري والبنى التحتية من طرق وتصريف مياه ,ولكن التنمية المنشودة تشمل العقارات والافراد والمؤسسات العامة والخاصة لكي يتحقق الهدف المطلوب .

أما الحدود الزمنية للدراسة ستكون منذ العام 2010 وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية الطارئة في ذلك العام ومن بعدها التغيرات السياسية التي أوجبت إعادة الاعمار.

منهجية الدراسة.

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف الحالة الليبية الواقعية والمطلوب لإعادة الاعمار والية تحقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد قائمة على أسس علمية وفق خطة متنوعة وشاملة للدولة ككل ومن تم الوقوف على المعوقات التي تحيل دون تحقيق الأهداف التنموية المطلوبة والية التغلب عليها.

الدارسات السابقة.

تناولت العديد من الدراسات مسألة إعادة الاعمار وربطها بالعملية التنموية ومعوقاتها فنجد من ربط إعاقة الاعمار من خلال التركة المترتبة من النظام السابق والنمط الاقتصادي المتبع في ذلك الوقت وكذلك عدم الاستقرار الأمني من وجود السلاح وانتشاره وكيف ان الدولة الليبية محتاجة للمساعدات الدولية لاستعادة السلطة والسيطرة على الأوضاع الداخلية واهمية المجتمع الدولي بالخصوص في هذا الشأن (شرقية إبراهيم 2013) ومن الدراسات من ركز على دور المنظمات الدولية في الاعمار وتأثيرها على موازين القوى العالمية عموما وعلى السيادة الوطنية خصوصا وتوصلت لمقدرة المنظمات الدولية على المشاركة في إعادة الاعمار وأن إعادة الاعمار هو جهد متكامل للمجلات المتنوعة في الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها (زغيب أمينة 2012) ومن الدراسات من ركز على أهمية الفساد كعائق للإعمار والتنمية كما هو واقع الحال في الاقتصاد اللبناني في كون الاقتصاد اللبناني يعاني بالأساس من أزمة الكيان وتقاسم السلطة فئوياً، وتعاني من قطاع عام مثقل بالإنفاق الجاري وتراكم الدين العام وارتفاع كلفته، ويعتمد نظام اقتصادي مفرط في الانفتاح والحرية لحد الفوضى، وانتشار الريعية والزبائنية في قطاعاته الاقتصادية وعليه لتحقيق التنمية يجب استخدام بدائل كلية وجزئية لتحقيقها (عبد الخالق جعفر 2010), كذلك الوضع في فلسطين نتيجة قلة الإمكانيات وظروف الحرب لعدم وجود خطة متكاملة لا سباب معظمها متعلقة بظروف الحرب, مما جعل الاعمار غير متكامل ,وغياب برامج التوعية مع غياب العناصر المؤهلة لإدارة الازمات. (الطاهر معاد 2011) والوضع الليبي نتيجة للحرب والدمار الذي لحق بالدولة وانعدام خلفية اقتصادية واضحة المعالم تحدد نمط الاقتصاد المتقلب من النظام الاقتصادي الاشتراكي الى الاقتصاد المختلط، والانفلات الامني من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي الحالية وتأثيرها على تطور الاعمال والاستقرار السياسي وأهمية الحوار المجتمعي للخروج من الازمة الحالية والانقسام السياسي ومواجهة التحديات التي تواجهها الدولة الليبية الجديدة (إحميدة والحاسي 2020).

وانطلاقا من هذه الدراسات سوف يتم الاستعراض للألية التي يمكن بها الوصول لتحقيق تنمية مستدامة واعمار مع الاستفادة من المقدرات الموجودة لدى الدولة الليبية والغير مستغلة لتحقيق التنوع الاقتصادي المنشود.

1 - المفاهيم الأساسية لإعادة الاعمار والتنمية المستدامة.

منذ الازل والحروب تقوم بين الافراد والقبائل والشعوب والمدن وتطورت الى ان قامت الحروب العالمية الأولى والثانية تم استقر الوضع بعد الحرب العالمية الثانية, وضهور الأمم المتحدة ومن بعدها الحرب اخدت مجرى اخر غير الاستعمار بالمفهوم الشائع ولكن ظهرت الحرب الباردة بين الاشتراكية والرأسمالية لتنتهي بسقوط جدار برلين وسيطرة معسكر الرأسمالية في التسعينيات من القرن الماضي ,ومنها ظهرت حروب أخرى قائمة على العرق والدين والموارد الطبيعية والطاقة ,وهذه الحروب تميزت بكونها تسيرها جماعات غير حكومية ,وتغيرت مفاهيم متعددة ومنها ظهرت المفهوم الأساسي للإعمار فهو يشمل معاني متعددة لإعمار الاقتصاد و إعمار المدن, والاعمار الأهم في البنى القانونية والتكوين الفكري للأفراد وتغيير المفاهيم السائدة لدى الافراد وهو الأهم في أي اعمار فالبناء العمراني وتطويره من السهل ما يكون, أما بناء الافراد من جديد وتغيير معتقداتهم هي الاهم ولو تم الوصول لتنمية الافراد بالشكل المطلوب والسليم لتم تحقيق التنمية والاعمار والتنمية المستدامة وعليه سنقدم المفاهيم الأساسية لهما.

1-1مفهوم استراتيجية إعادة الاعمار: - يقصد بها عملية بناء ما تهدم بسبب الحروب والكوارث.

وهنا عملية البناء يجب ان تشمل البناء العمراني والبناء الفيزيقي لتعكس الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتقنية والسياسية (Baradan , 1999).

وإعادة الاعمار كاستراتيجية يقصد بها جميع العمليات والإجراءات والسياسات التي توضع من أجل مواجهة الظروف الطارئة التي تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية مثل الحروب وأحيانا نتيجة تغيير واقع معين مثل تغير الأنظمة الاشتراكية الى أنظمة رأسمالية وتغير نمط الدولة الاقتصادي بغية التطوير والتنمية.

فالأعمار يرتبط دائما بالدمار المحقق نتيجة ظروف معينة ولكن قد تتبن الدول استراتيجيات للإعمار بغية التطوير لتنمية الأنشطة الاقتصادية وتطوير من الواقع الفعلي التي تعيش به البلاد كما تسعى السعودية للتطوير في خطة 2030 وغيرها من الدول أحيانا تأتي بخطط الاعمار للتغيير مستويات معيته في الدولة والوصول لمستويات أفضل في جميع المناحي السابقة وهو ما يأتي نتيجة بعض التوجهات السياسية في الغالب نتيجة تغير الأنظمة وخاصة في الدول الريعية والنامية. أما الدول المتطورة لديها نهج تابت ومستقر وذلك لخوضها عمليات الاعمار في مراحل مبكرة وهنا أي تغيرات تطرأ عليها تكون ذات إثر أخف من الدول الأخرى مثل ما حصل نتيجة جائحة كورونا فنجد الدول المتطورة لديها الاستعدادات المسبقة من المستشفيات والأنظمة التي تتيح لها العمل حتى عن طريق التواصل الاجتماعي.

أما الدول التي ليس لديها هذه الاستعدادات فنجدها تأثرت كثيرا بسبب الجائحة وما خلفته وخاصة تلك الدول التي تعتمد على الواردات في جميع امورها.

" يقول رئيس معهد كيل إن أزمة كورونا ضربت أوروبا في ظروف اقتصادية متباينة، إذ كان الاقتصاد الإيطالي يعاني حالة ركود متواصلة منذ عقود، وتعيش إسبانيا على وقع تداعيات أزمة اليورو، وتمر بريطانيا بحالة من عدم اليقين جراء قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي، بينما تكافح فرنسا بسبب تعثر برامج الإصلاح الاقتصادي.

أما الاقتصاد الألماني فقد كان بعيدا كل البعد عن هذه المشاكل الهيكلية الخطيرة، وبفضل ما يقارب 10 سنوات من الازدهار الاقتصادي، تمكنت شركات ألمانية عديدة من تحقيق أرباح مكّنتها من تخطي أزمة كورونا بأخف الأضرار." (الجزيرة نت)

وبالتالي تتفاوت الدول في مواجهة الاعمار والأزمات من خلال العناصر التالية: -

- الاستجابة السريعة للعوارض والاخطار والتنبؤ بالأحداث المتوقعة
- المقدرة على بناء وتطوير قدرات وممكنات محلية متنوعة يمكن إدارتها بسرعة وكفاءة
- وجود المؤسسات المتكاملة والمتناسقة مع بعض وفق رؤى واضحة المعالم وتعمل بشكل تلقائي ولها اهداف واضحة ومحددة لإدارة الازمات والتغيرات الطارئة الشتى
- وجود منهجيات وأسس علمية يتم الاعتماد عليها في دراسة الوضع الحالي والسيناريوهات المحتملة وجمع البيانات وتحليلها واتخاذ القرار.
- فريق متكامل من ذوي الاختصاصات والخبرة في المجالات المتنوعة لإدارة الأزمة من الجوانب الاستراتيجية والتنفيذية والتشغيلية
- التناسق ما بين السلط التنفيذية والسلط التشريعية
- استغلال أمثل للموارد المتاحة وبأفضل الطرق وأقل التكاليف

وهنا حسب هده النقاط اختلفت الدول في مواجهة الاحداث المتوالية من كوارث طبيعية وأمراض وغيرها من الأمور ومنها من تعافى بسرعة ومنها مازال يعاني من هذه الأزمات.

2-1 مفهوم التنمية المستدامة: -

هي تلك التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وتلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

وهي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ليس على حساب البيئة >و لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ,بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة (أبو زنط ماجدة وغنيم 2006)

والاستغلال الأمثل للموارد يعتمد على شيئين اساسين هما الخصائص الجغرافية القائمة وظروف التنمية والمتمثلة في: - * الوضع الاقتصادي القائم State of economy.

* المستوى التكنولوجي السائد Technology.
* تركيب وتنظيم المجتمع Organization of the community.
* القيم والعادات والتقاليد السائدة Human values of the community.
* الطاقة الفكرية في المجتمع Intellectual capacity.
* البيئة السياسية Political environment. (J. Kozlowski and G. Hill) -1998)

1-2-1التنمية المستدامة مطلب شرعي.

على الرغم من حداثة المصطلح لدى الاقتصاديين الا أن الشريعة الإسلامية من خلال القران الكريم والسنة النبوية تعطي الكثير من الآيات والأحاديث التي تعبر على هذا المفهوم وعلى المحافظة على المقدرات، وكيفية تعامل البشر مع بعظهم ومع البيئة المحيطة بهم.

فلا تتحقق التنمية المستدامة بجميع معانيها دون الاخذ بمقتضيات الشريعة بالخصوص ,فالشريعة الإسلامية وجميع الأديان السماوية تحث على العمل وعلى التكافل الاجتماعي والتعايش, وتحريم كل ما من شأنه تعكير هذا التعايش ليكون للبشر منهج حياة سعيد في الدنيا والاخرة, فلا يحث الدين على الاسراف والتبذير كما يحث على الصدقات والزكاة ومالها من دور تنموي في المجتمع والافراد وتخلق روح المحبة بينهم والتعايش, كما يحث على العمل فجميع الأنبياء كانوا يمتهنون الحرف الرعوية والزراعية والصناعية ,كما يحرم الدين الاحتكار ويحث على التنافس الشريف مع عدم الغش والوفاء بالالتزامات وتحريم الرباء .

كل ذلك لا يختلف عن المفاهيم التي يتحدث بها علماء الاقتصاد في هذا السياق وما في الشريعة هو منهج دئم، واليات المنهج الإسلامي لا تتعارض مع مصلحة المجتمع فالله سبحانه وتعالى خلقنا واستخلفنا في الأرض لكي نعمرها ولا نفسدها، حتى عند قيام الساعة، فيقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إذا قامت الساعة وفي يد احدكم فسيلة فإن استطاع الا يقوم حتى يغرسها فليغرسها.

ويأتي فساد الأرض بما كسبت أيدينا من اعمال لا يرضى عنها الرب من تعاملات ربوية وقتل وفساد وتدني الاخلاق وغيرها كما تقول آيات القران الكريم في العديد من السور (نصر اشرف 2016) ,كما أن الدين الإسلامي يقوم على العديد من القواعد الأساسية التي ترسخ الاستدامة, مثل قاعدة درا المفاسد مقدم على جلب المصالح ,وكذلك قاعدة لا ضرر ولا ضرار ,وغيرها من القواعد ولكن للأسف الشديد في وقتنا الحالي تباعدنا عن ديننا وأخذتنا المظاهر الغربية بتطورها مما جلب للدول العربية والإسلامية ذات النفوذ الأكبر في الموارد الطبيعية والاقتصادية التبعية للدول المتطورة, وذلك بسبب ابتعادنا عن ديننا وخير دليل واضح في هذا المجال الدولة الإسلامية في الاندلس.

1-3 الجمع ما بين الاعمار والتنمية المستدامة

سعيا لتحقيق اعمار وتنمية مستدامة يجب اطلاق عملية متكاملة عادلة وشاملة نحفز عوامل النمو الذاتي والمجتمعي, وتفعل القانون وتحارب الفساد فيجب رسم الأهداف التي تسعى لها الدولة, ومن تقسيم الأهداف على مراحل معينة تتلاءم مع عملية إعادة الاعمار ومع الإمكانيات المتاحة لديها, والمدى الزمني لتحقيق هذه الأهداف مع تنظيم البناء المؤسسي والمجتمعي والمسؤولية الأخلاقية مع تلبية احتياجات الدولة من النواحي المختلفة ,ولا يجب تحقيق نمو اقتصادي فقط من دون تحقيق تنمية حقيقية تسعى لتحسين مستويات المعيشة والاكتفاء الذاتي, وتطوير الخدمات الأساسية من الصحة والتعليم والخدمات العامة والحد من التفاوت الطبقي من خلال إيجاد مجالات الاستخدام ,والحد من الفساد والمراقبة الفعالة ,وتصحيح كل الاختلالات التنموية وتصويبها, ويجب الا نغفل العامل الأساسي لتحقيق كل ذلك الا وهوا الامن والاستقرار فالمتتبع لعمليات التنمية الحقيقية للشعوب

لم تتحقق الا بوجود هذين العنصرين في التاريخ القديم والحديث وهي تعد فرصة تاريخية للحكومة والمجتمع، لتصحيح كل الاختلالات التنموية، وتصويبها نحو المزيد من العدالة الاجتماعية. ويكون التمويل الفعال لذلك من خلال المقدرة على بناء القدرات الفردية والمؤسساتية، وتحقيق الامن والاستقرار والسلام، دون العودة لحالة عدم الاستقرار، والعمل على العدالة الاجتماعية مع احترام السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي والتنموي والاقتصادي.

كما يجب العمل بديننا الحنيف في هذا المجال وغيره فالدين منهج حياة لجميع البشر وما جاء الا لإصلاح الفساد المحدث في الأرض ومعالجة الاختلالات بين الناس ومراقبة الافراد في سلوكياتهم للوصول لحياة سعيدة ومستقرة في حالة قيامهم بما اوجب الله عليهم دون الافراط والتفريط, ومن خلال الفهم السليم للدين من خلال التعايش السلمي الذي يتيح الحرية وحق العيش الكريم دون الاضرار بالأخرين ,والتعايش السلمي مع من يخالف المعتقدات وطاعة ولاة الأمور مع طاعة الله وليس كما يشوش البعض ويحرف الدين وينزل الآيات والاحاديث على غير ما انزل .

طبيعة الاقتصاد الليبي

سيتم الحديث على الاقتصاد الليبي من حيث الواقع الفعلي للاقتصاد وما يمتلكه من مقدرات وما مر به من تغيرت من خلال الفترة 2010 الى حد الان في نقاط موضحة ومختصرة

- الموقع الجغرافي والبيئة والمناخ :- تمتاز ليبيا بإطلالة مميز على ساحل البحر المتوسط واطلالة عليه ولى أوروبا بساحل 2000 كيلو متر ,كما تتوسط الدول العربية بين مصر وتونس والجزائر وتعتبر بوابة عبور بين أفريقيا واسيا وأوروبا , وتمتاز بمناخ طبيعي معتدل نسبيا فلا توجد حرارة مرتفعة في الصيف ولا برودة منخفضة في الشتاء مما يتيح لها مناخ يفضله الكثير من السواح والمستثمرون في حالة توفرت الظروف المواتية لذلك وعلى الرغم من ذلك لم يتم الاستفادة من الموقع الجغرافي المتاح سواء في فترة استقرار الدولة ولا في الفترة الانتقالية الحالية.

- الثقافة الاجتماعية والديانة :-يعيش في الدولة الليبية قبائل عربية وبعض من قبائل الامازيغ و التبو وتعتبر الديانة للجميع هي الديانة الإسلامية ويعتبر المجتمع الليبي مجتمع قبلي ما زلت القبائل الليبية لها دور بارز في الحياة السياسية والاجتماعية وتصل حتى للنشاط الاقتصادي ,وتؤثر فيه ونتيجة للبيئة القبلية المترسخة فان الدولة المدنية القائمة على احترام المسؤولين لم تتحقق ونتيجة لمحاربة المنهج الديني القويم خلال الفترة السابقة اصبح الوعي الدين شيء من الإرهاب ويتحاشاه الناس وينادى بعزل الدين عن الدولة والمناداة بالحريات.
- النظام السياسي: - منذ العام 2011م تولات على الدولة الليبية سبع حكومات بداء من المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوفاق والمؤقتة ,وازداد الانقسام السياسي لتصبح حكومة في شرق البلاد وحكومة في غرب البلاد ,وتزايد معها الانفاق العام ليصل قرابة 300 مليار خلال هذه الفترة الانتقالية الممتدة منذ 2011 الى حد الان ,وخلفت صراعات مسلحة أتت على مقدرات البلاد وكذلك المناداة بالحريات الغير مقيدة وكثرة المنظمات والأحزاب السياسية وما لها من دور في عدم الاستقرار الحاصل حاليا .
- الموارد الطبيعية :- يعتبر النفط المورد المستخدم الوحيد من الموارد المتاحة والمعروفة لدى الدولة الليبية الغنية بالموارد الطبيعية والغير مستغلة ,فلدى ليبيا العديد من الموارد مثل الثروات البحرية والطبيعة الصحراوية والجبلية والمناطق الاثرية في شرق البلاد وغربها وجنوبها والمعادن المتوفرة, ولكن البترول هو المصدر الوحيد للدخل ويمثل 95 % من الدخل القومي الإجمالي ,وتحتوى ليبيا على اكبر احتياطي نفط في القارة الافريقية ونتيجة الاعتماد على النفط خلف اقتصادا ريعيا قائم على النفط واظهر العديد من المساوي الواقعة حاليا في الاقتصاد.
- القوى البشرية :- يبلغ عدد السكان الليبيين قرابة 7 ملايين نسمة ولا تزيد نسبة السكان النشطين اقتصاديا 45 % وتبلغ القوة العاملة الفعلية العاملة قرابة 1.75 مليون نسمة ما يعني 80 % من إجمالي القوى العاملة ,ويبلغ حجم العاطلين عن العمل 20 % من إجمالي القوى العاملة (الناجم خالد 2012), ويعمل الجميع لدى الدولة وتدفع لهم الخزانة العامة مرتنهم مما يجعل بند المرتبات في الميزانيات العامة للعام 2019م 25 مليار دينار ,بعد أن كانت في 2010 م 9مليار دينار أي تضاعفت ب 270 % كما يمتاز الاقتصاد الليبي بضعف الإنتاجية وقلة العمالة الماهرة المدربة.
- القطاع الصناعي :- مساهمة الصناعة غير الاستخراجية بسيطة جدا ولا تكفي حتى للاستهلاك المحلي وينحصر النشاط الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة الاسمنت وصناعة الحديد والصلب وكما أن هناك أنشطة صناعية أخرى متل الصناعات الغذائية ولكن نتيجة عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة لهذا القطاع وتنظمه وتحميه من التنافس الخارجي تعد مساهمة القطاع الصناعي بسيطة جدا كما أن الدولة قامت بالخصخصة للعديد من المصانع التي كانت تنتج بتمويل مدعوم من الدولة وعندما توقف دعم الدولة لها لم تستطع القيام بأنشطتها الصناعية ولم يتحقق الهدف التي سعن له الدولة نتيجة الخصخصة (الحويج حسين 2018)
- القطاع الزراعي: - ما قبل اكتشاف النفط كان هذا القطاع من القطاعات الرائدة في الاقتصاد المحلي ومازالت المنتجات المحلية من المنتجات ذات الجودة العالية ولكن نتيجة استيراد المنتجات الزراعية من الخارج انخفضت مساهمة القطاع وأصبح مساهمته في الناتج الإجمالي تكاد تكون معدومة ولا تتعدى 3% (خضير علي 2014) يعمل 17% من القوة العاملة في الزراعة

- القطاع التجاري: - نتيجة الموقع الجغرافي المتميز فالهد القطاع مستقبل واعد لو تم استغلاله اقتصاديا بحيث يحقق منفعة مشتركة بين الدولة والتجار من خلال سلسلة القوانين التي تهتم بالضرائب والجمارك والسياسات التجارية، فحاليا القطاع قائم ويحقق أرباح ممتازة ويشتغل فيه قدرات بشرية محلية واجنبية ممن يعملون بالدولة ومن العاطلين عن العمل ولكن لا توجد الية لحصرهم وتنظيمهم عن طريق مكاتب العمل والاقتصاد ولا توجد بيانات حصرية عنهم.
- قطاعات الخدمات المتنوعة والبنى التحتية: - منذ العام 2011م والصرعات المستمرة أتت على البنى التحتية والخدمات العامة، والتي كانت متهالكة أصلا فكانت ليبيا قبل 2011 في صدد إنفاق ضخم على البنى التحتية والمشروعات الاسكانية والعمرانية والخدمات العامة وخدمات الصحة والتعليم، وتم التعاقد على كل ذلك ضمن ما يسمى بالبرامج الوطنية والتي خصص لها قرابة مائة مليار ونفذت بنسب انجاز تعدت 40 %. (تقرير الميزانية 2010) وتوقف كل ذلك بسبب الوضع الانتقالي غير المستقر والصراعات، الامر الذي أدى لنقص الخدمات الصحية مثل التطعيمات الأساسية للأطفال والتطعيمات للأمراض المزمنة، وكذلك توفر الادوية الخاصة بالأمراض المزمنة والامراض المستعصية مثل السرطان وامراض القلب، وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية نتيجة الحروب والنزاعات والتهجير يتعطل العام الدراسي وينقص التحصيل العلمي لدى الطلاب، كما انخفضت جودة التعليم، وكذلك كثرة الاعتصامات عند بداية العام الدراسي للمطالبة بزيادة الأجور وما لها من عواقب إيقاف الدراسة.

  نتيجة لعدم قيام الدولة بإقامة مخططات عمرانية جديدة بعد مخططات الجيل الثاني والتي انتهت في عام 2000م وبذات الدولة في تنفيذ مخططات الجيل الثالث ولكن نتيجة الاحداث القائمة لم يتم تنفيذها، ونتيجة لذلك يقيم قرابة ثلث السكان في مناطق عشوائية تفتقر للخدمات الأساسية من الكهرباء والمياه وتعتمد على الابار الجوفية ولا توجد طرق معبدة ولا خدمات تعليمية وصحية بهذه المناطق.

  كما أن الخدمات الكهربائية والتي تعتبر متهالكة هي أيضا بسبب كثرة الاعتداءات على المحطات الكهربائية والتي تحتاج لتجديد الشبكات المنفذة منذ 50 عام، ومحطات ضخ المياه لشركة النهر مما أدى لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وكذلك انقطاع المياه، مما يستوجب عمل تجديد لشبكات المياه والكهرباء.
- المالية العامة: - يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط بمعدل 95 % من عائدات التصدير و 99 % من دخل الحكومة (WorldBank.2013), و لا يوجد في الاقتصاد قطاع خاص واضح المعالم , كما بلغ الانفاق العام قرابة 300 مليار دينار حسب ما يرد في تقارير المصرف المركزي ,وتضخم الدين العام ليصل قرابة 100 مليار دينار ,وتضخم حجم المرتبات ليصل الى 25 مليار دينار عام 2019 , لتكون الميزانية العامة80 % منها تسيري خاص بالمرتبات والدعم للسلع الأساسية مثل الدقيق والأرز والسكر والشاي ودعم للمحروقات لتغذية محطات الكهرباء والافراد وتنامت ميزانية الدعم لتبلغ قرابة 12.4 مليار دينار في عام 2014م ليتراوح بعدها ما بين 9 – 7 مليار (المصرف المركزي اعداد متنوعة)مما يؤثر في تطور الاقتصاد ونموه الحقيقي .

  وفيما يتعلق بميزانية التنمية أو التحول فبعد أن كانت 49 مليار عام 2010م انخفضت لتصل 13مليار عام 2013 م ولم تتعدى 4 مليار بعد ذلك العام، وذلك راجع لنقص التمويل نتيجة انخفاض أسعار النفط وتوقف الإنتاج والنزاعات القائمة.

فيما يتعلق بالأسعار فتعد ليبيا من الدول المتميزة بانخفاض الأسعار لجميع السلع والخدمات قبل 2011 وذلك نتيجة قيام الدولة بتوفير الدعم السلعي للسلع الأساسية والمحروقات، ونتيجة عدم تفاوت الأسعار بين السوق الرسمي والموازي ونتيجة لارتفاع سعر الصرف لإقام قياسية ليبلغ الدولار = 14 دينار عام 2016م وحيث أن الدولة تعتمد على الواردات في السلع والخدمات ارتفعت الأسعار والتضخم في ليبيا مما أثقل كاهل المواطن بحيث أصبح الدخل الذي يتحصل عليه المواطن العادي لا يساوي في أحسن الأحوال 200 دولار, ونتيجة لعدم وجود سياسة مالية وتجارية واضحة للبلاد أصبح سعر الصرف هو المحرك الأساسي للتمويل والمتحكم في الأسعار بسبب طبيعة الاقتصاد واعتماده على النفط فقط, وكذلك الانقسام في مؤسسات الدولة السيادية وفتح الاعتمادات وما صاحبها من فساد وقيام السلطات النقدية بإضافة رسم تحصيل على العملة الصعبة وما حقق من إيرادات كما هي مبينة في الجدول رقم 1.

القطاع المصرفي والسياسة النقدية: - يعتبر القطاع المصرفي في ليبيا ملك للدولة بمعدل 85 %، نجد القطاع المصرفي يتمتع بسيولة عالية اذ بلغت نسبة النقد والارصدة لدى المصارف التجارية 70.7 % إلى اجمالي الأصول، كما يتمتع القطاع المصرفي بكفاءة رأس المال.

القطاع المصرفي قائم على كونه حسابات جارية للأفراد أو تقديم الاعتمادات المستندية منذ العام 2014م، وما يشوبها من شبه وتحايل على الدولة لتهريب الأموال خارج البلاد، كما يعاني القطاع من الانقسام بين الشرق والغرب مما أظهر مشاكل السيولة أو توفر الكاش للجمهور نتيجة احجام الافراد على الإبقاء بأموالهم داخل المؤسسة المصرفية.

لم يستطع القطاع العمل والتحول للصيرفة الإسلامية الامن خلال النوافذ المتعلقة بالمرابحة الإسلامية وما هي الا وسيلة يستخدمها الافراد لاستخراج الأموال من المصارف.

نتيجة اعتماد الدولة على النفط كمصدر وحيد للدخل عندما يتم تحصيل الإيرادات تباع العملة الأجنبية للمصرف المركزي بالسعر الرسمي 1.4 دينار للدولار ويقوم المصرف المركزي ببيعها للأفراد والدولة لتلبية الاحتياجات ونتيجة الازمات المتوالية من اغلاق الحقول قام المصرف المركزي بإضافة رسوم تحصيل على بيع العملة الأجنبية لمعالجة الاختناقات ومعادلة سعر الصرف مع السوق الموازي بمقدار 280 % , وكذلك المنح المقدمة لإرباب الاسر لتحسين الوضع المعيشي وما سببته من معاملات غير قانونية ,وكذلك الانقسام في المصرف المركزي سبب في تزايد العرض النقدي, وسنوضح في الجدول التالي اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي .

جدول رقم (1) أهم المؤشرات الاقتصادية

البند/ السنة	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
الايرادات	57510.14	21543.3	16843.4	8845.2	22337.6	49143.6	57365.2	3813
إيرادات النفط	50686.96	19976.6	10597.7	6665.5	19209	33475.8	31394.7	2388
إيرادات اخرى	6823.18	1566.7	6245.7	2179.7	3128.6	2435.4	2523.2	1425
رسوم النقد	0	0	0	0	0	13232.4	23447.3	1575
المصروفات	57510.14	438142	36014.9	29171.3	32692	39286.4	45813	25614
المرتبات	9190.65	23632.2	20307.2	19094	20293.3	23606.6	24511.6	16133
التسييريه	3285.62	3259.8	3625.9	2488.3	4541	5662.6	9428.9	2391
التحول	28531.78	4482.4	3861.9	1747.6	1887.7	3390.4	4637.5	352
الدعم والطواري	16520	12439.8	8219.9	5841.4	5970	6626.8	7253	6783
الناتج المحلي الإجمالي مليار	74.77	81.87	41.14	27.84	26.2	37.88	52.61	51.48
نصيب الفرد دينار	12064.8	10066.6	6530.9	5899.9	5446.7	7085.8	8038.6	8145.2
القاعدة النقدية مليار	22.604	36.886	41.926	54.597	63.199	61.4	60	59.8
عملة لدى الجمهور مليار	7.60	17.17	23	27.10	30.865	34.732	36.724	38.04
فائض الاحتياطي لدى المصارف	32.874	40.61	30.871	37.133	60.364	58.370	52.08	50.27

المصدر: - من اعداد الباحثان بيانات مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة

1- إعادة الاعمار للاقتصاد الليبي ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامةوالتنوع الاقتصادي : -

سيتم الحديث عن إعادة الاعمار وتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الليبي من خلال معالجة المختنقات التي تم ذكرها في طبيعة الاقتصاد الليبي وذلك حسب الأولوية من حيث الأهمية كما يلي: -

- الوضع السياسي: - لا تنمية دون استقرار سياسي ولن نتقدم أي خطوة للأمام الا بوجود إرادة سياسية تدفع بالبلاد للتقدم والتطور، والتخلص من المرحلة الانتقالية وتكوين دستور يكفل حق الجميع في البلاد، وبيان دور واضح للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية البناءة للبلاد، كما يجب إعادة النظر في طبيعة نظام الدولة الاقتصادي من كون الدولة المتدخلة في شتى الشؤن الاقتصادية الى الدولة المراقبة والموجهة للأنشطة الاقتصادية وتخلق فرص عمل للقطاعات المختلفة , مما يخفف الأعباء على كاهل الدولة من المرتبات وتضخم الانفاق الحكومي العام.
- الصلح الاجتماعي: - يجب العمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة بين جميع الفرقاء الليبيين، والحد من الحريات المفرطة التي تنادي بالفرقة والانقسام، وتوعية الحس الوطني من كون الوطن للجميع وارتقائه سبب لسعادة الجميع من دون تهميش للأفراد أو المناطق.
- الموقع الجغرافي والبيئة والمناخ: - العمل على الاستفادة من المقدرات المتاحة من الاطلالة المتميزة للبلاد على البحر المتوسط ,في تنمية تجارة العبور وتنمية التنقلات الجوية ما بين أوروبا وأفريقيا ,من خلال إقامة مطارات جوية في المناطق الوسطى من البلاد والمناطق الجنوبية لتسهيل التنقل والشحن الجوي وما تحققه من استخدام للعمالة وتنمية المناطق وكذلك فإن قرب ليبيا من الأسواق السياحية الرئيسية المتمثلة في دول أوروبا الغربية ، و ارتباطها بدول الجوار بشبكة من الطرق المعبدة يجعل الوصول إليها سهلا ميسورا سواء عن طريق البحر أو البر أو الجو ,وبالتالي يجب العمل على تهيئة بنية تحتية لهذه المرافق الحيوية لتنمية وتنويع الاقتصاد المحلي ,ناهيك عن الاستفادة من الثروة البحرية , وإقامة المناطق الحرة خاصة عند المعابر الحدودية ومناطق الموني البحرية, ومن ناحية الاستدامة البيئة بالخصوص فنتيجة عدم وجود صناعات في البلاد فإن خفض انتاج ثاني أكسيد الكربون والمواد المستنفذة للأوزون لا يوجد لدينا لذات السبب (الأمم المتحدة 2011).
- الموارد الطبيعية: - على الرغم من انخفاض الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة داخل الأراضي الليبية ولا تتعدى 1 % من المساحة الاجمالية للبلاد لكنها غير مستغلة الاستغلال الأمثل (Actualitix 2020)، لكن يجب الاستفادة مما يحققه قطاع النفط في تنمية الموارد الغير مستخدمة من الثروة البحرية والحيوانية والزراعية ,والتي يمكن تحقيقه داخل الاقتصاد المحلي لزيادة التنوع الحيوي من الموارد ,والتي رغم انخفاض انتاجها الا أن قيمتها عالية مقارنة بالنفط كزيت الزيتون والعسل الطبيعي والاسماك والصوف وكلها من السلع التي يمكن انتاجها داخل الاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل.

- قطاع الخدمات العامة والتنمية البشرية والبنى التحتية: - لتنمية الخدمات العامة والبنى التحتية طبعا بعد تحقيق الامن والاستقرار ,يجب عمل خطة تنموية شاملة لتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع برنامج زمني وفق التمويل والايرادات المحققة, تسعى هذه الخطة لتوفير البنى التحتية لجميع المرافق السكنية والخدمية والتعليمية والصحية والبشرية ,لتحقيق نمو متوازن يسير وفق خطة شاملة تسعى لتطوير الاقتصاد وتنويعه وتفعيل القطاع الخاص وتفعيل الإيرادات المحلية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للجميع ومتابعة تحقيق الأهداف ,وهو ليس بصعب في حالة توفر الرغبة الصادقة من الجميع.

كما يجب الا نغفل عن دور الاعمار العقاري وما يحققه من تنمية في شتى مجالات الاقتصاد من الاستخدام وتنشيط الأسواق والحركة الاقتصادية وتعطي مفعول سريع للحركة الاقتصادية داخل البلاد وخير دليل ما حققته المشاريع التنموية الخاضعة للبرامج الوطنية في عامي 2009 – 2010 , وهذا القطاع لا يحتاج الا لسياسة اقراض وتفعيلها داخل الدولة مع تنظيم المخططات العمرانية بما يتلاءم مع المخططات العامة للدولة.

- المالية العامة :- يجب حل الانقسام ما بين الشرق والغرب وذلك لتوحيد جهة الانفاق ليتسنى لها تقديم خدمات بشكل افضل ومراقبة الانفاق العام , كما يجب العمل على تفعيل الجباية المحلية لما لها من دور في تمويل الانفاق العام خاصة مع تدني أسعار النفط , وتنظيم الملاكات الوظيفية وتنظيم الوظيفة العامة وتنظيم القطاع الخاص والعمل على الاستفادة من الظروف الراهنة لوضع اليات تنظيم الانفاق العام وخلق مصادر للتنوع الهيكلي للاقتصاد وتوفير حوافز للاستثمار المحلي والاجنبي ويعتبر إعادة الاعمار من أكبر الحوافز لو تم استغلاله بشكل اقتصادي ممنهج وفق خطة تنموية .
- القطاع المصرفي: - العمل على توحيد المصرفين وتفعيل القطاع ليكون شريك أساسي كممول للتنمية من خلال الإقراض وزيادة خلق الثقة امام المودعين لمعالجة نقص السيولة أو الكاش، كما يجب عدم المساس بسعر الصرف الحالي وتخفيض قيمة العملة المحلية، والعمل بسياسة الرسوم على الصرف لكونها تحقق عوائد يستفاد منها في تمويل التنمية وسداد الدين العام، ويجب إعادة النظر للقطاع المصرفي بتفعيل القطاع الخاص فيه لتكون درجة التنافس عالية لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ولا تكون وظيفة المصارف هي شبابيك لسداد المرتبات وتفعيل التمويل المصرفي وخاصة في إعادة الاعمار لكون القطاع العقاري من افضل القطاعات التي تفعل شريحة كبرى من القطاعات الاقتصادية.
- السياسات الاقتصادية: - يجب العمل بسياسات اقتصادية متكاملة فلا نتعامل مع السياسة النقدية دون الأخذ بالاعتبار السياسة المالية والتجارية، فنتيجة لكون الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي قائم على النفط نجد اهم شيء يؤخذ به هو سعر الصرف وهو مما يؤثر في السياسة التجارية دون الأخذ بالاعتبار السياسة المالية والنقدية من حيث تخفيض الانفاق العام وتفعيل الاستثمارات الخاصة وتحفيز المدخرات وتفعيل السياسة النقدية من حيت التمويل وعرض النقود مما يؤدي لعدم تحقيق الهدف الاقتصادي المرغوب من السياسات.

الخاتمة

من خلال العرض السابق للوضع الحالي للاقتصاد الليبي والتنمية والتنمية المستدامة في ليبيا فإن تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الليبي تواجه بعض الصعوبات تتمثل في: - الجانب الأمني - عدم الاستقرار السياسي - مصادر التمويل - توفير بيئة اقتصادية تشجع على الاستثمار - توفير البنى التحتية - توفر الخدمات المصرفية المتطورة - تنمية القطاع الخاص – تنظيم القطاع العام للدولة.

وكل هذه العوامل مرتبطة بتحقيق الامن والاستقرار وتوحيد مؤسسات الدولة والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين الاعمار والاستدامة، ومدى مقدرة الاقتصاد المحلي الاستيعابية فعملية التمويل لن تكون بصعوبة تحقيق الامن والاستقرار، فالاستفادة من الموارد النفطية وزيادتها بزيادة الإنتاج سيساهم في تحقيق التمويل اللازم المتوافق مع خطة التنمية، كما يجب الاهتمام بالعناصر البشرية وتدريبها وتطويرها فهي الأساس لكل ذلك، ويجب ألا نغفل التجارب السابقة والتي مرت بها دول تعرضت لحالات مثل الذي حصل في بلدنا ,ونستفيد من تلك التجارب ومن الأخطاء التي وقعت حتى لا نقع فيها ,مثلا تجارب العراق ولبنان على المستوى العربي وكيف أنهما لما يستطيعا التخلص من عواقب الحروب والدمار الذي لحق بهما ,وكذلك المانيا واليابان وما تعرضتا له بعد الحرب العالمية الثانية من دمار وكيف استطاعتا النهوض بمجهود شعوبها رجالا ونساء, وكيف أن هذه الدول شكلت مجالس حكماء من جميع المختصين لتدرس الواقع وكيفية التغلب على المصاعب, وها هي الان في مقدمة الدول المتطورة وفي زمن قياسي وهو ما ليس بصعب, فنحن في بلدنا لم نمر بما مر ا به واقتصادنا بأفضل حال من اقتصادهما في ذلك الوقت ولكن ينقصنا الرغبة الجادة في التطوير والتغير والسير في الطريق الصحيح مثل ما ساروا ولا نقع في الأخطاء التي وقع فيها الاخرون . ويمكن تطبيق ذلك وفق الخطة التالية: -

جدول رقم (2) الخطة المقترحة للإعمار والتنمية المستدامة

الهدف	الية التطبيق	المدة الزمنية للتنفيذ	التمويل	ملاحظات
الاستقرار الامني والسياسي	توحيد الجيش وحل المليشيات وتنفيذ الدستور	سنة	الميزانية	تعتمد على الجهود الدولية الراعية للحوار الليبي
تكوين لجنة خبراء	تتكون من خبراء :-الاقتصاد - المال - الاعمال - الصناعيين - التجار - الزراعين- الهندسة والاعمار	مستمرة لحين تحقيق الأهداف الكلية والجزئية المرسومة	الميزانية	تعمل على غرار التجارب السابقة للبلدان التي مرت بمثل حالاتنا او حالات باسو منها وتعافت
توفير البنى التحتية	وذلك من خلال خطة تنموية شاملة تستهدف ما يلي: - 1- توفير القوانين التنظيمية في شتى المجالات الاقتصادية والتنظيمية وغيرها وتفعيل سلطة القضاء 2- توفير العناصر البشرية المدربة والماهرة 3- توفير مجالات ممتازة للتقنية والاتصالات والمواصلات 4- إيجاد مناخ للاستثمارات	سنة لإعداد الخطة والباقي يأتي وفق ما تم تحديده في الخطة	رسوم التحصيل على النقد الأجنبي	يشرف على اعدادها خبراء من التخطيط والمالية والاقتصاد والمركز البحثية

	5- توفير الخدمات النقدية الالكترونية 6- الرعاية الصحية السليمة 7- تباث سعر الصرف 8- شبكة متطورة من الصرف الصحي وتوفير مياه الشرب 9- المناطق الحرة والصناعية 10- دعم الإنتاج الزراعي المحلي 11- تطوير المراكز البحثية 12- المخططات العمرانية المتكاملة			
تنويع الاقتصاد	1- تطوير القطاع الخاص وتفعيله بشكل سليم 2- تفعيل القطاع الزراعي ودعمه وحمايته 3- المشروعات الصغرى والمتوسطة 4- تفعيل السياحة والتجارة	تعتمد على توفر البنى التحتية ويجب الا يتجاوز عشر سنوات	تمويل خاص عن طريق فوائض المصارف التجارية	
المالية العامة	الاهتمام بالجباية المحلية وتنظيم الوظيفة العامة	سنة		
القطاع المصرفي	توحيد المصرف المركزي وإعطاء دور اكبر للقطاع في التمويل وتفعيل الصيرفة الإسلامية بالشكل السليم وتفعيل سوق الأوراق المالية من جديد	سنة لتنظيم القطاع وثلاث سنوات للصيرفة الإسلامية وتحولها	ذاتي	جهود التوحيد القائمة حاليا والرغبة الفعلية لتنفيذ الصيرفة الإسلامية
إعادة الاعمار	البنى التحتية سبق الحديث عنها اما المؤسسات العامة فهي حسب تكوينها في الدستور من ناحية الجهات العامة الإدارية والمالية والاملاك الخاصة	خمس سنوات	الجهات العامة تمول من الخزانة العامة والاملاك الخاصة تمول بالإقراض من دون فوئد	
تحسن مستوى الدخل والمعيشة	من خلال تنويع الاقتصاد وضبط الانفاق العام وزيادة انتاج النفط وضبط الدعم للسلع والخدمات وتقديمها لتصل لمستهدفيها والحد من اهدار هذه السلع بالتهريب وغيرها	ثلاث سنوات	الخزانة العامة للموظفين العامين والعاطلين والمتقاعدين والقطاع الخاص للعاملين به	
المياه والكهرباء	من خلال تطوير الخدمات وتطوير شبكة مياه الشرب للجميع واحلال الطاقة الشمسية وتطوير المحطات القائمة	ثلاث سنوات	الخزانة العامة وفق الخطة التنموية	

إعادة هيكلة القطاع العام	من خلال فتح المجال ام القطاع الخاص وتنمية التنافسية بين المؤسسات والعمل على تفعيل الملاكات الوظيفية	خمس سنوات		

المراجع

- خضير علي – 2014 – ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – الطبعة الاولى
- الحويج حسن – 2018 - ضرورات ومتطلبات التنويع الهيكلي في الاقتصاد الليبي في ضل ازمة النفط الراهنة – مجلة الدارسات الاقتصادية – جامعة سرت – العدد الثالث.
- ابوزنط ماجدة وغنيم عثمان – 2006 – التنمية المستدامة كمفهوم – مجلة المنار – المجلد 12 العدد 1 156.
- عبد الخالق جعفر 2010 - التنمية المستدامة في لبنان – قطاعتها ومعوقاتها - بيروت قصر الاونسكو – 2010 – 19.
- على إحميدة وعبد الله الحاسي – 2020 - دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق – مطبوعات الأمم المتحدة.
- شرقية إبراهيم – إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية – مركز بروكنجز الدوحة – 2013.
- نصر أشرف - 2016 – التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي – جامعة المدينة ماليزيا.

- أمينة زغيب - 2012 - استراتيجية المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب في إقليم كوسوفو– رسالة ماجستير – جامعة الحاج لخضر باتنة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
- الناجم خالد – 2012 رأس المال البشري كمحرك للتنمية – رسالة ماجستير – جامعة بنغازي كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد.
- الطاهر معاذ محمد بشير الطاهر 2011 – استراتيجية إعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث الواجب إتباعها في فلسطين رسالة ماجستير هندسة العمارة، جامعة النجاح الوطنية نابلس،
- في مواجهة كورونا.. كيف تفوق الاقتصاد الألماني على دول أوروبا؟ الجزيرة نت 9 / 2020
- مصرف ليبيا المركزي اعداد متنوعة

- **Baradan, berna, analysis of the post disaster reconstruction process following Turkish earthquakes, Izmir institute of technology, turkey,1999**
- **J. Kozlowski and G. Hill, towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998**
- **World Bank. Labor. Marker. Dynamics in Libya .2013.**

«التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وفق السياسات الاقتصادية لرؤية 2030 ومنطلقاتها الإسلامية»

Economic empowerment of Saudi women according to the economic policies of Vision 2030 and its Islamic principles

د / محمد محمد عطيه الغزالى

أستاذ مساعد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بالقاهرة

وأستاذ مساعد بكلية العلوم والآداب بجامعة الجوف بالمملكة العربية السعودية

Alghazaly2@gmail.com

الملخص

قامت شريعتنا على أسس أهمها الحرية والعدالة والمساواة، إلا أن إشكالية العادات والتقاليد والقوانين المخالفة لتلك الشريعة ينتج عنها ضياع الكثير من الحقوق الناشئة عن تلك الأسس، ومن قبيل ذلك تلك الإشكالية التي يعالجها هذا البحث ، ألا وهى عدم التمكين الاقتصادي للمرأة وسلبها الكثير من حقوقها ، وضرورة الوقوف على أسبابها وكيفية معالجتها؛ للاستفادة من هذا التمكين كعنصر فاعل في التنمية، ودرع لحماية المرأة من بعض الأوضاع المجحفة التي يأباها الإسلام ، وهذا ما تتناوله الدراسة تفصيلا مستهدفة بشكل عام بيان ماهية التمكين الاقتصادي وما أثير حول هذا المفهوم من شبهات وسببها؛ وأهداف التمكين الاقتصادي للمرأة، وبشكل خاص في المجتمع السعودي تستهدف الدراسة بيان مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة وآليات تحقيقه وأهم التحديات التي تحول دون ذلك وكيفية علاجها من خلال السياسات الاقتصادية لرؤية 2030، وبالنهاية يُختم البحث ببيان أهم نتائجه وتوصياته.

الكلمات المفتاحية :

التمكين الاقتصادي ، التمكين السلبي، الآثار التنموية، معوقات وتحديات، مؤشرات القياس.

Abstract :

Our Sharia is based on the most important foundations of freedom, justice and equality. However, the problem of customs, traditions and laws in violation of that law results in the loss of many rights arising from those foundations, and such is the problem that this research deals with, namely the lack of economic empowerment of women and the dispossession of many of their rights, And the need to find out what causes it and how to address it; To benefit from this empowerment as an active element in development, and as a shield to protect women from some unfair conditions that Islam rejects, and this is what the study deals with in detail, targeting in general terms what is economic empowerment and what has been raised about this concept of suspicions and the reason for them; And the goals of women's economic empowerment, especially in the Saudi society, the study aims to clarify indicators for measuring women's economic empowerment, mechanisms for achieving it, the most important challenges that prevent this, and how to address them through the economic policies of Vision 2030, and in the end the research concludes with a statement of its most important findings and recommendations.

Key words:
Measurement indicators - Obstacles and challenges - Developmental impacts - Passive empowerment - Economic empowerment

Jel classification : D63, O11, O2, D78, R38.

چ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا چ النساء: الآية ١، وقال –ﷺ– « إنما النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ » (الحديث: رواه أبى داود) .

المقدمة:

لا شك أن المرأة في الإسلام حظيت بمكانة واهتمام وحقوق واحترام لم تحظى به أي امرأة في النظم والشرائع غير الإسلامية، فالمرأة في العصور القديمة كانت مسلوبة الحرية والإرادة والحقوق، ولم تكن لدى الكثيرين أهلاً للتدين، والتخلق بالفضيلة، كما لم تكن ذات أهلية للتملك فانعدمت المساواة بينها وبين الرجل أيا كانت صفتها، وكانت تلك النظرة الجاهلية على مستوى الحضارات التاريخية القديمة كلها، وظل الأمر على ذلك إلى عهد قريب حتى ظهور الحركات التحررية في العالم الغربي والمسيحي أو ما يسمى بعصر النهضة الأوربية. وظل أيضا كذلك لدى العرب إلى أن ظهر فيهم الإسلام فأنصفها وكرمها، ولكن بعد تلك النكسة الحضارية التي أصابت العالم الإسلامي عادت للظهور من جديد تلك النظرة الدونية للمرأة وتآكلت حقوقها بل وحُرمت في كثير من المجتمعات الإسلامية من أغلب الحقوق التي كفلها لها الشرع الحكيم، ومما لا شك فيه أن تنمية أي مجتمع تستدعى استنفار كافة الجهود من أبناء هذا الوطن ذكوراً وإناثا ؛ أما أن تهمل المرأة كعامل هام في التنمية، فضلا عن إهدار حقها المشروع في التملك والعمل والإنتاج فإن ذلك غير مقبول عقلاً وشرعاً وهذا مما يجعل من موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة محلاً للدراسة والتحليل.

- أهمية البحث: ومما لا شك فيه أن تفعيل دور المرأة في تنمية وطنها؛ يقتضى تمكينها أولا من كافة حقوقها المشروعة في الملكية والعمل والتعليم وكافة التصرفات الأخرى التي أجازها لها الشرع؛ وهذا يستوجب أن يكون هناك من السياسات والتشريعات ما يكفل فك القيود وإزالة العقبات، كما يستوجب التغيير من فكر المجتمع وتقاليده التي تحط من شأن المرأة كعامل فاعل في تنمية مجتمعها؛ ويقع عاتق ذلك غالباً على السياسات التشريعية والتنفيذية والمناهج التعليمية والإعلامية وكافة المؤسسات التربوية؛ بل ويقع جزء منه على المرأة نفسها حيث يجب أن تتخلص من ضعفها ونظرتها الدونية لنفسها – التي زرعتها فيها الممارسات الظالمة - وأن تسعى نحو استخلاص حقوقها بشتى الطرق ومن خلال إثبات ذاتها وجدارتها، ويستوجب ذلك أيضا أن تساعدها مؤسسات المجتمع المختلفة على المستوى الرسمي والخاص فتكفل لها نصيباً من وظائفها ومهماتها التي تتوافق وقدراتها وتناسب طبيعتها وأحكام شريعتها ؛ ولا يظن أحد أننا بقولنا (تتوافق وقدراتها وتناسب طبيعتها وأحكام شريعتها) أننا ننتقص من حقها أو نسلبها مساواتها بالرجل؛ بل نحن بذلك نضعها في مكانها المناسب الذى دلنا عليه الشرع الحنيف، ويجب ألا ننصاع لتلك الدعاوى البراقة الكاذبة الواردة إلينا من الغرب دعاة الحرية والعدالة والمساواة المطلقة فهي كلمات حق يراد بها باطل وظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ومن يطالع واقع وتاريخ هذه الدول التي انطلقت منها تلك الدعاوى في عصرنا هذا يكتشف على الفور مدى زيف هذه الدعاوى وبطلانها. وللأسف الشديد تجد تلك الدعاوى والاتجاهات من أبناء جلدتنا وشريعتنا من يروج لها ويتمسك بها ويدافع عنها بشدة تحت رايات الحرية والمساواة المطلقة (والمنافع الخفية)؛ فنتج عن ذلك الكثير من الفوضى الأخلاقية والاجتماعية التي أدت إلى انتهاك الكثير من الشرائع والتقاليد والقيم الأخلاقية الفاضلة.

وفى المقابل وجد المتشددون الذين لا زالوا يتمسكون بكثير من العادات والتقاليد البالية التي تخالف شريعتنا وتؤدى إلى عناد الأطراف الأخرى وتمسكها بالباطل والتطرف، وهم غير مدركين أن سلب الحق يولد الشعور بالكبت والدونية وكثير من المشاكل النفسية، كما أنه يمكن أن ينتج عنه عنف أسرى عند اعتراض الأنثى على سلب حقوقها المشروعة؛ وقد ينتج عن ذلك العنف إرهاب المرأة وتهديدها بصفة دائمة حتى تظل في صمت دائم حيال انتهاك حقوقها. وللأسف مازالت مساحة الإقصاء واسعة، فالمرأة مازالت تعاني في بقاع عديدة من العالمين العربي والإسلامي من عدم تمكينها من الحقوق التي كفلها لها الإسلام والمسئوليات التي كّلفها بها.

وبين هؤلاء وهؤلاء ظهر أصحاب الوسطية والعقلانية الذين أدركوا أن الشريعة الإسلامية بما خصصته للمرأة من حقوق عادلة تتوافق مع مقاصدها ومصالح الفرد والجماعة؛ إن طبقت بصورة صحيحة فإنها تؤدى إلى وأد تلك الدعاوى الغربية وهي في مهدها، وترتفع بشأن المرأة المسلمة في مجتمعها إلى أعلى شأن. وفى هذا الإطار تجلت رؤية المملكة 2030 مستهدفة مواجهة تلك الدعاوى الغربية من خلال إصلاحات عديدة على شتي المستويات، وفق سياسات وآليات تتوافق مع الشريعة الإسلامية والهوية الوطنية، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة حيث إنها تعد محاولة لاستكشاف معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة وكيفية علاجها والتصدي لها وصولاً إلى حصولها على كامل حقوقها المشروعة؛ وذلك من خلال تقصى الجهود المبذولة على المستوى الرسمي والخاص في سبيل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وتذليل العقبات ومواجهة التحديات التي تحول دون ذلك.

- أهداف البحث: ومن خلال هذا البحث نستهدف:

-بيان مفهوم وحدود التمكين الاقتصادي للمرأة إسلامياً، وكذا ما تضمنته رؤية 2030 لتمكين المرأة اقتصادياً وفق وسطية الإسلام.

- واستقصاء أهم التحديات والصعوبات التي تحول دون التمكين الاقتصادي للمرأة وفق ما أقره الشرع وكيفية مواجهة ذلك وعلاجه خاصة في المجتمع السعودي.

- والوقوف على الآثار التنموية والاقتصادية المحتملة إثر التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمع السعودي.

- إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث إجمالاً في بيان ما تواجهه المرأة بشكل عام وفي المجتمع السعودي أيضاً من تحديات اجتماعية وسياسية وقانونية واقتصادية تحول دون مشاركتها في كثير من مجالات الحياة المختلفة؛ ومن ثم حرمانها من تمكنها من حقوقها المشروعة، وحرمان المجتمع من مشاركتها وفاعليتها في عملية التنمية الشاملة؛ ومن ثم فإنه ينبغي رصد تلك التحديات والوقوف على ما يجب وضعه من سياسات وتشريعات واتخاذه من الإجراءات التي تعمل على تمكين المرأة من مواجهتها وإجهاضها أو الحد من آثارها؛ ثم قياس أثار ذلك كله على تمكين المرأة من حقوقها المشروعة ونهوضها كعضو فاعل في المجتمع.

- فرضيات البحث:

ينطلق البحث من عدة فرضيات تمثل في مجموعها ما هو كائن وما ينبغي أن يكون بخصوص مشاركة المرأة وتمكينها بخاصة في المجال الاقتصادي، ومن أهم هذه الفرضيات التي سيحاول البحث اختبارها لإثبات صدقها أو عدمه ما يأتي:

1 - ما حظيت به المرأة في الإسلام من مشاركة وتمكين حقوقي على كافة الأصعدة والمستويات وفي كافة المجالات وخاصة الاقتصادية لم تحظى به أي امرأة في النظم والشرائع غير الإسلامية حتى يومنا هذا، وكفيل بأن يجعل المرأة في أعلى مكانة تسموا إليها.

2 - هناك الكثير من المعوقات والتحديات المختلفة التي تواجه المرأة وتثبط من عزيمتها كعضو فاعل بالمجتمع؛ بل وتحرمها المشاركة والتمكن من الكثير من الحقوق المشروعة لها، ولا شك في أن المرأة السعودية شأنها كأي امرأة في أي مجتمع لابد وأنها تتعرض لكثير من تلك المعوقات والتحديات.

3 - يكاد يكون من المسلمات الآن في الأدبيات الاقتصادية أن مشاركة المرأة في الإنتاج يعد من أهم عوامل التنمية والنمو لأي مجتمع؛ ويقتضي ذلك تمتعها بكافة حقوقها الاجتماعية والسياسية وعلى وجه خاص الاقتصادية.

4 - ادعت رؤية 2030 أنها آتت كخارطة طريق تحمل الكثير من المبادئ والتوجهات والأهداف التي تسعى إلى نهضة المجتمع السعودي بشقيه الرجال والنساء على حد سواء وأنها أولت اهتماماً كبيراً بتمكين المرأة من المشاركة في المجتمع من خلال وضع كثير من السياسات والأهداف والتشريعات والبرامج التي تخص المرأة بصورة مباشرة وتكفل تمكينها وبخاصة في المجال الاقتصادي بما يخدم تنمية المجتمع؛ وهو ما يقتضي تقصى حقيقة ذلك على أرض الواقع ونتائجه في مشاركة المرأة وتمكينها خاصة بالمجال الاقتصادي.

منهج البحث: يعتمد البحث على منهجين هما:

-المنهج الاستنباطي: ويتمثل في دراسة الأسس الاقتصادية الإسلامية للتمكين الاقتصادي للمرأة، وكذا المتاح من بحوث ودراسات لرؤية المملكة 2030؛ لاستخلاص أهم مضامينها فيما يخص التمكين الاقتصادي للمرأة.

-المنهج الاستقرائي: ويتمثل في استقراء التطبيقات المختلفة لبعض السياسات والخطط والبرامج للوقوف على الواقع العملي لها واستقراء مدى جدواها، ومعالجتها لمعوقات وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

خطة البحث: إعمالا لتحقيق كل ما سبق وللإحاطة بكافة جوانب الموضوع قمت بتقسيم البحث إلى مبحثين يحوي كل منهما عدة مطالب وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: أساسيات في التمكين الاقتصادي للمرأة. ويحتوي المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية التمكين.

المطلب الثاني: أهداف تمكين المرأة اقتصادياً.

المبحث الثاني: واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة ورؤية 2030: ويحتوي المطالب التالية:

المطلب الأول: مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

المطلب الثالث: تمكين المرأة السعودية اقتصادياً وسياسات رؤية 2030.

المطلب الرابع: الآثار التنموية للتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

خاتمة البحث: النتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

المبحث الأول

أساسيات في التمكين الاقتصادي للمرأة

في هذا المبحث نلقى الضوء على ماهية ومضمون مصطلح التمكين وتطوره التاريخي وما أثير حوله من شبهات خاصة حول مضمونه لدى الغرب ثم نبين أهم أهداف تمكين المرأة لدى المسلمين ولدى الغرب خاصة على المستوى الاقتصادي وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

ماهية التمكين

- **التمكين لغة:** مصدر للفعل (مكَّن)، وقد وردت مادة (م ك ن) بمعانٍ متعددة يهمنا منها:

مكَّنه من الشيء وأمكنهُ منهُ: جعل لهُ عليهِ سلطانًا وقدرةً. وتمكن من الأمر واسَتمْكَن منهُ: قدر عليهِ وظفر بهِ. ويقال: مَكَّنْتُه وأمْكنتُ له فَتَمَكَّنَ. ومكنته من الشيء وأمكنته منه فتمكن منه واستمكن، كما وردت كلمة مكّن (مكّنه) بمعنى جعله قادرًا على فعل شيء معين [1].

وعُرف اصطلاحاً بأنه: مقام الرسوخ والاستقرار على الاستقامة وما دام العبد في الطريق فهو صاحب تمكين لأنه يرتقي من حال إلى حال وينتقل من وصف إلى وصف فإذا وصل واتصل فقد حصل التمكين [2]. وعرفه أحد الباحثين بأنه يعني السعي الجاد من أجل رجوع الأمة إلى ما كانت عليه من السلطة والنفوذ والمكانة في دنيا الناس [3].

وفى بيان الفرق بين التمكين والإقدار قيل: أن التمكين إعطاء ما يصح به الفعل كائنا ما كان من الآلات والعدد والقوى، والإقدار إعطاء القدرة [4].

– **التأصيل لمصطلح التمكين:** يدعى البعض أن مصطلح التمكين لم يظهر إلى الوجود إلا في ستينيات القرن العشرين [5] والبعض يدعى أنه لم يبرز إلا في تسعينيات القرن العشرين [6].

إلا أن الحقيقة هي أن مصطلح التمكين متداول في اللغة العربية منذ أن كرره القرآن الكريم في كثير من آياته وبينه المفسرين، وكثيراً ما ورد لفظ التمكين في عبارات الفقهاء مُستخدماً في أغلب معانيه اللغوية، وكثيراً ما استخدم الفقهاء مصطلح تمكين المرأة في كثير من الأحكام؛ ومن ثم فلا نقر القول بأن بداية ظهور هذا المصطلح كانت غربية أو متأخرة إلى هذا الحد؛ ولكن نقول أن تداول هذا المصطلح وشيوعه في المحافل العلمية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية بل

والتكنولوجية الآن – التمكين التكنولوجي للمرأة - بدا ملحوظا في الدول الغربية مع بداية الحركات التحررية للمرأة بالقرن العشرين ثم وضح بشكل كبير في ستينيات القرن العشرين وهو ما قرره كثير من الباحثين في المحافل الغربية والعربية.

- الطرح الحديث لمفهوم التمكين:

طُرح مفهوم التمكين بعمومه بذات مضمونه المجرد (المتمثل في إتاحة فرص متساوية للجميع) منذ ستينيات القرن الماضي وأخذ يتطور تبعا لتوظيفه في العديد من المجالات، فمثلا ارتبط مفهوم التمكين في المنظور السياسي بحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية التي انطلقت في الستينيات، للمطالبة بحقوق المواطنة القائمة على المشاركة والمساواة. واكتسب مفهوم التمكين منذ عقد السبعينيات بعداً حقوقياً مع تصاعد حركة الإدانة والاحتجاج تجاه برامج التنمية وضعف سياستها، ولاسيما تلك الموجهة نحو المرأة ..... وتشير عملية تطور مفهوم التمكين إلى مروره بعدد من التحولات الأساسية تاريخياً؛ فقد تحول من مفهوم محوري يسعى إلى تحرير المهمشين ودعم دورهم ومشاركتهم، إلى مفهوم استيعابي يسعى إلى استيعابهم في المجتمع وفي منظومة التنمية [7].

- ومن الناحية الاجتماعية يعرف التمكين بأنه: عملية ذات أبعاد مختلفة، فهو: عملية اجتماعية متعددة الأبعاد: تتم على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية...، وعملية تغييرية: تستهدف حصول الأفراد على القوة ...، وعملية تفاعلية: هي نتاج تفاعل خبرات الأفراد...، وعملية تنموية: تبتغي زيادة وعي الأفراد بقدراتهم [8].

وربط البعض مفهوم التمكين بدور المرأة الاقتصادي وبمقدار التحكم في مواردها وقرارات حياتها، أو عن طريق مؤشرات محددة مثل الإسهام في سوق العمل، والصحة، ومستوى التعليم والمعرفة [9].

- ماهية تمكين المرأة: أصبح مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم الشائعة في معظم الدول، خاصة في مجال التنمية الاجتماعية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حلَّ مفهوم التمكين جوهريًّا - سواء في مناقشة السياسات، أو البرامج - محلَّ مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكَّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية [10].

ويمكننا القول من خلال ما طالعناه بأن تمكين المرأة يقصد به: تلك العملية التي تمكنها من مواجهة جميع التحديات التي تعيق علمها وعملها وتقدمها مما يمكنها من الحصول على حقوقها الشرعية في المجتمع واكتساب الموارد والفرص المناسبة والقدرة على إحداث تأثير اجتماعي يسهم في العدالة الاجتماعية والمساواة محلياً وعالمياً فتكتسب الثقة بالنفس والقدرة على الفاعلية الإيجابية لتحسين حياتها وتحقيق دورها في التنمية الشاملة [11]

- ماهية التمكين الاقتصادي للمرأة:

يري البعض أن التمكين الاقتصادي للمرأة يقصد به عامة: العدالة في نسب معدلات التوظيف والملكية والمصروفات على التعليم والصحة، ومشاركة أفراد الأسرة في الأعمال المنزلية ورعاية العائلة والأسرة، والتوسع في مجالات العمل للمرأة وتضييق الفجوة في المرتبات والأجور بين الجنسين، ومنح الفرص المناسبة للمرأة لتطوير قدراتها الذاتية لتحقيق استقلاليتها[12].

بعض المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بأمر التمكين الاقتصادي للمرأة ساقت له تعريفات مختلفة ذات مضامين متحدة، وتدور جميعها حول العمل علي تضييق الفجوة بين الجنسين وتمكين النساء من خلال تبنى الفكر

السياسي والإجراءات القانونية والتنفيذية لمبدأ المساوة بين الجنسين، بما يمكن المرأة ذاتيا من تحقيق المساواة الكاملة بينها وبين الرجل في كل ما يرتبط بالموارد والأنشطة الاقتصادية وولوج سوق العمل ، مع مراعاة أن تحقيق التمكين الاقتصادي لن يتم إلا من خلال التمكين الثقافي والسياسي والاجتماعي والصحي[13].

وعرف (برنامج الأمان الأسري الوطني السعودي) التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه: قدرة المرأة على الحصول على حقوقها الاقتصادية وتنمية هذه الحقوق بممارسة دور فعال في المجتمع لتنميته، ويتم التمكين بطريقتين الأولى بالمشاركة في النشاط الاقتصادي مثل التجارة أو الاستثمار أو مزاولة المهن الحرة، والثانية0 بالمشاركة في سوق العمل كموظفة أو عاملة في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص[14].

إشكالية المفاهيم ما بين الشرق والغرب:

انقسمت ردود أفعال الناس تجاه مصطلح تمكين المرأة بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. فالمؤيدون يرون أن المصطلح يعني: إزالة كل العقبات والعوائق أمام وصول وحصول المرأة على حقوقها الطبيعية؛ ومن ثم فهو مصطلح عادل ومنصف ولا غبار عليه. والمتحفظون يُرجعون سبب تحفظهم إلى غموض المصطلح وعدم وضوح معناه وأبعاده، وملابسات نشأته – في الغرب – ومما يعمق ذلك التحفظ تطبيقات المصطلح على أرض الواقع وأثرها على الأسرة والمجتمع[15].

ولوحظ أن عدداً من المصطلحات المثيرة للجدل يتم ترجمتها في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة بشكل غير دقيق. مثل: مصطلح مساواة الجندر Gender Equality الذي يترجم إلى "المساواة بين الجنسين"، وشتان بين المصطلح الأصلي باللغة الإنجليزية، وترجمته الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة باللغة العربية. وبالمثل، يترجم مصطلح Women Empowerment، إلى "تمكين المرأة"، وهي ترجمة خاطئة، تؤدى إلى تغيير المعنى والمضمون، وتوجيه الفهم باتجاه مختلف تماما. فكلمة "التمكين" هي كلمة قرآنية تتلقاها العقلية العربية والإسلامية بمفهوم إيجابي ألا وهو: تمكين المرأة من حقوقها التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية، ولا بأس في ذلك. في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانجليزية هو كلمة Enabling، وليس Empowering، أما الترجمة الصحيحة لمصطلح Women Empowerment فهي: "استقواء المرأة" (فكلمة Power تعني قوة، وكلمة Empowering تعني تقوية، وكلمة Empowerment تعني استقواء). و"استقواء المرأة Women Empowerment"، يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما وفقا للثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح، ويتماشى ذلك التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت: "مبدأ الصراع بين الجنسين -الإناث والذكور- انطلاقًا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين، وعلى الله، وعلى اللغة، والثقافة، والتاريخ، والعادات والتقاليد والأعراف، بتعميم وإطلاق! وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأُنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال"[16].

وقد وقع اختيار الأمم المتحدة على هذا المفهوم ليشكل حجر الزاوية في منظومتها التنموية التي تبنتها في الربع الأخير من القرن الفائت والتي استهدفت دمج النساء والفئات المهمشة في عملية التنمية بعد إقصائها لعقود عديدة [17]. ففي الدول العربية يتم اختيار القرى الفقيرة، حيث تركز برامج الاستقواء الاقتصادي والسياسي على المرأة فقط بعيداً عن أسرتها، وبدلا من النهوض بمستوى الأسرة فيها بشكل عام عن طريق تشغيل الرجال لينفقوا عليها ويتحقق لها الاستقرار، يتم استهداف النساء فقط بقروض ومشروعات؛ بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي لهن [18]. ومن هذا المنطلق السابق نرى أن تمكين

المرأة بالمعنى المطلوب عالميًا يعنى: إعطاؤها حق السيطرة والتحكم في حياتها الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والجنسية[19].

ويؤكد هذا الاستنتاج ما أكد عليه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة حيث قال في بيان رؤيته لمفهوم المساواة والتمكين: تتجسد الرؤية العامة لإستراتيجية المساواة بين الجنسين الخاصة بالاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في «عالم تسوده المساواة بين الجنسين والعدالة بين الجنسين حيث يتمكن جميع الناس، ولا سيما النساء والفتيات، من ممارسة حقوقهم في اختيار حياتهم الجنسية ورفاهيتهم بطريقة حرة ومستنيرة[20]. ومن ثم فلا يزال تمكين المرأة سواء على المستوى الفردي أو الجمعي محاط بالجدل، نظرا لتعدد جوانبه وتداعياته، حيث قد ينظر إلى كونه تهديداً للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بين الجنسين [21].

المطلب الثاني

أهداف تمكين المرأة اقتصادياً

بحسب اختلاف المفاهيم تختلف الأهداف من تمكين المرأة؛ فوفقا للمفاهيم الغربية للتمكين التي لا تراعى دين أو أخلاق أو نظم اجتماعية مستقرة نجد أهداف ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، وبحسب المفهوم لدى العرب والمسلمين نشترك مع غيرنا في قبول كثير من الأهداف ونقيد أهدافاً أخري لا توافق شرائعنا وأخلاقنا ومراعاتنا للفوارق الطبيعية والبيولوجية بين الرجل والمرأة، وفيما يلقى نلقي بصيصاً من الضوء على أهداف تمكين المرأة وفقا للمفهوم الغربي، ثم بيان تقييد وضبط البعض من هذه الأهداف وفقا للمفهوم العربي والإسلامي لتمكين المرأة.

أولاُ: أهداف النظم الغربية وغير الإسلامية من تمكين المرأة وفق المفهوم الغربي للتمكين:

يرى كثيرون أن النظم الغربية وغير الإسلامية تستهدف من تمكين المرأة عدة أهداف تخالف في مضامينها ونتائجها الشرائع السماوية والعادات والتقاليد والأخلاق العربية والإسلامية، وأن العالم الغربي من خلال سيطرته على المؤسسات الدولية يحاول قدر المستطاع فرض مفاهيمه عن التمكين على الدول العربية والإسلامية تحت شعارات رنانة، ظاهرها الرحمة والعمل على مصلحة المرأة في حين أن هناك العديد من الأهداف المستترة وراء تلك الشعارات الدعائية والتي يخالف مضمونها واقع هذه الدول الغربية ذاتها– مما يدل على زيف الكثير من دعاوى التمكين ونواياها الخبيثة.

ففي السنوات الأخيرة وخاصة في التسعينات الميلادية، كثفت الحركات النسوية من جهودها – وكذلك نشطاء حقوق الإنسان- من أجل نقل تصوراتهم وأفكارهم من حيز الكلام التنظيري، إلى حيز التنفيذ العملي، ومن الأطر الثقافية، والأخلاقية، والاجتماعية - الخاصة ببعض الشعوب والحضارات الغربية - إلى النطاق العالمي العام، مستغلين طغيان موجة العولمة؛ وذلك بإقامة مؤتمرات – من خلال هيئة الأمم المتحدة، بعضها خاص بالمرأة، وتوسم هذه المؤتمرات بالعالمية إمعاناً في محاولة عولمة الأنموذج الغربي وفرضه، وبعضها الآخر تصبح المرأة فيه جزءًا مهماً من قضاياها[22]. وأصبحت المرأة تشكل هدفا أساسياً بالنسبة للعديد من الحكومات الأوروبية التي انصاغت لتغيُر الذهنيات والتقدم الحاصل داخل شعوبها لتجعل من هذا الهدف عنوانا لتقدمها ورقيها [23].

ويتفق العديد من الباحثين على أن مدخل تمكين المرأة يعد من أهم الآليات التي ترمي إلى تغيير الواقع وفقا لاستراتيجيات بعيدة المدى، كما يتفقون في رؤيتهم حول كثير من الأهداف والدوافع الاستراتيجية الرئيسة التي تقف وراء تركيز الدول الغربية والمنظمات الدولية على المرأة في الدول العربية والإسلامية، واستئثار برامج التنمية الاقتصادية للمرأة بنسب تمويل كبيرة في برامج التنمية الدولية، ويرون أن تلك الأهداف والدوافع تنطلق من عدة منطلقات يمكن تلخيصها فيما يلي [24]:

أولاً: منطلق سياسي يستهدف الكثير من الأهداف ومنها:

- تأمين نجاح العولمة وسيادة النظام العالمي الجديد الذي تصيغه وترغبه الدول الغربية الكبرى.
- دعم الفكر الديمقراطي وفق المفهوم الغربي الذي يطلق الحريات دون قيد أو ضابط من مراعاة دين أو عرف أو أخلاق.
- تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين من خلال مساعدة المرأة للوصول إلى مراكز السلطة وصنع القرار دون مراعاة لدين أو عرف أو تقاليد.

ثانياً: منطلق ديموجرافي سكاني يعمل على:

- القضاء على نظام الأسرة في الدول الإسلامية والقضاء على أي مدخل للمقاومة فيما يخص ذلك الأمر.
- تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة، وتمكين المرأة في صراعها مع الرجل، ولا يعني ذلك إصلاح وضع المرأة، بل هي دعوة للتمرد على الأدوار الطبيعية لكل من الرجل والمرأة داخل الأسرة.
- حرية المرأة في الزواج أو الإباحة الجنسية، والإنجاب أو عدمه، من دون مراعاة لحقوق الزوج أو العائلة.
- تقليل النسل في دول العالم العربي والإسلامي.

حيث نبه علماء الإحصاء السكاني إلى خطورة تدني النمو السكاني في الغرب على التنمية المستقبلية والدفاع. و قد صدر تقريرا بعنوان " التنمية والنوع الاجتماعي "عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب غرب آسيا عام ٢٠٠٠م يقول التقرير" إذا نظُر إلى وضع المرأة الاجتماعي، في علاقته أساسا بدورها كزوجة وأم ، كما هو الحال في العالم العربي فإن هذا الدور قد ينعكس على سلوكها الإنجابي، الذي سوف يكون متعارضا مع مقتضيات التنمية المستدامة" ..(وجاء في وثيقة مؤتمر السكان الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ م " لابد من إدماج قضية المرأة في التنمية الاقتصادية فإن ذلك سيعجل بإحداث التنمية ويخفض من حدة الفقر ويحقق الأهداف السكانية ")، وتفعيلا لهذه السياسات دعت الاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أربعة من موادها١٠، 12،14،16) إلى تعميم استخدام موانع الحمل والترويج لها، ضمن مناهج التعليم، في الحضر والريف، وقد بلغ عدد الفقرات المخالفة لأحكام الأسرة في الإسلام أو متعارضة معها تعارضا شديدا ثمانية عشر بنداً متفرقة ضمن سبعة مواد من الاتفاقية.

- تغيير القيم الثقافية والاجتماعية في الدول العربية والإسلامية، بحيث تتمكن الدول الغربية من السيطرة على القرار السياسي في الدول العربية والإسلامية، واختراقها من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: منطلق اقتصادي يرى أنه لابد من:

- التمكين الاقتصادي كأحد العناصر الرئيسية لمكافحة الفقر ودفع عملية التنمية محلياً ودولياً.
- الاستقلال الاقتصادي للمرأة عن الرجل حتى تصبح قراراتها المادية بيدها.

- تمكين المرأة من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة بها.

- القضاء على ما أسموه بتأنيث الفقر.

رابعاً: منطلق ديني يستهدف عدة أهداف من أهمها:

- منح المرأة الحق في اختيار الدين والمعتقد والجسد - تغيير الجنس-.

- منح المرأة الحق في اختيار عملها الذي يوافق هواها دون مراعاة لحق لزوج أو طفل أو عائلة.

- تعديل الشرائع والقوانين التي ترى أنها تميز بين المرأة والرجل، مثل الحدود وقوانين العقوبات المتعلقة بجريمة الإجهاض والزنا، وأيضا قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بقوامة الزوج وأنصبة الإرث وحق الطلاق وتعدد الزوجات وحضانة الأطفال.

- العمل على انتشار مفهوم مساواة الجنسين في العالم بأسْره، دون مراعاة لأية فوارق طبيعية أو بيولوجية أقرها الدين والعرف ودون اعتبار لأي قِيم أو معتقدات تسود المجتمعات العربية والإسلامية.

- علمنة المجتمعات، وإلغاء سلطة الدين من النفوس.

والواقع يؤكد أن هناك صكوكاً وسياسات وإعلانات دولية متعددة تنص على تكليف الولايات بوضع برامج وسياسات تحدث تحولاً في النوع الاجتماعي. وتشمل: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية(ICPD) لعام 1994 ؛ وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) 1995) ومراجعته التي عُقدت في عام (2000)؛ ومنهاج عمل بيجين (1995)، ولجنة وضع المرأة (CSW) التابعة للأمم المتحدة في عامي (2004 و 2009)، وإطار عمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسب (NAIDS) بشأن النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية (2009) ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) [25].

وقد وضع منهاج عمل بيجين ستة أهداف رئيسية للتمكين الاقتصادي للمرأة وهي [26]:

تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة والسيطرة على الموارد الاقتصادية.

تسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والعمالة والأسواق والتجارة.

توفير الخدمات التجارية والتدريب وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا وبخاصة للمرأة المنخفضة الدخل.

تعزيز القدرة الاقتصادية والشبكات التجارية للمرأة.

القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل.

تعزيز المواءمة بين مسؤوليات العمل والأسرة للنساء والرجال.

ونص المنهاج على كافة الإجراءات التي يجب على: الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الثنائية والمتعددة الأطراف، اتخاذها للعمل على وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ.

- أهداف التمكين بصفة عامة وفقاً لوجهة النظر الإسلامية:

أشار القرآن الكريم إلى أهداف التمكين عند المسلمين في قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾الحج 41 [27].

ويهدف التمكين بصفة عامة إكساب الفرد القدرة على اكتشاف ذاته، وما بداخله من قدرات ومهارات، يصل بها إلى نوعية الحياة التي يريدها، وينطوي تحت هذا الهدف الأعم لعملية التمكين كثير من الأهداف الفرعية ومنها [28] :

- تهتم عملية التمكين بزيادة ثقة الفرد وزيادة الاستقلالية.
- التحكم في شئون الحياة الشخصية، زيادة الثقة بالنفس، القدرة على التصرف في الأمور الحياتية اليومية.
- خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل بالاستناد إلى تطوير المهارات والقدرات والثقة بالنفس وفرص التطوير المعرفي.

وبالنسبة للمرأة يستهدف تمكينها اقتصادياً العديد من الأهداف التي تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعود عليها وعلى مجتمعها بالنفع العميم، وهذه الأهداف تتفق إلى حد كبير مع الأهداف الاقتصادية البحتة المعلنة من قبل المنظمات الدولية والمحلية والدول الغربية، وهذه الأهداف يمكن تقسيمها على عوائدها إلى قسمين: أولاً: ما يخص المرأة نفسها، وثانياً: العائد على المجتمع، ويمكننا أن نوجزها على النحو التالي [29]:

- بالنسبة للمرأة نفسها:

- أن تحصل المرأة على كافة حقوقها المالية والاقتصادية التي أقرها لها الشرع دون انتقاص أو مماطلة أو تعسف ممن بيده الأمر.
- أن يتوافر لها التدريب والمعلومات التي تُمكنها من صنع القرار المناسب على المستوى الاقتصادي.
- أن تعمل على تعزيز تصوُّرها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية المتصوَّرة عنها.

- وبالنسبة للمجتمع:

- مشاركة المرأة بشكل إيجابي وفعال في عملية التنمية.
- إدماج المرأة في عمليات التطوير والتغيير المستمرة بالمجتمع.
- المشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها.
- التوظيف الأمثل لإمكانيات المرأة التي تمثل نصف المجتمع في العمل وعمليات الإنتاج وكافة المجالات الاقتصادية.
- أن يكون لدى المرأة القدرة على المساهمة في تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديموقراطية.
- يعمل التمكين على مواجهة حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد يُعتقد أن تمكين المرأة يعني المساواة المطلقة بين الجنسين، فالمساواة بين الجنسين تعني أن يتم التعامل مع الرجل والمرأة بشكل متساوي إلى حد ما وفق احتياجات كل منهما، وقد يكون ذلك بالمعاملة المختلفة، ولكن المتساوية من حيث الحقوق والالتزامات والفرص.... أي أن المساواة هنا لا يقصد بها إنكار الاختلاف بين الرجل والمرأة [30].

المبحث الثاني

واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في المملكة ورؤية 2030

لقد قسمت هذا المبحث إلى أربعة مطالب نتناول في الأول منها بيان مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة ، وفى المطلب الثاني نتعرض لبيان معوقات وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة على وجه العموم ثم بيان ما تتعرض له المرأة السعودية من معوقات على وجه خاص، وفى المطلب الثالث أحاول وبإيجاز قدر الإمكان توضيح أهم الجهود التي بذلتها المملكة في خططها التنموية ورؤية 2030 وسياساتها من أجل تمكين المرأة السعودية، وفى النهاية بالمطلب الرابع نبين أهم الآثار التنموية لتمكين المرأة السعودية إيجاباً أو سلباً على المجتمع السعودي وكيف يمكن تفادى الآثار السلبية ممكنة الحدوث من خلال التمكين الاقتصادي المتوازن والمشروع.

المطلب الأول: مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة.

المطلب الثاني: معوقات وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

المطلب الثالث: تمكين المرأة السعودية اقتصادياً وسياسات رؤية 2030.

المطلب الرابع: الآثار التنموية للتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.

المطلب الأول

مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة

في تعريف المؤشر (Indicator) قُدِمت عدة تعريفات من أهمها: أن المؤشر أداة تستخدم في قياس ما تحقق من الأهداف الموضوعة، وتحديد المشاكل والحالات غير المقبولة، والاستجابة لاهتمامات السياسيين، ومقارنة قيمته بقيم مرجعية وبقيمته نفسه خلال فترات زمنية مختلفة [31].

- مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

وضعت الأمم المتحدة، والمجلس القومي للمرأة في مصر، ووزارة التخطيط السعودية، العديد من المؤشرات لقياس مدى تحقق نسب تمكين المرأة اقتصادياً، واتفق معهم إلى حد كبير العديد من الباحثين، ويمكننا أن نوجز أهم تلك المؤشرات فيما يلي [32]:

- زيادة الفرص والأنشطة والمشروعات التي تساعد في الحصول على دخل خاص بالمرأة ونمو هذا الدخل وتضييق الفجوة بينه وبين دخل الرجال.

- تعليم المرأة وزيادة وتحسين مهاراتها ومعارفها التي تمكنها من الصمود والمنافسة في أسواق العمل.

- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات، باعتبارها مسئولة ومديرة.

- المساواة الفعلية في الأجر والراتب عن نفس العمل وبنفس المهارة والكفاءة.

- ازدياد نسبة القوى العاملة وأعداد النساء العاملات ومعدلات التوظيف في مشاريع القطاع العام والخاص والأجهزة الإدارية المتنوعة وأسواق العمل.

- حرية المرأة في التصرف بدخلها وملكها الخاص.

- زيادة فرص النساء في الحصول على التسهيلات الائتمانية للحصول على القروض لإنشاء المشاريع الخاصة بها.

- النسبة المئوية للمصروفات الأسرية والاجتماعية والحكومية على صحة المرأة وتعليمها وتدريبها لتطوير قدراتها الفنية الذاتية.

- نسبة المقاعد البرلمانية والوظائف العليا والقيادية التي تشغلها النساء قياساً بالرجال.

وفى تنويع وتقسيم لتلك المؤشرات قدمت أمل ما يزيد على ثلاثين من المؤشرات الاقتصادية العالمية في مجال تمكين المرأة والتي يستخدم البعض منها في قياس مدى التمكين الاقتصادي للمرأة بالطرق الكمية والنوعية [33].

المطلب الثاني

معوقات وتحديات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية

اتفق كثير من الباحثين على عدد من المعوقات والتحديات التي يمكن أن تواجه مسألة تمكين المرأة في أي مجتمع على وجه العموم، وهم وإن اختلفت عباراتهم وكلماتهم في صياغة هذه التحديات والمعوقات إلا أن المعنى المراد فيه اتفاق واضح، وفيما يلي نسوق أهم هذه المعوقات، ثم نعرض بعد ذلك لبيان أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تمكين المرأة السعودية على العموم ثم التي تواجهها في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص.

- معوقات وتحديات تمكين المرأة:

توجد العديد من المعوقات التي تواجه جهود تمكين المرأة بصفة عامة، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي [34]:

1- معوقات التمكين الاجتماعي للمرأة ومنها:

الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمهاري، القيم والعادات الاجتماعية والنظرة الاجتماعية المتخلفة، عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

٢- معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة ومنها:

- عدم قدرة المرأة على التوفيق بين واجباتها المنزلية والتزاماتها الوظيفية.

- عزوف الرجل في مجتمعنا عن تقبل المشاركة وتحمل الأعباء الناتجة عن عمل المرأة.

- عدم توافر التسهيلات التي تخفف من الأعباء الأسرية عن المرأة.

- المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية يصعب فيها قبول أن المرأة تأخذ قرارها بنفسها دون تدخل الرجل في حياتها لأنه وفي أغلب الأحيان يفرض عليها البقاء في المنزل لرعاية الأطفال حتى وإن كانت تعول أسرتها ويكون مرجعها لأحد الذكور بعائلتها فلا تستطيع أخذ أي قرارات بدون الرجوع إليه.

- هناك معوقات مرتبطة بالنوع تتجلى في استهانة الرجل بقدرتها على العمل والقدرة على التفاوض واتخاذ القرار.

- عدم تمتع المرأة بالحركية وذلك بسبب العناصر الثقافية والواجبات الاجتماعية التي تعيق المرأة في أداء أعمالها في الإنتاج والبيع والشراء.

- تبعية المرأة الاقتصادية التي تعد عاملاً مهماً وكبيراً يحول دون ممارستها حريتها في التعليم وتحركها اقتصادياً.

وساق (لبن، ونويصر) [35]عشرون معوقاً من معوقات تمكين المرأة وفق استنتاجهم من بعض الاستقصاءات.

- معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية:

واجهت المملكة العربية السعودية العديد من التحديات من أجل نقلة من مجتمع تسوده العنصرية والتفرقة والتميز، وتحكمه العادات والتقاليد التي تركز على حماية الفرد ذكراً أو أنثى إلى مجتمع نامٍ تسوده العدالة الاجتماعية والمشاركة بين أبنائه ذكوراً وإناثاً للإسهام في دفع تنمية المجتمع السعودي [36].

ومن بين تلك التحديات والمعوقات التي أيدت وقوعها أغلب عينات الاستقصاء والتي تم تقسيمها إلى أربعة أقسام على النحو التالي كانت تلك المعوقات [37]:

ا - المعوقات الذاتية المرتبطة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي وهي: الشعور بالخوف والقلق من عدم القدرة على التوافق بين العمل والأسرة، كثرة الأعباء الاجتماعية وتعدد الأدوار، الضغوط النفسية التي تواجهها المرأة للالتحاق في الأعمال غير التقليدية، ضعف الوعي الاجتماعي بأهمية دور المرأة في التنمية، عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال، انعدم الحافز والرغبة بالتغيير، القناعة ببعض الاعتقادات المتعلقة بطبيعة قدرات المرأة ، الاستسلام لضغوط الأسرة والتنازل عن العمل، عدم الكفاءة التدريبية أو العملية، الخوف من الفشل عند الالتحاق بأعمال غير تقليدية، الخوف من الفشل عند الالتحاق بأعمال غير تقليدية، عدم القدرة على التعبير عن النفس تعبرًا حراً تلقائياً، عدم شعور المرأة بمكانتها وأهمية دورها في تحقيق التنمية، عدم القدرة على تأكيد الذات الاستقلال والشعور بالمكانة، انخفاض ثقة النساء بأنفسهن .

ب- المعوقات الاجتماعية المرتبطة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي وهي: عدم وجود دور حضانة لرعاية الأطفال، بعض العادات والتقاليد تحد من التحاق المرأة بالكثير من المهن، لا يزال المجتمع غير مقتنع بانخراط المرأة في الأعمال التي يزاولها الرجال، ترفض أغلب الأسر السماح بالعمل في الأعمال التي فيها اختلاط بين الجنسين، يشجع المجتمع المرأة على الالتحاق بالأعمال التي تتناسب مع الموروث الثقافي ولا تتعارض مع تقاليد المجتمع، المجتمعات الذكورية التي يسيطر فيها الرجال ويفرض القيود على اختيارات المرأة للعمل، عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة ببعض المجالات المهنية المستحدثة، يعترض الأهل على التحاقي ببعض المهن، صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل، النظرة الشرقية لعمل المرأة وتنافيه مع استقرار الأسرة، القيم السلبية الخاطئة التي تنظر إلى المرأة ويصورها بالضعف، خضوع المرأة لسلطة الذكور القرارات التي تخص تعليمها وعملها، يرى الجميع أن وظيفة المرأة الأساسية هي الاهتمام بالبيت والأبناء، النظرة السلبية لعمل المرأة على اعتبار أنها قد تقلل فرص الزواج.

ج - المعوقات الاقتصادية المرتبطة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي وهي: انخفاض مستوى الأجور المقدمة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي، منافسة العمال الوافدة في سوق العمل نظراً لرخصها، عدم تناسب الراتب

المعروض مع الجهد المبذول، عدم التزام بعض المؤسسات بإيجاد حد أدنى للأجور، عدم توافر المكافآت والحوافز المادية ، طول وقت العمل في الكثير من الوظائف المتوافرة، قلة الفرص الوظيفية المقدمة للمرأة ، عدم توفر فرص العمل الملائمة، عدم كفاية الخدمات والتسهيلات المقدمة للمرأة، وجود فروق في التعيين والترقية مقارنة بالذكور، قلة الفرص المتاحة للمرأة، قلة فرص التمويل للمشاريع الخاصة، عدم وجود فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتي العلمية، عدم ملاءمة بيئة العمل، عدم تطبيق بعض المؤسسات القطاع الخاص لنظام التأمينات الاجتماعية.

د - المعوقات التنظيمية والإدارية المرتبطة بتمكين المرأة في سوق العمل السعودي وهي: انخفاض أجور الوظائف المعروضة مقارنة بالجهد المبذول بهذه الأعمال، الافتقار للإرشاد المهني المناسب، عدم توفر المعلومات بسهولة وبدرجة كافية بالنسبة لاحتياجات سوق العمل، قلة فرص العمل المتاحة للمرأة، عدم وجود برامج تدريبية متخصصة لتنمية مهارة النساء وتأهيلهم، انعدم الاستقرار والأمان الوظيفي في القطاع الخاص، تعقد الإجراءات الإدارية والأنظمة عند البحث عن عمل، عدم وجود نظام حوافز مكافآت فعال، عدم ربط مخرجات التعليم باحتياج سوق العمل، ضعف برامج التدريب والتأهيل المقدمة للمرأة، عدم استخدام مجالات جديدة لعمل المرأة وحصرها في بعض الأعمال التقليدية، سيطرة الذكور على كافة الأعمال في القطاعين الحكومي والخاص، أغلب الوظائف تشترط موافقة ولي الأمر عن الالتحاق بأي عمل، ضعف مخرجات التعليم العالي، تعقد إجراءات تأسيس المشاريع الخاصة، لا توجد قوانين للإنجازات المخصصة للحمل والأمومة.

ووافقها في كثير مما سبق من تلك المعوقات عدد من الباحثين [38]: فقد اتفقت المفاهيم والمعاني وإن اختلفت الألفاظ والمباني.

وأشارت (عكور) [39] إلى أنه يمكن تلخيص أهم التحديات في مجال تمكين المرأة في:

- التحدي المفهومي، التحدي المعلوماتي، التحدي السياسي، التحدي الاجتماعي المتمثل بالتقاسم الغير متكافئ في المسؤوليات العائلية بين الرجل والمرأة، ضعف المهارات التي تمتلكها النساء، النقص في ملكية الموارد الاقتصادية، ضعف البنية التحتية والخدمات يؤدى إلى محدودية وندرة فرص النشاط الاقتصادي، محدودية الأسواق.

المطلب الثالث

تمكين المرأة السعودية اقتصادياً وسياسات رؤية 2030

بدأ النظام الحديث بعد توحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز - رحمه الله - الذي أهتم وأبناؤه بعده ببناء الدولة السعودية سياسياً، ودولياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وأخذت تنمية الإنسان حيزاً كبيراً من أولويات اهتمام قادة هذا الوطن، وتركزت التوجهات الاستراتيجية للمملكة .... على وضع المواطنين نساءً ورجالاً في مركز اهتمام عملية التنمية بوصفهم المستفيدين من ثمارها، فضلاً عن كونهم يشكلون عناصر التغيير الأساسية [40]. وعلى هذا المنوال سار راعى التنمية في المملكة سمو ولى العهد في رؤيته التنموية 2030.

وفى سرد تاريخي بينت (الميزر) [41] تاريخ مسيرة المرأة السعودية عبر المئة سنة الأخيرة بداية من: مرحلة التهميش من 1330 إلى 1380 هـ، وحتى مرحلة التمكين: من 1380 هـ حتى الوقت الراهن.

وقد أبرزت خطط التنمية المتوالية بدء من الخطة الأولي وحتى الخطة التاسعة اهتمامها الكبير بالتنمية البشرية لأهميتها البالغة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتعكس الإنجازات التي تحققت في هذا المجال خلال العقود الماضية، حجم الجهود والموارد الكثيرة التي بُذلت من أجل رعاية المواطن وتطوير قدراته وتحسين ظروفه المعيشية، فالمواطن هو غاية التنمية ووسيلتها.... وشهدت خطط التنمية المتعاقبة منجزات واسعة في تطوير أوضاع المرأة في المملكة، وخاصة في مجال التعليم والصحة. .... .تهيئة للمرأة للمشاركة في سوق العمل بشكل منصف وعادل .وخلال المدة المنصرمة شهدت وتيرة التحاق الإناث بسوق العمل ارتفاع واضحاً ولكن بنسبة محدودة.... ، ومن المتوقع ارتفاع هذه النسبة بوتيرة أعلى خلال السنوات المقبلة[42].

ووضحت خطة التنمية التاسعة (١٤٣٢/١٤٣١هـ-١٤٣٦/١٤٣٥هـ) ضمن توجهاتها فيما يخص تمكين المرأة رؤيتها متمثلة في: بناء أسرة متماسكة ومستنيرة، تتكاتف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتطوير المعارف والمهارات لدى أفرادها.... كما نصت على العديد من الأهداف التي تخدم هذه الرؤية خاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة على المستوى الاقتصادي [43].

وكان من نتاج تلك الخطط والسياسات التنموية المتوالية أن انطلقت العديد من المشاريع الوطنية الخاصة بتمكين المرأة السعودية والتي كان من أهمها:

- **برنامج الأمان الأسري الوطني:** تم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بإرادة سامية عام 2005 م، ويعد هذا البرنامج من البرامج الوطنية الرائدة في مجال أمن وسلامة الأسرة السعودية حيث تتمثل رؤية البرنامج في (الريادة في تعزيز أمن وسلامة ووحدة الأسرة) وتتمثل رسالته في (أن يكون مركزاً متميزاً في شؤونِ العنفِ الأسرِي). ومن أهم ما قدمه البرنامج في إطار حماية المرأة وتمكينها إصداره دليل (الوقاية من العنف ضد المرأة) وكتيبات (دعم وتطوير المرأة) و (نجاح "تمكين المرأة .. تمكين للمجتمع")، وتضامناً مع التوجهات الدولية فقد حرص برنامج الأمان الأسري الوطني على الأخذ بكل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تمكين المرأة السعودية وصقل خبراتها. .... ولذلك فقد كان من المهم أن يكون هناك مشروع وطني مستدام يهدف الى تمكين المرأة دورياً كمشروع نجاح الإلكتروني (برنامج الأمان الأسري الوطني، الموقع الإلكتروني للبرنامج) .

- **مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة** [44]:

هو أحد مشاريع برنامج الأمان الأسري الوطني التي أطلقها البرنامج في العام 1433هـ- 2012 م وتتكون مبادرة نجاح من عدة أجزاء تتكامل فيما بينها لتحقق التمكين للمرأة في المجتمع السعودي. حيث تشمل مكونات هذه المبادرة التمكين النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والحقوقي للمرأة. وينقسم المشروع في مرحلته الأولى إلى جزئين رئيسين: الدليل المطبوع، والموقع الالكتروني. أما المرحلة الثانية فستأخذ الطابع العملي التدريبي. ويهدف هذا المشروع في جانبه الاقتصادي إلى إيجاد مورد للمعلومات التي تساعد المرأة في بحثها عن مورد مادي مناسب لها من خلال حصر كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والخيرية في كافة مناطق المملكة والتي يدخل ضمن أنشطتها:

1- مساعدة المرأة في الحصول على وظيفة أو فرصة للعمل تتناسب ومؤهلاتها وقدراتها.

2- تأهيل المرأة لسوق العمل عبر دورات تدريبية مجانية أو ميسرة.

3- مساعدة المرأة على بدء نشاط تجاري مثل منحها قروض صغيرة أو سلف، وتسويق المنتجات.

4- توفير إعانة مادية أو عينية دورية مؤقتة أو مقطوعة تساعد المرأة وأسرتها على تجاوز ظروف اقتصادية معينة ريثما تجد المورد المادي المناسب.

وتتاح هذه المعلومات الخاصة بهذه المؤسسات وما تقدمه من أنشطة بصورة مفصلة وسبل التواصل معها من خلال وسيلتين تضمنان وصول المعلومة إلى المرأة المستفيدة في أي مكان من المملكة ويتم تحديثهما سنوياً، وهما:

ا- دليل التمكين الاقتصادي. وهو دليل مبوب ومطبوع يتاح لكافة المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية في كافة مدن وقرى المملكة.....

ب- الموقع الإلكتروني للتمكين الاقتصادي: (www.naja7.info) ويشمل الموقع الخاص بالمبادرة نبذة عن المشروع وأهدافه، ومحرك بحث إلكتروني يتيح للمستفيدات البحث عن المؤسسة المناسبة لمساعدتها.

- **وعلى المستوى الدولي:** دعمت المملكة الكثير من الجهود الرامية إلى تمكين المرأة ولكن على النحو الذي لا يخالف شريعة الإسلام، وكان ذلك من خلال المشاركة في العديد من المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية والعالمية التي تعمل على تمكين المرأة؛ ولكن وفق الرؤية الإسلامية والتقاليد العربية لمفهوم تمكين المرأة.

وقد انضمت المملكة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والبروتكولات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتحفظت على كل ما يتعارض فيها مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وهذه التحفظات وضع طبيعي يفرضه النظام الأساسي للحكم، والتزام المملكة بأحكام الشريعة الاسلامية، وتقره الاتفاقيات الدولية لتشجيع أكبر قدر ممكن من الدول على الانضمام إليها[45].

ومن قبيل تلك المشاركات نجد أن المملكة قد صدقت في عام 2000م على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، مع التحفظ على بنود في الاتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والمتمثلة في المادة (16) المعنية بحقوق المساواة بين المرأة والرجل في الزواج والطلاق، والمادة (9) الخاصة باكتساب الجنسية لأبناء المرأة السعودية المتزوجة من أجنبي. ورغم عدم تحفظ المملكة على بنود الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة في العمل والسفر والرياضة والوظائف العامة والانتخابات والسياسة؛ إلا أنها بنود في معظمها غير مفعولة.... وتسعى المملكة اليوم إلى تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية، في محاولات جادة للتمييز بين ما منحه الإسلام للمرأة من تمكين ومزايا، وبين العادات والمعتقدات التي تحول دون هذا التمكين في تفسيرات خاطئة للدين [46].

وتشير بعض البيانات إلى إن مواقف الدول العربية تتسم بالتردد عند توقيع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمسائل تخص تحرير المرأة؛ فبعد مرور عقد من الزمان صدقت السعودية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 في 17 / 7/2000 وتحفظت على المواد رقم: 9، 29 من الاتفاقية [47].

- انطلاق رؤية المملكة 2030 وسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة:

في (25 أبريل 2016 م) انطلقت رؤية المملكة ٢٠٣٠ واحتوت على عدد من الأهداف الاستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات قياس الأداء، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي، وقد عمل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية على تأسيس نموذج حوكمة فعّال ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة تحقق الأهداف الاستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية، وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تناسب متطلبات كل الأهداف الوطنية المشتركة والمرتبطة بالرؤية وفقًا لمستهدفات محددة زمنيًا، وتُطلَق هذه البرامج تباعًا وفقًا للمتطلبات اللازمة وصولاً لتحقيق (رؤية المملكة العربية السعودية 2030) . وتبنت المملكة العربية السعودية (رؤية المملكة 2030) لتكون منهجاً وخارطة طريق للعمل الاقتصادي والتنموي، وقد رسمت الرؤية التوجهات العامّة للمملكة، والأهداف والالتزامات الخاصّة بها، ليكون الوطن نموذجاً ناجحاً ورائدًا في العالم على كافة الأصعدة، وذلك من خلال ثلاث محاور رئيسة[48].

- المنطلق الشرعي لرؤية 2030:

تضمنت رؤية المملكة 2030 عدة مبادئ أساسية لتسير عليها مسيرة التنمية وفق هذه الرؤية وأول هذه المبادئ هو مبدأ (نحيا وفق مبادئنا الإسلامية) وهو ما يعنى التزام خطط وآليات وسياسات تنفيذ الرؤية بضوابط الشريعة الإسلامية.

حيث نص في تفسير هذا المبدأ على أن: يمثل الإسلام ومبادئه منهج حياة لنا، وهو مرجعنا في كل أنظمتنا وأعمالنا وقراراتنا وتوجهاتنا. لقد أعزنا الله بالإسلام وبخدمة دينه، وتأسياً بهدي الإسلام في العمل والحث على إتقانه، وعملا بقول نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم:(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)، ستكون نقطة انطلاقتنا نحو تحقيق هذه الرؤية هي العمل بتلك المبادئ، وسيكون منهج الوسطية والتسامح وقيم الإتقان والانضباط والعدالة والشفافيّة مرتكزاتنا الأساسية لتحقيق التنمية في شتّى المجالات[49].

وما سبق يعنى وجوب الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية ونظامها الاقتصادي، وهو ما يعني تمكين المرأة من كافة حقوقها المشروعة.

وانسجاماً مع «رؤية المملكة العربية السعودية 2030» تمت إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة[50] .

- السياسات والأهداف التي تخص المرأة بصورة مباشرة في رؤية 2030:

جاءت رؤية 2030 لتنص صراحة على أن من أهدافها رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، كما نصت الرؤية أن المرأة السعودية تعد عنصراً مهمّ من عناصر قوتنا، إذ تشكل ما يزيد على (50 %) من إجمالي عدد الخريجين الجامعيين. وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا، بناء على ذلك فإن مشاركة المرأة في بعض المناصب المهمة أتت بدعم من القيادة الأعلى السامية مثل مشاركتها بمجلس الشورى والمجالس البلدية وتوليها منصب نائب وزير وكذلك تم تعيين ثلاثة نساء على أقوى هرم مالي في المملكة وتولت مسئولية إدارات عليا في المؤسسات الحكومية، وكذلك المشاركة في الهيئات والمنظمات والجمعيات واللجان المحلية والدولية هذه المشاركة تعد إحدى التوجهات الداعمة والتي تؤدي إلى زيادة الثقة بقدرة المرأة وتعظيم دورها في بنا ء المجتمع[51].

وأكد البعض أنه من خلال النظرة العميقة للرؤية نجد أنها تعكس التقدير الحقيقي للقيادة الرشيدة للمرأة السعودية حيث جاءت هذه الرؤية لتؤكد على النظرة الإيجابية للمرأة السعودية التي تميزت في عدة مجالات، وحظيت المرأة بنصيب كبير من هذه الرؤية حيث بلورت كيفية دعم وتمكين المرأة السعودية من خلال تحقيق أهداف استراتيجية[52].

- إطلاق برنامج التحول الوطني 2020: في: 6 يونيو 2016م.

من أجل إتاحة الإمكانات وبناء القدرات الضرورية والمطلوبة لتحقيق الأهداف الطموحة والمنشودة لرؤية المملكة 2030 ظهرت الحاجة إلى انطلاق برنامج للتحول الوطني كأحد البرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق الرؤية، وتم ذلك على مستوى 24 من الجهات الحكومية القائمة على كافة القطاعات الاقتصادية والتنموية، ليكون ذلك البرنامج أول البرامج التي تهدف إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس قواعد البنية التحتية اللازمة لتحقيق استيعاب طموحات ومتطلبات رؤية المملكة 2030، واحتوى ذلك البرنامج ثمانية أبعاد اشتمل كل منها على خطط وسياسات تستهدف تحقيق الرؤية على أرض الواقع، وكان من بين أبعاد البرنامج الوطني الثمانية البعد السادس الخاص: بتمكين كافة فئات المجتمع من الدخول لسوق العمل، واحتوى هذا البعد على العديد من الأهداف الخاصة بتحقيق هذا الأمر وكان من بينها: تمكين زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز ثقافة مشاركة المرأة في سوق العمل لدي المجتمع، وتوفير الأدوات والآليات والوسائل المُمَكِّنة لها بما يجعل بيئات العمل المختلفة مناسبة للإناث، ووضع البرنامج مؤشراً لقياس تحقيق هذا الهدف، فكان ذلك من خلال قياس مدى تحقيق رفع نسبة معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة السعودية من 2، 21 % خط الأساس في سنة 2017 إلى 24% في عام 2020م ، كما نص البرنامج على عدد من التحديات والمعوقات التي يلزم معالجتها لتحقيق هذا الهدف. وقرر البرنامج أنه سيتم التغلب على هذه التحديات والمعوقات من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية لهذا البعد - السادس - ومن أهم هذه الأهداف فيما يخص تمكين المرأة اقتصادياً: هدف: زيادة نسب مشاركة المرأة في أسواق العمل الحكومي والخاص، وذلك من خلال العمل على زيادة مساحة مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوطنها، من خلال دعم العمل على رفع نسب تولي المرأة في مختلف المجالات والمستويات في جميع القطاعات المتاحة لعمل المرأة، وإزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون ذلك. وأنه قد

تم وضع السياسات وتطوير الخطط الاستراتيجية اللازمة لتحقيق تلك المستهدفات، والتي تقوم على العديد من الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي[53]:

- زيادة حصة المرأة في سوق العمل بالتدريب والتوعية وتشجيع العمل المرن والعمل عن بعد وتحسين آليات التوظيف.

- زيادة حصة المرأة في المناصب الإدارية بالتدريب والتوجيه القيادي للكوادر النسائية وتمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي.

- تعزيز ثقافة العمل وتطوير المهارات (شخصية وفنية) لدى النساء للالتحاق بالقوى العاملة النشطة.

- تطوير ممكنات الدعم لعمل المرأة مثل: (المواصلات، والحضانات، وبيئة العمل الجاذبة).

وأطلق البرنامج عدة مبادرات تستهدف في مجموعها العمل على تحقيق الهدف المنشود (رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في سوق العمل) والعمل على تمكين المرأة خاصة في المجال الاقتصادي.

- أهم خمسة برامج أطلقتها وزارة العمل لدعم وتمكين السعوديات [54]:

من منطلق تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، وتماشياً مع أهداف برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030 فقد أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" خلال تدشين برامج الدعم الجديدة خمسة برامج جديدة مستهدفة دعم المرأة السعودية العاملة ورفع مشاركتها ودعم استقرارها الوظيفي في بيئات عمل مناسبة ومستقرة، وكذا مساعدتها في تذليل التحديات التي قد تواجهها، ومساعدتها على تحقيق التوازن بين مسؤولياتها وواجباتها الأسرية وطموحاتها الوظيفية، ... وهي: برنامج دعم نمو التوطين بالمنشآت، وبرنامج العمل الحر، وبرنامج العمل الجزئي، وبرنامج ضيافة الأطفال "قرّة"، وبرنامج نقل المرأة العاملة "وصول"، وتم التأكيد على أن الوزارة تعمل على تنظيم أسواق العمل وتمكين الشباب والشابات وزيادة فرص العمل والتوظيف أمامهم، بالشراكة الاستراتيجية الفعالة بين عدداً من القطاعات الحكومية والخاصة. وأن هذه البرامج الداعمة التي تم إطلاقها ستساهم بمشيئة الله تعالي في تمكين أبناء وبنات هذا الوطن من الاستثمار والعمل والمشاركة والإنتاج بشكل كبير وفعال في التنمية الاقتصادية للوطن.

وهكذا نرى مدى اهتمام المملكة بتعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي والأسري، مع الأخذ بالاعتبارات والمبادئ الرئيسة التالية[55]:

- ضرورة التمسك بمبادئ الدين الإسلامي وتعزيز المناخ الأخلاقي.

- مناهضة التمييز ضد المرأة، الذي يحتاج إلى مرحلة من تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك المرأة والرجل، بهدف تحقيق القضاء على التحيز والعادات العرفية التي تحط من شأن المرأة.

- اعتبار الأسرة هي الوحدة الأسا سية للمجتمع.

- تشجيع ودعم عمل المرأة.

ومن بين المؤشرات الدالة على ترسيخ المرأة السعودية لوجودها الفعلي بسوق العمل: تدشين أرامكو السعودية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وشركة ويبرو ليميتد، لأكبر مركز نسائي للأعمال في المملكة، مستهدفاً إيجاد فرص عمل تزيد عن 20 ألف وظيفة للمرأة السعودية خلال السنوات العشر المقبلة[56].

كذلك وخلال العام الأخير فقط، أصدرت وزارة العدل السعودية عشرون قراراً لصالح المرأة في المملكة[57].

وقياساً لمدى تحقق هدف زيادة نسبة المرأة العاملة في سوق العمل السعودي نستعرض مسح القوى العاملة للعام 2015م النصف الثاني قبل بداية انطلاق رؤية 2030 مباشرة، مع مقارنته بنتائج نشرة سوق العمل للربع الثالث المنتهي بنهاية شهر سبتمبر عام 2018 م من خلال الجداول الآتية:

من خلال الجدول التالي[58]: أظهرت نتائج (مسح القوى العاملة، 2015 م، النصف الثاني) من واقع بيانات السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية أن جملة عدد المشتغلين - السعوديين والأجانب - بلغت (11,484,656) فرداً، يمثل الذكور منهم (9,895,479)فرداً بنسبة بلغت (84.1 %)، ويمثل الإناث منهم (1,589,177) بنسبة (15.9 %) من إجمالي المشتغلين.

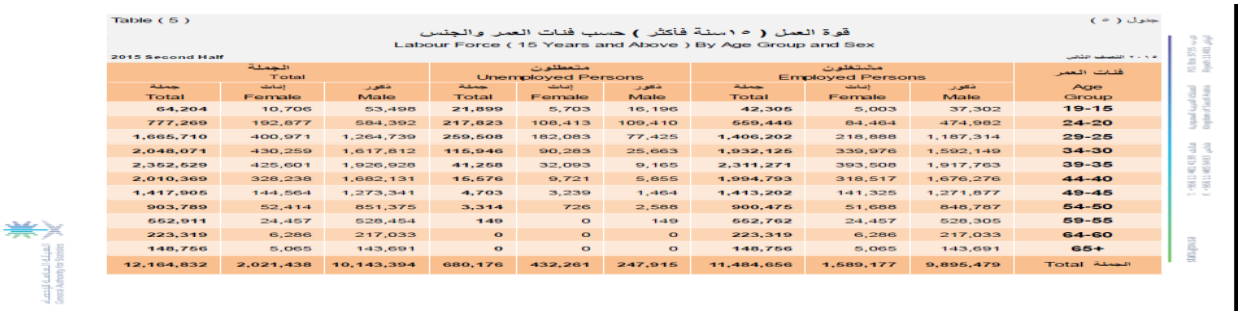

Table (5)

قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) حسب فئات العمر والجنس
Labour Force (15 Years and Above) By Age Group and Sex

2015 Second Half

الجملة Total			متعطلون Unemployed Persons			مشتغلون Employed Persons			فئات العمر
جملة Total	إناث Female	ذكور Male	جملة Total	إناث Female	ذكور Male	جملة Total	إناث Female	ذكور Male	Age Group
64,204	10,706	53,498	21,899	5,703	16,196	42,305	5,003	37,302	19-15
777,269	192,877	584,392	217,823	108,413	109,410	559,446	84,464	474,982	24-20
1,665,710	400,971	1,264,739	259,508	182,083	77,425	1,406,202	218,888	1,187,314	29-25
2,048,071	430,259	1,617,812	115,946	90,283	25,663	1,932,125	339,976	1,592,149	34-30
2,352,629	425,601	1,926,928	41,258	32,093	9,165	2,311,271	393,508	1,917,763	39-35
2,010,369	328,238	1,682,131	15,576	9,721	5,855	1,994,793	318,517	1,676,276	44-40
1,417,965	144,564	1,273,341	4,703	3,239	1,464	1,413,262	141,325	1,271,877	49-45
903,789	52,414	851,375	3,314	726	2,588	900,475	51,688	848,787	54-50
552,911	24,457	528,454	149	0	149	552,762	24,457	528,305	59-55
223,319	6,286	217,033	0	0	0	223,319	6,286	217,033	64-60
148,756	5,065	143,691	0	0	0	148,756	5,065	143,691	65+
12,164,832	2,021,438	10,143,394	680,176	432,261	247,915	11,484,656	1,589,177	9,895,479	Total الجملة

- ووفقا للجدول التالي[59]: أظهرت نتائج السجلات الإدارية أن إجمالي المشتغلين السعوديين فقط بلغ (4,976,105) فرداً، بنسبة (88,5 %) من قوة العمل السعودية، الذكور بلغ عددهم (4,159,744) فرداً، بنسبة (6, 83 %) وبلغ عدد الإناث (816,361) فرداً بنسبة (16.4 %) .

نتائج مسح القوى العاملة 2015 م النصف الثاني (المشتغلون السعوديون)		
النوع	العدد	النسبة
الذكور	4,159,744	%83, 6
الاناث	816,361	%16, 4
الجميع	4,976,105	%100

- ووفقا للجدول التالي[60]: أظهرت نتائج نشرة سوق العمل للربع الثالث المنتهي بنهاية شهر سبتمبر عام 2018 م من واقع بيانات السجلات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية أن جملة عدد المشتغلين - سعوديين وأجانب - بلغت (12،688،042) فرداً، يمثل الذكور منهم (10،666،475)فرداً بنسبة (84.1 %)، ويمثل الإناث منهم (2،021،567) بنسبة (15.9 %) من إجمالي المشتغلين.

نوع القطاع	السعوديون Saudi			غير السعوديين Non Saudi			الاجمالي Total		
Type of sector	الذكور Male	الاناث Female	الجملة Total	الذكور Male	الاناث Female	الجملة Total	الذكور Male	الاناث Female	الجملة Total
عام * Public	869,820	521,343	1,391,163	46,948	31,063	78,011	916,768	552,406	1,469,174
خاص Private	1,173,765	545,059	1,718,824	6,916,213	212,441	7,128,654	8,089,978	757,500	8,847,478
Total الجملة	2,043,585	1,066,402	3,109,987	6,963,161	243,504	7,206,665	9,006,746	1,309,906	10,316,652
العمالة المنزلية ** Domestic worker	0	0	0	1,659,729	711,661	2,371,390	1,659,729	711,661	2,371,390
Total الاجمالي	2,043,585	1,066,402	3,109,987	8,622,890	955,165	9,578,055	10,666,475	2,021,567	12,688,042

Source: GOSI, MCS
*MLSD
Data do not include employees in the security and military sectors and non-registered in the records of GOSI, MCS
* Data of the GOSI , MCS is preliminary data

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وزارة الخدمة المدنية
*وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
البيانات لا تشمل العاملين في القطاعات الأمنية والعسكرية والعاملين غير المسجلين في سجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الخدمة المدنية
*بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبيانات وزارة الخدمة المدنية بيانات أولية

- كذلك من خلال الجدول التالي: أظهرت نتائج السجلات الإدارية أن إجمالي المشتغلين - السعوديين فقط - في نهاية شهر سبتمبر عام 2018 م بلغ (3،109،987) فرداً، نسبة الذكور (7, 65 % (وبلغ عددهم (2،043،585) فرداً، وبلغت نسبة الإناث منهم (34.3 %) بعدد (1،066،402) فرداً [61].

نتائج نشرة سوق العمل للربع الثالث المنتهي بنهاية شهر سبتمبر عام 2018 م (المشتغلون		
النوع	العدد	النسبة
الذكور	2،043،585	% 65 ,7
الإناث	1،066،402	% 34 ,3
الجميع	3،109،987	% 100

وبالمقارنة بين الجداول نجد أن هناك انخفاض في نسبة إجمالي المشتغلين، كما أن هناك انخفاض في نسبة المشتغلين الذكور، ولكن بالنسبة للإناث نجد أن هناك زيادة إيجابية في نسبة أعداد المشتغلات منهن حيث ارتفعت نسبتهن في المشتغلين من: 4, 16 % عام 2015م، إلى: 3, 34 % عام 2018م، وهو ما يعنى أن الهدف المنشود تحقيقه قد تحقق بنسبة مطمئنة لصالح تمكين المرأة اقتصادياً في سوق العمل السعودي.

المطلب الرابع

الآثار التنموية للتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية

بالرغم من إقرارنا بمدى أهمية تمكين المرأة وآثاره الإيجابية على التنمية؛ إلا أن هذا الأثر لن يتحقق إلا في ظل تمكين ومساواة حقيقية قائمة على التعاون والتكامل لا على التنافس والتناحر والندية، إذ أن ذلك غالباً ما يؤدى إلى آثار عكسية على التنمية في المجتمع؛ بل ويدفع إلى انهيار الكثير من عوامل استقرار المجتمع وبقاءه فضلاً عن تنميته؛ لذا يجب أن يكون تمكين المرأة قائماً على أسس تراعى البعد الديني والأخلاقي والتشريعي لأي مجتمع، مع مراعاة الفطرة التي فطر الله الناس عليها وأن كُلً مُيسر لما خُلق له. وفيما يلي نحاول بإيجاز إثبات أن للتمكين الاقتصادي للمرأة آثاره ذات الحدين الإيجابي والسلبي، وذلك من خلال استعراض بعضاً من الاستشهادات الدالة على ذلك:

- ضرورة تمكين المرأة اقتصادياً:

يؤكد تقرير للبنك الدولي أن المساواة بين الجنسين تعد ضربا من ضروب الذكاء الاقتصادي، حيث تمكن من تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسن من نواتج التنمية....، وأنه حين تكون مشاركة المرأة في قوة العمل شديدة السرعة، يسجل الاقتصاد أكبر خفض في معدلات الفقر [62].

وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن انعدام المساواة في أفريقيا قد خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 9% سنويا، وأن التمكين الاقتصادي للمرأة يؤثر على خفض الفقر [63].

ونقل البعض [64] اتفاق الاقتصاديون اليوم على أن المشاركة الفعالة للمرأة وتمكينها اقتصاديا يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي. وأن الفجوة بين الجنسين في العمالة هي أحد المحددات الرئيسية لاختلاف معدلات النمو بين الدول إيجاباً أو سلباً، كما أن تدني مشاركة النساء خاصة في دول الشرق الأوسط وأفريقيا يمكن أن تكون السبب في انخفاض معدلات نموها.

- التمكين الاقتصادي الإيجابي للمرأة السعودية: يعتبر الاستثمار في تنمية المرأة أعلى عائد يرجع بالنفع على المجتمع، فكلما تقدمت ثقافة المرأة المرتبطة بحياتها وحاجاتها ساهم ذلك في تنمية وعيها في كافة المجالات، وهناك أنواع عديدة من الوعي، يأتي في مقدمتها الوعي الاقتصادي الذي يشكل أهمية قصوى لحياة كريمة للأسرة [65]. وينبغي لمن يتناول عمل المرأة بالدراسة والتحليل أن يعترف بالدور الأساسي والهام لمشاركة المرأة الإيجابية في التنمية باعتبارها شريك أساسي في المجتمع[66].

والعديد من البيانات أظهرت أن خُمس القوى العاملة من السعوديين العاملين في المملكة هم من النساء، وَتمثل هذه البيانات مفاجأة للكثيرين ممن يزعمون بأنّ المرأة السعودية لا تزال ذات مساهمة محدودة في اقتصاد المملكة، إنّ البطالة بين النساء السعوديات تصل إلى 33 بالمئة، وَهي واحدة من أدنى النسب في العالم العربي، وَربما في العالم بأكمله، ومن أهم الآثار التنموية للتمكين الاقتصادي للمرأة السعودية ما يلي [67]:

1- تعزيز مكانة السعودية في تقارير التنافسية العالمية.

2- مراجعة اقتراح تحديث تشريعات وسياسات وبرامج لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجال العمل.

3- والتوصية بتفعيل القوانين واللوائح والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتوازن بين الجنسين في مجال العمل، لتحقيق عدم التمييز ضد المرأة.

4- اقتراح مؤشرات التوازن بين الجنسين ورفعها للاعتماد، والسعي لتعزيز تطبيقها بالتنسيق مع الجهات المحلية في الدولة، بما يحقق التوازن بين الجنسين في المجتمع، ويدعم مكانة المملكة عالمياً.

وخلاصة القول إن هناك هدراً اقتصادياً تعاني منه المملكة بسبب تهميش دور المرأة في التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة إذا ما قورن حجم الإنفاق على تعليم المرأة مع مساهمتها في التنمية. .... [68] .

- التمكين الاقتصادي السلبي:

على المستوى العالمي يرى البعض أن لتمكين المرأة آثار سلبية في كثير من الأحيان وتلك الآثار تفوق في مردودها ذلك العائد التنموي الإيجابي لتمكين المرأة في كثير من الأحيان.

أفادت بعض الإحصاءات أن هناك عدد من الإحصاءات التي تبرز مقدار الخسارة التي تعاني منها المرأة، نتيجة لخروجها إلى العمل، فقد أثبتت الأبحاث العلمية، .... الظلم الذي أصاب المرأة، من تلك الخطوة، والظلم الواقع عليها في مجال الأعمال، فحسبما تشير الإحصاءات، يصل عدد النساء العاملات في العالم ما يقارب نصف مليار امرأة، يتوزعن في سائر مجالات العمل، وتشعر معظم النساء العاملات أن العمل أفقدهن ميزة الأنوثة والعاطفة والميل الفطري إلى الأمومة، وأوضحت الاستقصاءات التي أجريت مؤخراً على النساء العاملات في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان أن [69]:

- 78% منهن يفضلن البقاء في المنزل من أجل تربية الأطفال.

- أن انخراط المرأة في العمل لمدة 10 أو 12 ساعة خارج المنزل تسبب في 12 مليون حالة طلاق في العالم، 58% منها في الغرب.

- النساء المتحمسات للعمل يشتكين من التمييز ضدهن في الأجور، فهن يتقاضين أجوراً تقل بنسبة 38% عن أجور الرجل رغم أنهن يمارسن الأعمال نفسها التي يمارسها الرجال.

كما أثبتت تلك الإحصاءات الكثير من الآثار السلبية التي أصابت المرأة والمجتمع جراء دعاوى المساواة والندية بين الرجل والمرأة دون مراعاة لفطرة المرأة أو طبيعتها البيولوجية.

وللتعرف على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على زيادة دور المرأة في سوق العمل السعودي، ومن خلال مراجعة الدراسات التي تناولت عمل المرأة بأجر في المملكة العربية السعودية، خلصت الدراسات الميدانية إلى النتائج الآتية[70]:

أولا: ارتفاع مشاركة المرأة في الأدوار الإنتاجية خارج الأسرة أدت إلى تراجع الدور المهم للمرأة السعودية في تنشئة الأطفال ورعايتهم.

ثانيا: زيادة حصص المرأة في سوق العمل هو في واقع الأمر يأتي على حساب الرجل وهو ما يسمى بتأنيث سوق العمل، ويترتب عليه ارتفاع نسبة البطالة عند الذكور، وهذا بدوره ولّد عدد من المشكلات أهمها تأخر الزواج لدى الذكور، وترتب عليه في المقابل ارتفاع نسبة العنوسة بين النساء.

ثالثا: توصل عدد من الدراسات إلى أن النساء اللاتي دخلن سوق العمل بدافع الحاجة الاقتصادية يشكلن نسبة الربع تقريبا من مجمل النساء العاملات بأجر في سوق العمل السعودي، وذلك يعود إلى تطبيق نظام النفقات الشرعي الذي يكفل للمرأة نفقتها، في حين تشير استطلاعات الرأي في الدول المتقدمة والنامية على السواء أن حوالي ٧٧ % من النساء يفضلن البقاء في المنزل وعدم العمل إذا ما توفرت لهن الإمكانيات المادية بسبب الضغوط الشديدة التي تتعرض لها المرأة في عملها وفي المنزل.

رابعا: ظهور جيل من الدراسات التي تتناول مشكلات المرأة العاملة في المملكة، وأثر تعدد الأدوار في الضغوط النفسية والاجتماعية التي تتعرض لها المرأة. وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود ضغوط مرتفعة عند المرأة العاملة بسبب تعدد الأدوار داخل المنزل وخارجه.

- وجميع هذه المعطيات المرتبطة بعمل المرأة بأجر تؤثر تأثيراً مباشراً في البنُية الاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ولها انعكاسات توجب دراسة السياسات المنظمة لمشاركة المرأة السعودية في سوق العمل بما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

- التوازن المطلوب لتنمية ناجحة:

من المبادئ الرئيسية للتنمية المستدامة قيامها على عدة مقومات سياسية واجتماعية وأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها وأهم هذه المقومات[71]:

1 - الإنصاف، أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته.

2 - التمكين، أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها.

3 - حسن الإدارة والمساءلة، أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية.

4 - التضامن بين جميع الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات من أجل:

5 - الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.

6 - عدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة

ومن ثم فإن السلبيات السابق الإشارة إليها وما تشكله من خطورة استراتيجية بالغة على مستقبل الأسرة العربية والمسلمة، ينبغي التعامل مع تطبيقاتها بوعي تام، حماية للأسرة العربية المسلمة ومكتسباتها القيمية والاجتماعية، ... وأن نضع ضمن أولوياتنا المحافظة على الأسرة كمؤسسة اجتماعية هامة تشكل المرأة الركيزة الأساسية لها[72].

ومع تسليمنا أن مشاركة المرأة في التنمية مطلب ضروري، إلا أننا ينبغي أن نوازن بين ما تتطلبه التنمية من استحقاقات، في مقابل استحقاقات الأسرة وما تمثله من أولويات للمرأة والمجتمع هي في واقع الأمر أساس التنمية في مجملها[73].

وأخيراً: نحن نريد عدالة في الفرص لا مساواة مطلقة، وتفعيل لأدوار المرأة بما يعزز رؤية المملكة في رفع نسبة مشاركة المرأة ويواكب خطوات قيادتنا الرشيدة ويتناسب مع أدوارها المجتمعية بما يحقق التوازن اجتماعياً واقتصادياً، ولتحقيق ذلك لابد من قراءة واقع المرأة بواقعية وأن لا نغتر بلغة الأرقام التي قد تكون مضللة أحياناً[74].

ومن ثم يجب أن يكون تمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية أيضاً وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع السعودي.

وخلاصة القول أن تحقيق المساواة وتمكين المرأة في المملكة هي عملية طويلة الأجل، تمر فيها جميع الأعراف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية بتغيير جوهري، تقوم فلسفته على اعتبار جميع البشر عناصر فاعلة أساسية للتغير، مع الأخذ في الاعتبار أن التنمية عملية توسيع لخيارات كلا الجنسين، وليس لخيارات جنس واحد، يقوم كل منهما بواجباته اتجاه وطنه وفق قدراته وطبيعة تكوينه[75].

نتائج البحث وتوصياته

- أولاً: النتائج:

من خلال ما أثبتناه في هذا البحث نتوصل إلى عدة نتائج غاية في الأهمية ويمكن أن نصيغها في إيجاز على النحو التالي:

- تعرفنا على ماهية التمكين وتمكين المرأة بإطلاقاته المختلفة وأن هذا المصطلح ليس وليد هذا العصر وإنما عرفه الإسلام منذ أن أتم الله علينا نعمته وأكمل لنا ديننا، وأن أغلب ما يثار من شبهات حول هذا المصطلح إنما هو بسبب ما أضفاه عليه الغرب من مضامين تستهدف زعزعة الاستقرار وبلبة الأفكار وهدم القيم والمبادئ وفرض المفاهيم العلمانية لمعاني الحرية والمساواة.

- تبين لنا عظم شريعة الإسلام وما أولته للمرأة من حقوق غير مسبوقة أو ملحوقة في حضارة أو دين، وأن ما يثار حول هذا الأمر إنما هو بسبب الجهل: بالحقوق، أو بالشرع، أو بسبب عنصرية كاذبة أو طمع دنيوي وأكل لحقوق الغير.

- وقفنا على أهم الأهداف الخفية والمعلنة التي يسعى أعداء الأمة إلى تحقيقها من وراء ستار دعاوى الحرية والتمكين مستغلين مشاعر كثير من النساء وحاجة البعض منهم للوصول إلى مآربهم.

- كذلك عرفنا أهم المعوقات التي تحول دون تمكن المرأة من حقوقها وكيفية مواجهة تلك المعوقات، كما عرفنا أن هذه المعوقات ليست حكرا على الدول النامية أو الإسلامية أو العربية فقط بل هي شأن عام يعاني منه معظم نساء العالم النامي والمتقدم شرقاً وغرباً.

- وقفنا على أهم معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية، وكيف واجهت المملكة تلك المعوقات من خلال سياساتها الاقتصادية وبذل كافة الجهود وتسخير الإمكانات للاستفادة من المرأة السعودية كمورد بشري هام في الكم والكيف، مع حفظ دورها الأسري والاجتماعي.

-ثانياً: التوصيات:

1 - وجوب عمل كافة فئات المجتمع المسلم على رعاية الله تعالي في حقوق النساء وتمكينهم منها؛ طاعة لله وإيفاء للحقوق، ودرئا للشبهات والدعاوي الباطلة التي يطلقها أعداء الدين والأمة بهدف النيل من الإسلام والحط من شأن المسلمين.

2 – وجوب الاتفاق على مفهوم موحد لماهية تمكين المرأة على النحو الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة والأخلاق وأعراف وتقاليد الدول العربية والإسلامية.

3 – الحرص على مشاركة المرأة في عملية التنمية كشريك فعال؛ حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك جدوى مشاركة المرأة، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والأسرية الملقاة على عاتقها، والعمل على تذليل كافة المعوقات التي تحول دون تمكينها من مشاركة فعالة ومنتجة.

4- العمل على تنمية وعي وثقافة المرأة والمجتمع بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة والمكفولة بحماية الشرع والقانون، وتهيئة المناخ التعليمي والتشريعي والتنفيذي والسياسي والإعلامي لاحترام تلك الحقوق وتمكينها منها في إطار من التكامل والتعاون المتبادل بين الرجل والمرأة.

وبعدُ :فهذا ما وفقني الله إليه في هذا البحث المتواضع أسأل الله أن ينفع به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. آمين.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

﴿ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ﴾

هوامش البحث

([1]) ينظر: ابن منظور، (2003م)، لسان العرب، دار الحديث، القاهرة، ص 414.، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربيةج2، ص 881.

([2]) الجرجاني، علي بن محمد، تحقيق: إبراهيم الأبياري، (1405ه)، التعريفات، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت ج1، ص 92.، المناوي، محمد عبد الرؤوف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، (1410)، التعاريف، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ص207.

([3]) الصلابي، محمد على، (بدون) تبصير المؤمنين بفقه النصر والتمكين في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، ص 16.

([4]) العسكري، أبو هلال، تحقيق: محمد إبراهيم سليم (بدون) الفروق اللغوية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، ص 111.

([5]) خضر، أحمد، (ب ت)، دعوة للنظر 85 حقيقة مفهوم الجندر، موقع بوابتي: https://www.alukah.net/web/khedr/0/53818/#ixzz5gycbLZLz

([6]) عكور، إيمان، (بدون تاريخ) التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والأفاق وزارة العمل الأردنية نموذجا، منظمة العمل العربية، ص 11.، الطريق، غادة عبد الرحمن، (بدون) "معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، مجلة مستقبل التربية العربية"، مج 21، ع 88، ص 11–12.

([7]) شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن، (2017 م) (1439 ه) أبعاد تمكين المرأة السعودية دراسة مسحية من وجهة نظر عينة من أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية المجلد ٣٣ العدد:٧٠، ص39.

([8]) الميزر، هند عقيل، (2017 م، 1438 ه)، "المرأة السعودية من التهميش إلى التمكين في التعليم والعمل"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 32 العدد، ٦٨، ص 136.

([9]) شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 40.

([10]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، (يوليو: 2012)،"التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 2010 "، مجلة البحوث الإدارية، المجلد: 30 العدد: 3 الناشر: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والاستشارات والتطوير، ص 101.

([11]) راجع ذلك تفصيلا: الحربي، أمل عبدالرحمن سليم، " تصور مقترح لإنشاء مجلس لتمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية2030"، مؤتمر تعزيز دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع في ضوء رؤية المملكة 2030، 27 – 28 / 7 / 1438ه ، ص 358.، الخاروف، أمل محمد علي، "مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن تقدم تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع"، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية نيسان 2013 م، ص 9.، شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 31 – 32.، الميزر، هند عقيل، مرجع سابق، ص 139.

([12]) راجع: الطريق، غادة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 13.، شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 35.، الحربي، أمل عبد الرحمن سليم، مرجع سابق، ص 359.

([13]) راجع: البنك الدولي، 2012 م، مجموعة البنك الدولي، مذكرة تفاهم: تعزيز المساواة بين الجنسين للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين (السنوات المالية 2016 –2021) ص 4. موقع https://consultations.worldbank.org.

، جامعة الدول العربية، منظمة المرأة العربية، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية "دراسة استرشادية"، جمهورية مصر العربية، 2020، ص 20 – 23. دراسة منشورة على موقع: http://www.arabwomenorg.org/PublicationDetails.aspx?ID

([14]) موقع برنامج الأمان الأسري الوطني الإلكتروني. موقع https://nfsp.org.sa/ar/pages/default.aspx

([15]) محمد، كاميليا حلمي، منشأة مفهوم مصطلح تمكين المرأة، ورقة مقدمة لورشة عمل: دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي، الكويت، سبتمبر 2012م، منشور على موقع اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل،

([16]) خضر، أحمد إبراهيم، (ب ت)، دعوة للنظر 85 حقيقة مفهوم الجندر، مرجع سابق.

([17]) حافظ، فاطمة، (11 أغسطس 2011)، مفهوم التمكين ومجالاته التداولية، موقع أون إسلام.

([18]) المسلماني، بسام حسن، (بتاريخ 17 ربيع أول 1434 ه)، "استقواء (تمكين) المرأة.. المفهوم والأثر!! موقع لها أون لاين.

([19]) خضر، أحمد إبراهيم، (ب ت)، دعوة للنظر حقيقة مفهوم الجندر، مرجع سابق.

([20]) تقرير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، (أغسطس 2017)، المعنون بـ: استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة تنفيذها (وضع المساواة بين الجنسين في صميم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF) الصادر في: موقع https://www.ippf.org/sites/default/files

([21]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، مرجع سابق، ص 102.

([22]) العبد، الكريم فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز، (ب– ت)، "قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام"، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة، قسم الثقافة الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 107.

([23]) يورونيوز: مقال: المساواة بين الرجل والمرأة في أوروبا، موقع: https://arabic.euronews.com 05/03/2012

([24]) راجع: عدوان، نوره بنت عبد الله (21مارس 2005)، "المرأة في المملكة العربية السعودية وأبعاد العمل بأجر "، ندوة بعنوان: الاسرة بين النظم الدولية والتشريعات الاسلامية، الغرفة التجارية الصناعية بالخبر، ص 7 – 9.، المسلماني، بسام حسن، مرجع سابق.، الخاروف، أمل محمد علي، "مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن تقدم تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع"، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية نيسان 2013 م، ص 9.، خضر، أحمد إبراهيم، (ب ت)، دعوة للنظر حقيقة مفهوم الجندر، مرجع سابق.

([25]) تقرير الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة (IPPF)، استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة تنفيذها، مرجع سابق، 5.

([26]) الجمعية العامة للأمم المتحدة المعقودة في سبتمبر 1995، (منهاج عمل بكين اعلان المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995) والمنعقد تحت شعار "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام"، ص 84.

([27]) الصلابي، محمد على، مرجع سابق، ص 8.

([28]) سالم، أمل مسعود محمود، (2013 م)، رسالة ماجستير "محددات تمكين المرأة الريفية المُعيلة بمحافظة الفيوم"، كلية: الزراعة، جامعة الفيوم، جمهورية مصر العربية، ص 9.

([29]) راجع: عكور، إيمان، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والأفاق وزارة العمل الأردنية نموذجا، مرجع سابق، 5.، ياسين، سمر محمد الطاهر، (2018م، ص 906)، (أثر قرارات تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية على أسواق المال والأعمال دراسة تطبيقية على العاملات في المؤسسات السعودية بمدينة أبها)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور، المجلد: 4، العدد:3، ص 906.، شلهوب، هيفاء بنت عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 9، 10.

([30]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، مرجع سابق، ص 102.

([31]) الخاروف، أمل محمد علي، "مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن، مرجع سابق، ص 14.

([32]) تقرير التنمية البشرية (2006)،مؤشرات التنمية البشرية، ص 317.، سالم، أمل مسعود محمود، "محددات تمكين المرأة الريفية المُعيلة بمحافظة الفيوم"، مرجع سابق، ص 12.، الحربي، أمل عبدالرحمن سليم، " تصور مقترح لإنشاء مجلس لتمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية2030"، مؤتمر تعزيز دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع في ضوء رؤية المملكة 2030، 27 – 28 / 7 / 1438هـ، ص 360.، خضر، أحمد إبراهيم، "حقيقة مفهوم تمكين المرأة "، مقال بموقع شبكة الألوكة.، الميزر، هند عقيل، مرجع سابق، ص 144، 145.

([33]) الخاروف، أمل محمد علي، "مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن، مرجع سابق، ص 23 – 26.

([34]) سالم، أمل مسعود محمود، "محددات تمكين المرأة الريفية المُعيلة بمحافظة الفيوم"، مرجع سابق، ص 14 – 17.

([35]) راجع ذلك تفصيلاً: لبن، خالد أنور علي، ونويصر، سحر محمد شلبي، (2016م)،"محددات تمكين المرأة الريفية (دراسة ميدانية ببعض قرى محافظة الشرقية)"، مجلة. البحوث الزراعية. الاقتصادية. والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد. (11)، ص 1036.

([36]) الميزر، هند عقيل، مرجع سابق، ص 129.

([37]) الطريق، غادة عبد الرحمن، "معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، مرجع سابق، ص46–60.

([38]) راجع ذلك تفصيلاً: آل عوض، نجلاء بنت صالح،(2014م)، "معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية"، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، ص 10.، 46 العبد، الكريم فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز، "قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص 213 – 215.، الفايز، ميسون بنت علي، (2011 م)، " الموارد البشرية النسائية السعودية: نحو إطار استراتيجي لرؤية مستقبلية للتمكين "، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان كلية الخدمة الاجتماعية، مجلد: 2، العدد: 31، ص 564.

([39]) عكور، إيمان، التمكين الاقتصادي للمرأة الواقع والأفاق وزارة العمل الأردنية نموذجا، مرجع سابق، ص 11 – 13.

([40]) اليوسف، نورة عبد الرحمن، (1430 هـ)، تمكين المرأة السعودية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، ص 41.

([41]) الميزر، هند عقيل، مرجع سابق، ص 140 – 142.

([42]) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية: تقرير منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام (ب – ت)، الفصل الخامس التنمية البشرية (التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية) ص 152 – 153، منشور على موقع: https://www.mep.gov.sa

([43]) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، (ب–ت) خطة التنمية التاسعة، الفصل الثاني، توجهات خطة التنمية التاسعة، ص327 منشور على موقع: https://www.mep.gov.sa

([44]) راجع تفصيل ذلك: برنامج الأمان الأسري الوطني – نجاح، (1434 هـ – 2013 م)، (دليل مؤسسات تمكين المرأة)، موقع: http://www.naja7.info

([45]) اليوسف، نورة عبد الرحمن، تمكين المرأة السعودية، مرجع سابق، ص 33 – 37.

([46]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 2010 "، مرجع سابق، ص 112.

([47]) خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم، (2010 م)، معوقات تمكين المرأة في البلدان العربية: الواقع والطموح، جامعة الدول العربية الامانة العامة، عدد 141، ص 141.

([48]) مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (ب– ت)، الخطة التنفيذية لبرنامج التحول 2018 – 2020، ص 5.

([49]) كتاب رؤية المملكة العربية السعودية 2030– موقع رؤية المملكة 2030، موقع: http://vision2030.gov.sa/ar/node/125

([50]) برنامج التحول الوطني 2030. موقع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية موقع: https://www.mep.gov.sa

([51]) طه، إيناس محمد، الأحمدي، عائشة، (27 – 28 / 7 / 1438هـ) "جهود جامعة طيبة في مجال تمكين المرأة ومدى الوعي بها لدى الاكاديميات والاداريات بالجامعة، مؤتمر تعزيز دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع في ضوء رؤية المملكة 2030، ص 192، 193.

([52]) الحربي، أمل عبد الرحمن سليم، " تصور مقترح لإنشاء مجلس لتمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية2030"، مرجع سابق، ص 363.، العبد، الكريم فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز، "قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية دراسة نقدية في ضوء الإسلام، مرجع سابق، ص 180، 216، 217.

([53]) راجع ذلك تفصيلاً: الخطة التنفيذية لبرنامج التحول 2018 – 2020، مرجع سابق، ص 5، 10،9، 80– 85.

([54]) راجع ذلك تفصيلاً: وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، المركز الإعلامي، (19 محرم 1439)، موقع: https://mlsd.gov.sa/ar.

([55]) اليوسف، نورة عبد الرحمن، تمكين المرأة السعودية، مرجع سابق، ص 43.

([56]) الغامدي، نوف عبد العزيز، (الخميس2 جمادى الثانية 1440)، مقال "الهيئة العامة لشؤون المرأة، صحيفة مال الاقتصادية.

([57]) تقرير لوكالة "سبوتنيك نشر على موقع واس: (١٨ أبريل ٢٠١٨) موقع:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world :"، http://www.spa.gov.sa.

([58]) الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، مسح القوى العاملة 2015 النصف الثاني، ص 29 – 31.

([59]) المرجع السابق نفسه.

([60]) الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، نشرة سوق العمل، الربع الثالث 2018م، ص 20.

([61]) المرجع السابق نفسه.

([62]) البنك الدولي، 2012 م، مجموعة البنك الدولي، مذكرة تفاهم: تعزيز المساواة بين الجنسين للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، استراتيجية مجموعة البنك الدولي المعنية بالمساواة بين الجنسين (السنوات المالية 20212016)، ص 14 وغيرها، موقع: https://consultations.worldbank.org.

([63]) منظمة العمل الدولية، (2011م)، موقع: https://www.ilo.org/beirut/mediacentre/news

([64]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 2010 "، مرجع سابق، ص 114، ص121. بتصرف.

([65]) الخمشي، جواهر بنت صالح، (27 – 28 / 7 / 1438هـ)، " رفع وعي المرأة السعودية في ترشيد الإنفاق وتطوير أساليب الادخار" مؤتمر تعزيز دور المرأة السعودية في تنمية المجتمع في ضوء رؤية المملكة 2030، ص 269.

([66]) آل عوض، نجلاء بنت صالح، "معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص 15.

([67]) الغامدي، نوف عبد العزيز، مقال "الهيئة العامة لشؤون المرأة، صحيفة مال الاقتصادية، مرجع سابق.

([68]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 2010 "، مرجع سابق، ص 113.

([69]) لها أون لاين موقع المرأة العربية، (19 صفر 1433 هـ| 14 يناير – 2012)، تقرير: "المرأة الغربية العاملة.. حقائق ومشاهد ومخاطر "، موقع: www.lahaonline.com/articles/view

([70]) عدوان، نوره بنت عبد الله، "المرأة في المملكة العربية السعودية وأبعاد العمل بأجر "، مرجع سابق، ص 4، 5.

([71]) الحمش، منير، (2006)، (الاقتصاد السياسي الفساد . الإصلاح . التنمية) دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، ص 145.، غباش، موزة، (يوليو 2002)، "الآثار والانعكاسات الاجتماعية للعولمة محلياً ودولياً" ورقة حول محور: برنامج الدورة الثانية عشر للمائدة المستديرة لأساتذة الجامعات داخل الوطن العربي وخارجه تحت عنوان: "الحضارات: صدام أو حوار"، ص 6،7.

([72]) عدوان، نوره بنت عبد الله (21مارس 2005)، "المرأة في المملكة العربية السعودية وأبعاد العمل بأجر "، مرجع سابق، ص 9، 10.

([73]) آل عوض، نجلاء بنت صالح، "معوقات تمكين المرأة من حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص 15.

([74]) الغامدي، نوف عبد العزيز، مقال "الهيئة العامة لشؤون المرأة، صحيفة مال الاقتصادية، مرجع سابق.

([75]) بخاري، عبلة عبد الحميد محمد، "التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 2010 "، مرجع سابق، ص 136.

أثر الأجور في الطلب على الكهرباء في السودان (2002م – 2017م)

effect of wages on demand of electricity in Sudan (2002 –2017)

إبراهيم على جماع الباشا ، استاذ الاقتصاد المشارك ، جامعة القرآن الكريم و تأصيل العلوم ، السودان ،

jamma371982@gmail.com

Ibrahim Ali Jamma Elbasha , Associate Professor of Economics, University of Holy Quran & Taseel of Sciences , Sudan .

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الأجور و الطلب على الكهرباء بواسطة قطاعات (السكن , الصناعة) في السودان(2002م_2017م) . تلخصت المشكلة في السؤال : هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأجور و الطلب على الكهرباء في السودان . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و التاريخي و القياسي . و توصلت لعدة نتائج أهمها : وجود علاقة طردية معنوية بين الأجور كمتغير مستقل و الطلب على الكهرباء في قطاعات (السكن , الصناعة) كمتغيرات تابعة بنسبة (92% , 93%) لكل قطاع على التوالي . توصي الدراسة بأهمية تطوير التقنيات المستخدمة في إنتاج الكهرباء , و ضرورة تحسين الأجور الحقيقية للعاملين .

الكلمات المفتاحية : الأجور , الطلب , الكهرباء ، السكن ، الصناعة .

JEL Classification: C22 , D11 ،E01 , E25 .

Abstract

The study aimed to measure the relationship between wages and demand for electricity through videos (housing and industry) in Sudan (2002-2017). The problem is summarized in the question: Is there a statistically significant relationship between wages and demand for electricity in Sudan? Descriptive, historical and standard systematic study. A direct correlation with the most beautiful result: the presence of a significant direct relationship between wages as an independent variable and the demand for electricity in residential housing as sub-variables of (92% and 93%) for each sector, respectively. I came close to flying.

Key words: wages, demand, electricity, housing, industry.

JEL Classification: C22 , D11 ،E01 , E25 .

1 . مقدمة.

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هنالك علاقة إيجابية بين الدخل المتاح و الطلب على المنتجات حيث اتضح ذلك جلياً في الاقتصاد الجزئي من خلال مرونة الطلب الدخلية و كذلك قانون الطلب الذي يؤكد إيجابية هذه العلاقة , باعتبار أن الأجور تمثل واحد من أهم مصادر دخل العاملين , و بالتالي فإنها ستحدث بعض الآثار على الكميات المطلوبة من المنتجات , لأن زيادة الأجور تساعد الوحدات الاقتصادية في الحصول على المزيد من الأجهزة التي تعتمد على الطاقة الكهربائية لحفظ بعض الأمتعة أو للترويح و الترفيه هذا بالنسبة للقطاع السكني ، أما القطاع الصناعي فإن زيادة الأجور تدفعه لطلب المزيد من الكهرباء و ذلك لمضاعفة إنتاجيته لمقابلة الزيادة في الطلب على المنتجات الصناعية التي حدثت بفعل الزيادة في أجور العاملين . لذلك إن العلاقة الطردية القائمة بين الأجور و مستوى الطلب على الكهرباء في السودان تصلح لإجراء الدراسات الاقتصادية للتعرف على مستواها .

1.1: مشكلة البحث .

تلاحظ أن هنالك عجزاً في عرض الطاقة الكهربائية في جمهورية السودان حيث عملت وزارة الطاقة على الأخذ بنظام الجدولة فيتم تقديم الكهرباء للأحياء في المدن بالتناوب فتحجب عن بعض الاحياء و تقدم لأحياء أخرى لساعات عديدة خلال اليوم ثم يعاد تدويرها لهذه الأحياء و تحجب عن تلك الاحياء و هكذا . بناءً على ذلك يمكن تفسير هذا العجز في عرض الكهرباء بزيادة مستوى الطلب عليها . ولما كان الدخل من أبرز محددات الطلب فإنه يتوقع أن يكون للأجور أثر في الطلب على الكهرباء و لكنه غير محدد لذلك فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال الرئيس التالي :

. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين الأجور و الطلب على الكهرباء في السودان خلال الفترة (2002م _ 2017م) ؟

للإجابة عن هذا السؤال الرئيس الذي يمثل مشكلة البحث يمكن الاستفادة من الأجوبة عن التساؤلات الفرعية التالية :

. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين الأجور و طلب القطاع السكني للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) ؟ .

. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين الأجور و طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) ؟

. أيها أكثر تأثراً بمتغير الأجور هل طلب القطاع السكني للكهرباء أم طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) ؟ .

2.1: أهداف البحث .

يعمل البحث على تحقيق بعض الأهداف : فبينما يتمثل الهدف الرئيس للبحث في معرفة العلاقة ذات الدلالة الإحصائية التي تربط بين الأجور و الطلب على الكهرباء في السودان بواسطة قطاعي (السكن , الصناعة) خلال الفترة (2002م . 2017م).

فإن الأهداف الفرعية للبحث تتلخص في الآتي :

. قياس العلاقة ذات الدلالة الإحصائية التي تربط بين الأجور و طلب القطاع السكني للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) ؟ .

. تقدير العلاقة ذات الدلالة الإحصائية التي تربط بين الأجور و طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) ؟ .

. تحديد القطاع الأكثر تأثراً بمتغير الأجور .

3.1: أهمية البحث : تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يعمل على توضيح العلاقة بين الأجور في السودان و الكميات المطلوبة من الكهرباء , حيث يمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث في وضع الخطط و البرامج التنموية التي تفيد القطاعات الاقتصادية والمجتمع من حيث المساهمة في استقرار الكهرباء كما إن للبحث أهمية نظرية إذ يفيد في إعداد الدراسات المستقبلية في هذا المجال.

4.1: فرضيات البحث . يقوم البحث على اختبار الفرضيات التالية :

. هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأجور و طلب القطاع السكني للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) .

. هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأجور و طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م . 2017م).

. تؤثر الأجور في طلب القطاع السكني للكهرباء أكثر من طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م . 2017م) .

5.1: منهجية البحث .

ينتهج البحث المنهج التاريخي , المنهج الوصفي, المنهج الإحصائي و القياسي لإجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية و التكامل المشترك باستخدام برنامج التحليل الاقتصادي E.Views و طريقة المربعات الصغرى العادية , حيث يتم جمع البيانات من تقارير بنك السودان المركزي , كذلك يتم الاستعانة بالمراجع و الرسائل العلمية لتكوين الإطار النظري للدراسة .

6.1 : الدراسات السابقة

. دراسة وائل 2004م . هدفت إلى التعرف على العلاقة التي تربط بين مستوى الدخل و الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع السكني و القطاع الصناعي . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج القياسي. و توصلت لعدة نتائج أهمها : و جود علاقة طردية معنوية بين الدخل و الطلب على الكهرباء في القطاع السكني و القطاع الصناعي . (باهي، 2004م) .

. دراسة موسى _ الإمام 2012م .هدفت الدراسة إلى تقدير أهم العوامل المحددة لدالة استهلاك الكهرباء في المملكة العربية السعودية 2012م ، استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي. و توصلت لعدة نتائج منها : و جود علاقة طردية معنوية بين نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و معدل استهلاك الكهرباء . (موسى _ الإمام : عمران خلود _ الزعلان ريسان، 2012م)

. دراسة الطويل 2013م .هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على استهلاك الكهرباء في القطاع العائلي في قطاع غزة (2000م – 2011م). استخدمت المنهج الوصفي و الاحصائي و طريقة المربعات الصغرى. و توصلت لعدة نتائج أهمها : و جود علاقة طردية معنوية بين متوسط دخل الأفراد و الطلب على الكهرباء في القطاع العائلي . أوصت بضرورة الاهتمام بمستويات الدخول . (الطويل , فادي نعيم، 2013م)

. دراسة الشفيع 2014م .هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على استهلاك الكهرباء في السودان (2013م – 2020م). استخدمت المنهج الاحصائي و القياسي . و توصلت لعدة نتائج أهمها : و جود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل المتاح و معدل استهلاك الكهرباء. (الشفيع ، مروة موسى مأمون، 2014م)

. دراسة نقد 2016م . هدفت الدراسة إلى التعرف على نوع و مستوى العلاقة التي تربط بين مستوى الدخل المتاح و الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع السكني. استخدمت المنهج التاريخي و الاستنباطي و القياسي. و توصلت لعدة نتائج أهمها : وجود علاقة طردية معنوية بين الدخل المتاح و الطلب على الكهرباء في القطاع السكني بنسبة (98%) . (نقد، 2016م) .

تتفق الدراسات مع البحث من حيث المتغيرات المستخدمة إلا أن البحث اقتصر على معرفة اثر الأجور في الطلب على الكهرباء دون غيرها من المكونات الأخرى للدخل .

2 . الأجور و الطلب على الكهرباء .

1.2: تعريف الأجور .

في النظام الرأسمالي : يعتبر العمل سلعة تباع و تشترى و وفقاً لهذا النظام فإن الأجور تحدد بنفس طريقة تحديد الأسعار فالأفراد يعرضون خدماتهم و أصاحب المشروعات يطلبون هذه الخدمات مقابل سعر محدد و هذا السعر هو عبارة عن معدل الأجر الذي يكون في سوق العمل (نامق، 1967م) .

في النظام الاشتراكي : الأجر هو عبارة عن الدخل الذي يتحصل عليه العمال بحيث يجب أن يوفر لهم العيش الكريم مع مراعاة الكفاءة الإنتاجية و درجة مساهمة كل منهم في الإنتاج الكلي , و مقدراته في تطوير الخبرات المادية و الاجتماعية. (الكبيس، 1980م)

بناءاً على التعريفات المتقدمة فإن الباحث يرى بأن الأجور هي عبارة عن المقابلات المادية أو العينية المقنعة للعمال حتى يقدموا خدماتهم البدنية أو الفكرية للآخرين .

. الأجر في الإسلام : هو الثواب فيقال أجرته أي أثبته , و الله تعالى يأجر العبد , أي يثيبه الأجر كان الرسول صلى الله عليه و سلم يحدد أجور العاملين بنفسه بناءً على ما يتناسب مع العبء الوظيفي و حجم العمل و مستوى الكفاءة , و لقد استخدم الرسول صلى الله عليه و سلم عتَّاب بن أسيد والياً على مكة , ورزقه عن كل يوم درهماً . وكان ذلك أول أجر يعطى في الإسلام. (ابو الحسن، 1956م) .

2.2: أنواع الأجور .

. الأجر الاسمي : هو المبلغ الذي يتسلمه العامل مقابل الجهود التي يبذلها في المجال الإنتاجي المعني في الفترة الزمنية المحددة على حسب الاتفاق , و هو لا يأخذ في الاعتبار القوة الشرائية للوحدات النقدية التي قد يحصل عليها العامل , حيث أن أصحاب الأعمال ينظرون إلى الأجور فقط من الناحية الإسمية أي القيمة التي يدفعونها للعمال , أما العمال فيكون أكثر تركيزهم على مقدار ما يمكنهم الحصول عليه من المنتجات بهذا الأجر .

. الأجر الحقيقي : هو عبارة عن كمية المنتجات التي يستطيع العامل الحصول عليها مقابل أجره النقدي . و هذا هو الذي يمثل اهتمام العامل حيث يربط الأجر بتغيرات الأسعار , بالتالي فهو يعكس المستوى المعيشي للعامل (الأجر الحقيقي = الأجر النقدي ÷ المستوى العام للأسعار) . (الحاج، 1998م)

. الأجر الإضافي : هو المقابل النقدي الذي يتحصل عليه العامل نظير قيامه بعمل إضافي بعد انقضاء و قته الفعلي المحدد بالقانون . و غالباً ما يكون الأجر على ساعات العمل الإضافية أعلى منه على ساعات العمل العادية .

. الأجر الإجمالي : هو عبارة عن الأجر الذي يشمل كل الاستحقاقات التي يتحصل عليها العامل سواء كانت نقدية أو عينية و ذلك قبل خصم أية استقطاعات أخرى .

. الأجر الصافي : هو عبارة عن الأجر الإجمالي مخصوم منه كل الاستقطاعات المتمثلة في الضريبة أو الضمان الاجتماعي , أي أن الأجر الصافي يعني القيمة التي يتسلمها العامل فعلاً حيث يعكس قدرته على تحقيق رغباته في الإيفاء بمتطلباته المعيشية .

. الأجر الجاري : يتحدد هذا الأجر في الأجل القصير من خلال التوازن في سوق العمل بين العرض و الطلب . و بيانياً يمثل هذا الأجر النقطة التي يتقاطع عندها منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه .

الأجر الطبيعي : هو الحد الأدنى من الأجور الذي يسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة (حد الكفاف) (البراوي، 1971م) .

3.2: أهداف الأجور .

. الملائمة : و تعني وضع الحدود المناسبة لتعويضات العاملين عن مجهوداتهم المبذولة .

. الإنصاف : أي دفع التعويض العادل مقابل دوام العمل المحدد على حسب اللوائح .

. الضمان : أي حماية العاملين أو الموظفين من كل المخاطر المهنية .

. القبول : أي رضا العاملين عن المدفوعات التي تقدم إليهم .

. التوازن : يعني رصد مزيج من التعويضات المباشرة و غير المباشرة , و المادية و غير المادية .

. التحفيز: و ذلك من أجل جلب و جذب و المحافظة على الموارد البشرية و زيادة دافعيتها إلى العمل . (بلوط، 2002م) .

4.2:عوامل تحديد الأجور .

تتحدد الأجور بناءً على العوامل التالية :

. العوامل الاقتصادية : أي أن قوى السوق هي التي تؤثر على مستوى الأجور , و بالتالي فإن سعر العمل يتحدد على أساس طلب المشتريين (أصحاب العمل) و عرض البائعين (العمال) .

. العوامل الاجتماعية : ينظر كل فرد إلى الأجر الذي يحصل عليه بوصفه رمزاً للمركز الاجتماعي الذي يمثله بالإضافة إلى أنه وسيلة لشراء حاجياته .

. العوامل النفسية : فهو يعتبر وسيلة لإشباع الحاجات النفسية للعمال و حفزهم للعمل .

. العوامل الأخلاقية : أي أن الأجور يجب أن تكون عادلة .

. العوامل الإدارية : و هي تلك التي تتعلق بمحتوى الوظيفة . (سنان ، الموسوي، (د/ت))

5.2: أهمية الأجور بالنسبة للمجتمع .

تتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

. تحديد درجة الرضا الذي يعيشه المجتمع : لما كانت الأجور التي يتحصل عليها العاملين في أي من المجتمعات مسئولة عن تحديد المستوى المعيشي لهم , فإنها بالتالي تصلح لتحديد درجة الرضا الذي يعيشه المجتمع .

. إن الأجور المرتفعة نسبياً تمكن العاملين من الادخار , بالتالي توفير التمويل الكافي لبعض المشروعات الإنتاجية مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني .

. في المجتمعات ذات الاقتصادات المتطورة , إنه يمكن فرض ضرائب على أجور العمال , و من ثم توفير الإيرادات العامة لمقابلة الإنفاق العام من أجل تأسيس بعض المشروعات الخدمية العامة , لكن يجب ألا تكون هذه الضرائب ذات أثر سلبي على المستوى المعيشي للأفراد , و على مستوى رضاهم الوظيفي , لآن ذلك يجعل هذه الضريبة تقوم بمفعول عكسي .

. من خلال الأجور الكافية يستطيع المجتمع أن يحد من هجرة العقول المنتجة للأفكار التنموية .

. إن الأجور تحسين حركة التبادل في الأسواق , بالتالي تنشيط عمليات الاستهلاك , و الإنتاج .

. تعتبر الأجور من أهم عناصر ترابط المجتمع باعتبارها تمثل الدخل الأساسي للطبقة الوسطى في المجتمع .

. تحديد الحالة النفسية و المعنوية للعمال , و بالتالي يجب أن يشعر الفرد بأن الأجر الذي يتحصل عليه يؤمن له الاستقرار . (ناصر ، سومر اديب، 2004م)

6.2: علاقة الأجور بالطلب .

تباينت النظريات الاقتصادية في توضيحها للعلاقة القائمة بين الدخل و الاستهلاك (الأجور و الطلب) حيث اعتمد بعضها على طرق التحليل الجزئي , و ركز بعضها على التحليل الكلي .

و من أهم نظريات التحليل الجزئي , نظرية سلوك المستهلك , التي أوضحت بأن الدخل يمثل قيداً لسلوك المستهلك من حيث تحديد مستوى إنفاقه على المنتجات المتاحة بحيث لا يتجاوز دخله الحقيقي , و هذا يدل على قوة العلاقة بين الدخل و الطلب الاستهلاكي . (الزومان ، اثير عبد الله، 2016م)

أما النظرية الكينزية فتشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يكون بنسبة معينة من الدخل , كما أشارت إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين , حيث أن زيادة الدخل بنسبة معينة يترتب عليها زيادة في الطلب الاستهلاكي و لكن بنسبة أقل , حسب الميل الحدي للاستهلاك . (الوادي ، عيساوي، 2007م)

7.2: خلفية تاريخية عن صناعة الكهرباء في السودان .

عرف السودان صناعة الكهرباء منذ عام 1908م عندما تم تركيب أول مولد بطاقة 100 كيلو واط رفعت إلى 500 كيلو واط وذلك بمنطقة برى بالخرطوم في عام 1925م و تعاقدت حكومة السودان مع مجموعة من الشركات البريطانيةَ لتطوير خدمات الكهرباء والمياه والمواصلات معا .

فأنشأت شركة النور والمياه، وبعد تأسيسها تم استبدال وحدات أخرى سعة 3000 كيلو واط ببرى و في العام 1982 صدر قانون الهيئة القومية للكهرباء و الذي ترتب عليه الإشراف على الشبكة القومية وفصل خدمات المياه عن الكهرباء .اعتمدت الهيئة القومية للكهرباء ومنذ عهد الهيئة المركزية للكهرباء والمياه في العام 1966م خطة طموحة لمقابلة الطلب المتنامي على خدماتها حيث نجحت الدولة و الهيئة في استقطاب التمويل اللازم لزيادة مواعينها في التوليد و النقل و التوزيع، كما تمت تلبية احتياجات الهيئة و تمويل الخطط التي عرفت بمشروعات الطاقة من المركز الأول في 1967م و مشروع الطاقة الرابع فى1994 م حيث أضافت هذه المشروعات للشبكة القومية 280 ميقاواط توليد مائي بالروصيرص مع 255 ميقاواط حراري في محطة الشهيد في برى وكذلك 90 ميقاواط للشبكات المحلية بمدن الأقاليم خارج الشبكة القومية هذا بالإضافة إلى آلاف الكيلومترات من خطوط النقل ذات الضغط العالي و المنخفض و امتدادات وتحسينات في شبكات التوزيع و إعادة تعمير وحدات التوليد العاملة و قاطرات لنقل الوقود . (النفط، 2014م)

8.2: الشركات المكونة لقطاع الكهرباء في السودان.

. الشركة السودانية لكهرباء سد مروي المحدودة .

. الشركة السودانية للتوليد المائي المحدودة .

. الشركة السودانية للتوليد الحراري المحدودة

. الشركة السودانية للنقل المحدودة .

. الشركة السودانية للتوزيع المحدودة. (عباس، 2012م)

9.2: بيانات الطلب على الكهرباء و الأجور في السودان .

يرتبط الطلب على الكهرباء كمصدر من مصادر القوى المحركة مباشرة بحجم إنتاج القطاع الصناعي حيث تعد الطاقة الكهربائية من أهم العوامل الضرورية للعملية الإنتاجية لأنه لا يمكن تشغيل الآليات و الأجهزة في حالة انخفاض التيار

الكهربي اللازم لتسيير العملية الإنتاجية كما أن بعض المنتجات و المواد الخام في القطاع الصناعي و القطاع السكني تتطلب المزيد من الكهرباء لأغراض التخزين الجيد من أجل مقابلة الزيادة في الطلب على المنتجات التي تحدث نتيجة للتغير الإيجابي على مستوى أجور العاملين في الدولة . (خضر، 2004م) .

يمكن توضح مستويات الأجور و الطلب على الكهرباء في قطاع الصناعة و قطاع السكن في السودان خلال الفترة (2002م . 2017م) من خلال الجدول رقم (1) التالي :

الجدول رقم (1) يوضح الطلب على الكهرباء في القطاع السكني و القطاع الصناعي و الأجور في السودان .

السنة	الأجور في السودان (مليون جنيه)	طلب القطاع السكني من الكهرباء كيلو واط/ساعة	طلب القطاع الصناعي من الكهرباء
2002م	1649	1006	343
2003م	1912	1134	513
2004م	2733	1261	419
2005م	3011	1520	490
2006م	3957	1736	565
2007م	4901	1906	608
2008م	5968	1214	546
2009م	6554	2595	714
2010م	7516	3094	888
2011م	9764	3437	1049
2012م	10731	3986	1216
2013م	13670	4663	1379
2014م	15800	5303	1628
2015م	18509	5973	1512
2016	22909	6693	1794
2017	30410	7352	2003

المصدر : (بنك السودان المركزي، 2017م) .

. يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (1) أعلاه إن الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع الصناعي بلغ أعلى معدل له في عام 2017م بواقع (2003) كيلو واط/ساعة , و أدنى مستوى له في عام 2002م بواقع (343) كيلو واط / الساعة .

. تشير بيانات الجدول رقم (1) أعلاه إلى إن الأجور في السودان تتزايد في كل سنة حيث بلغت أعلى معدل لها في عام 2017م بواقع (30410) مليون جنيه , و أدنى معدل لها كان في عام 2002م بواقع (1649) مليون جنيه

. تدل بيانات الجدول رقم (1) أعلاه على أن الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع السكني بلغ أعلى معدل له في عام 2017م بواقع (7352) كيلو واط/ساعة , و أدنى مستوى له في عام 2002م بواقع (1006) كيلو واط / الساعة .

3. المحور التحليلي

تشتمل عملية التحليل على اختبار سكون السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك و استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و من ثم تقييم النموذج كما يلي :

1.3 : نموذج الأجور و الطلب على الكهرباء في القطاع السكني .

يأخذ النموذج العلاقة التالية

$$Log(dh) = a_1 + a_2 \log(w) + c$$

w = الأجور في السودان خلال فترة الدراسة

dh = الطلب على الكهرباء في القطاع السكني .

C = المتغير العشوائي .

1.1.3: اختبار سكون السلاسل الزمنية : يتم الأخذ باختبار ديكي فللر المطور حيث تكون السلسلة مستقرة إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية تحت مستوى معنوية 5% يمكن توضيح ذلك اعتمادا على برنامجeviews على النحو التالي :

. سلسلة الطلب على الكهرباء في القطاع السكني(dh): تشير نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (2) إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (2.098252−) و أن قيمتها الجدولية تساوي (1.968430−) بمستوى معنوية (0.0385) و هذا يدل على استقرارها .

. سلسلة الأجور(w) : تشير نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (2) إلى أن قيمتها المحسوبة بلغت (2.714669−) و أن قيمتها الجدولية تساوي (1.970978−) بمستوى معنوية (0.0109) و هذا يدل على استقرارها .

. سلسلة البواقي : تشير نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (4) إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (3.264322−) و أن قيمتها الجدولية تساوي (3.0810−) بمستوى معنوية (0.0391) و هذا يدل على استقرارها .

2.1.3: اختبار التكامل المشترك : يتم ذلك بالاعتماد على اختبار جوهانسون لتوضيح اتجاه العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل حيث أشارت نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (5) إلى إن القيمة المحسوبة عند المتجة (0) بلغت (15.71080) و هي أكبر من القيمة الحرجة (15.49471) تحت مستوى المعنوية 5% . و هذا يعني وجود اتجاه للتكامل المشترك لسلسلة متغيرات دالة الطلب على الكهرباء في القطاع السكني خلال فترة الدراسة و بهذا فإن علاقة الانحدار المقدرة بينها لا تكون زائفة

3.1.3:تقييم النموذج :

بتعويض القيم الواردة في الملحق رقم (1) التي تم التوصل إليها من برنامج E.Views تصبح معادلة النموذج على النحو التالي :

$$dh = 1.294183 + 0.743951w$$

أ . تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

تلاحظ إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج الواردة في الملحق رقم (1) تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالى :

– إن قيمة الثابت بلغت (1.294183) وهى قيمة موجبة وتدل على كمية الكهرباء المطلوبة في القطاع السكني عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

– قيمة متغير الأجور بلغت (0.743951) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الأجور و الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع السكني و عليه فأن أي زيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة في كميات الكهرباء المطلوبة في القطاع السكني خلال الفترة (2002م – 2017م).

ب . تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي . تشير نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (1) إلى الآتي :

. ثبوت معنوية كل من الثابت و معامل الأجور حيث جاءت قيم مستوى المعنوية أقل من مستوى المعنوية 5% حيث نجد إن قيمة (t) للثابت بلغت (2.581498) بمستوى معنوية(0.0217)

و إن قيمة (t) لمعامل الأجور بلغت (13.22406) بمستوى معنوية (0.0000) وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من 5% وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل (الأجور) والمتغير التابع (طلب القطاع السكني على الكهرباء في السودان (2002م_2017م) .

. ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيمة F (174.8759) بمستوى معنوية (0.0000) وهى اقل من (0.05) , و أن معامل التحديد–R2(R Squared)يدل على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل للدالة (0.92) وهذا يعنى إن 92% من التغيرات في المتغير التابع (طلب القطاع السكني للكهرباء(2002م_2017)) . يتم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الأجور) بينما (8%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات غير مضمنة في النموذج .

ج . التقييم وفقاً للمعيار القياسي .

تم التأكد من أن النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال نتائج اختبار ديربن واتسون الواردة في الملحق رقم (1)حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها لدوال النموذج تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (DW=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسوان (1.76) في النموذج المقدر وهى قيمة تقترب من القيمة القياسية والتي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي. وعلية نستنتج وفقا" لنتائج التقدير (وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الأجور و الطلب على الكهرباء في القطاع السكني في السودان (2002م_2017م) .

2.3: نموذج الأجور و الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي .

يأخذ النموذج العلاقة التالية

$$Log(di) = a_1 + a_2 \log(w) + c$$

w = الأجور في السودان خلال فترة الدراسة

di = الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي .

C = المتغير العشوائي .

1.2.3: اختبار سكون السلاسل الزمنية .

يتم الأخذ باختبار ديكي فللر المطور حيث تكون السلسلة مستقرة إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من الجدولية تحت مستوى معنوية 5% يمكن توضيح ذلك اعتمادا على برنامجE.views7 على النحو التالي :

. سلسلة الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي (di) تشير نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (7) إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (7.595227–) و أن قيمتها الجدولية تساوي (2.754993–) بمستوى معنوية (0.0000) و هذا يدل على استقرارها .

. سلسلة الأجور(w) : تشير نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (3) إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (2.714669−) و أن قيمتها الجدولية تساوي (1.970978−) بمستوى معنوية (0.0109) و هذا يدل على استقرارها .

. سلسلة البواقي : تشير نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (8)إلى أن القيمة المحسوبة لهذه السلسلة بلغت (2.986235−) و أن قيمتها الجدولية تساوي (2.728252−)بمستوى معنوية (0.0057) و هذا يدل على استقرارها

2.2.3: اختبار التكامل المشترك .

يتم ذلك بالاعتماد على اختبار جوهانسون لتوضيح اتجاه العلاقة بين المتغيرات في الاجل الطويل حيث أشارت نتائج الاختبار الواردة في الملحق رقم (9) إلى إن القيمة المحسوبة عند المتجة (0) بلغت (27.73486) و هي أكبر من القيمة الحرجة (25.87211) تحت مستوى المعنوية 5% . و هذا يعني وجود اتجاه للتكامل المشترك لسلسلة متغيرات دالة الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي خلال فترة الدراسة و بهذا فإن علاقة الانحدار المقدرة بينها لا تكون زائفة .

3.32: تقييم النموذج : بتعويض القيم الواردة في الملحق رقم (6) التي تم التوصل إليها من برنامج E.Views تصبح معادلة النموذج على النحو التالي :

$$di = 1.222597 + 0.621879w$$

أ. تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:−

تلاحظ إن قيم وإشارات جميع المعالم الواردة في الملحق رقم (6) تتفق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات التطبيقية كما يلي :

− إن قيمة الثابت بلغت (1.222597) وهى قيمة موجبة وتدل على كمية الكهرباء المطلوبة في القطاع الصناعي عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

− قيمة متغير الأجور بلغت (0.621879) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين الأجور و الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع الصناعي و عليه فأن أي زيادة في الأجور تؤدي إلى زيادة في كميات الكهرباء المطلوبة في القطاع الصناعي خلال الفترة (2002م − 2017م).

ب . تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي . تشير نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (6) إلى الآتي :

ـ إن قيمة (t) للثابت بلغت (3.259440) بمستوى معنوية(0.0057) و إن قيمة (t) لمعامل الأجور بلغت (14.77439) بمستوى معنوية (0.0000) وجميع قيم مستوى المعنوية أقل من 5% وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل (الأجور) والمتغير التابع (طلب القطاع الصناعي على الكهرباء في السودان (2002م_2017م))

ـ ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة (F.Statistic) حيث بلغت (218.2827) بمستوى معنوية (0.0000) وهى اقل من (0.05). يدل معامل التحديد R2(R−Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد المعدل للدالة (0.93) وهذا يعنى إن 93% من التغيرات في المتغير التابع (الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع الصناعي(2002م_2017)) . يتم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الأجور) بينما (7%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج.

ج . التقييم وفقاً للمعيار القياسي : النموذج لا يعانى من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال نتائج اختبار ديربن واتسون الواردة في الملحق رقم (6) حيث أن قيمته بلغت (1.56) . عليه نستنتج (وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الأجور و الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي في السودان(2002م_2017م) .

4 . اختبار الفرضيات و الخاتمة .

1.4: اختبار الفرضيات .

الفرضية الأولى : هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأجور و طلب القطاع السكني للكهرباء في السودان (2002م_2017م) .

تشير نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (1) إلى أن هنالك علاقة طردية معنوية تصل إلى (0,92) تربط بين الأجور و طلب القطاع السكني للكهرباء في السودان (2002م_2017م) لذلك تعد الفرضية الأولى مقبولة .

الفرضية الثانية : هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الأجور و طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م_2017م) .

تشير نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (6) إلى أن هنالك علاقة طردية معنوية تصل إلى (0,93) تربط بين الأجور و طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان (2002م_2017م) لذلك تعد الفرضية الثانية مقبولة .

الفرضية الثالثة : تؤثر الأجور في طلب القطاع السكني للكهرباء أكثر من طلب القطاع الصناعي للكهرباء في السودان(2002م . 2017م) .

تشير نتائج التحليل الواردة في الملحق رقم (1) إلى أن نسبة التغير في الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع السكني نتيجة لتغير الأجور بوحدة واحدة بلغت (0,74) و أن نسبة التغير في الطلب على الكهرباء بواسطة القطاع الصناعي الواردة في الملحق رقم (6) نتيجة لتغير الأجور بوحدة واحدة بلغت (0,62) و هذا يفسر أن طلب الكهرباء في القطاع السكني أكثر تأثراً بمتغير الأجور من طلب الكهرباء في القطاع الصناعي . لذلك تعد الفرضية الثانية مقبولة .

2.4: نتائج البحث .توصل البحث إلى النتائج التالية :-

- إن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية تصل إلى (92%) بين الأجور و طلب القطاع السكني للكهرباء في السودان (2002م_2017م) . هذا يعني أن زيادة الأجور تعين القطاع السكني على تحسين مستوى منفعتة من خلال إقتناء بعض الأجهزة الكهربية وبالتالي زيادة طلب الكهرباء هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الأولى و تتفق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

- إن هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية يصل مستواها إلى (93%) تربط بين الأجور و طلب القطاع الصناعي على الكهرباء في السودان (2002م_2017م) . تشير هذه النتيجة إلى أن زيادة الأجور تخلق سوقاً للمنتجات الصناعية الأمر الذي يحفز القطاع الصناعي لزيادة إنتاجيته و بالتالي طلب المزيد من الطاقة الكهربائية . هذه النتيجة تثبت صحة الفرضية الثانية و تتفق مع النظرية الاقتصادية و الدراسات السابقة.

. أن طلب الكهرباء في القطاع السكني أكثر تأثراً بمتغير الأجور من طلب الكهرباء في القطاع الصناعي .

3.4: توصيات البحث . يوصي البحث بما يلي :

. الاهتمام بالمستوى الحقيقي للدخول ليتمكن القطاع السكني من الحصول على الأجهزة و المعدات الكهربائية التي تعينه على إشباع رغباته.

. ضرورة استخدام التقنيات الأكثر تطوراً في القطاع الصناعي ليتمكن من زيادة الإنتاجية إلى جانب ترشيد الاستهلاك الكهربي .

- اوصي وزارة الطاقة بضرورة السعي الجاد لرفع معدل إنتاجيتها لمواجهة الطلب المتزايد في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة في موسم الصيف إذ يبلغ الطلب على الكهرباء أقصى مستوى له .

مراجع

اثير عبد الله الزومان. (2016م). *العلاقة بين الاجور و المتغيرات الاقتصادية (1991م - 2015م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة).* المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود ، كلية إدارة الأعمال.

احمد ابراهيم ابو الحسن. (1956م). *الاداره في الإسلام* (المجلد 3). القاهرة: المطبعة المصرية.

الزومان ، اثير عبد الله. (2016م). *العلاقة بين الأجور و المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية (1991م - 2015م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة).* كلية ادارة الأعمال . السعودية : جامعة الملك سعود.

الشفيع ، مروة موسى مأمون. (2014م). *التنبؤ باستهلاك الكهرباء للقطاع السكني في السودان (2013م - 2020م).* الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا.

الطويل , فادي نعيم. (2013م). *تقدير دالة الطلب على استهلاك الكهرباء للقطاع العائلي في فلسطين دراسة حالة قطاع غزة (2000م - 2011م) ، رسالة ماجستير غير منشورة .* غزة: الجامعة الإسلامية .

الوادي ، عيساوي. (2007م). *الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي* (المجلد ط1). الاردن: دار الميسرة للنشر و التوزيع.

بنك السودان المركزي. (2017م). *التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.* الخرطوم: مطابع السودان للعملة.

حسام الدين يوسف خضر. (2004م). *دالة الطلب على الكهرباء (1977م _ 2000م) ، رسالة ماجستير (غير منشورة).* أمدرمان: جامعة أمدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا.

حسن بلوط. (2002م). *إدارة الموارد البشرية.* بيروت: دار النهضة العربية.

راشد البراوي. (1971م). *الموسوعة الاقتصادية.* بيروت: دار النهضة العربية.

سنان ، الموسوي. ((دات)). *ادارة الموارد البشرية و تأثيرات العولمة عليها.* عمان: دار المجدلاوي للنشر و التوزيع.

صلاح الدين نامق. (1967م). *التوزيع في الرأسمالية و الاشتراكية.* مصر: دار المعارف.

طارق الحاج. (1998م). *علم الاقتصاد و نظرياته.* الأردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.

عامر الكبيس. (1980م). *إدارة شؤون العاملين بالخدمة المدنية.* بغداد: دار الكتب.

عيساوي الوادي. (2007م). *الاقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي.* الاردن: دار المسيرة.

مجتبى جعفر عباس. (2012م). *محددات طلب القطاع الصناعي على الكهرباء في السودان ، رسالة ماجستير (غير منشورة).* الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا.

منى محمد سعيد نقد. (2016م). *تقدير دوال الطلب على الكهرباء في القطاعات الاقتصادية في السودان رسالة دكتوراة (غير) منشورة.* الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا.

موسى _ الإمام : عمران خلود _ الزعلان ريسان. (2012م). استخدام بعض الاساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية . *مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثامن.*

ناصر ، سومر اديب. (2004م). *انظمة الاجور و أثرها على اداء العاملين ، رسالة ماجستير غير منشورة .* كلية الاقتصاد. سوريا: جامعة تشرين.

وائل باهي. (2004م). *تقدير دالة الطلب على الكهرباء في المملكة العربية السعودية رسالة ماجستير (غير) منشورة.* السعودية، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

وزارة النفط. (2014م). الورقة القطرية لجمهورية السودان. *مؤتمر الطاقة العربي العاشر*، (صفحة 29 _ 30). أبو ظبي.

_الملاحق _

1 - أثر الأجور في الطلب على الكهرباء في القطاع السكني

Dependent Variable: LOG(DH)
Method: Least Squares
Date: 01/24/19 Time: 16:44
Sample: 2002 2017
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(W)	0.743951	0.056257	13.22406	0.0000
C	1.294183	0.501330	2.581498	0.0217

R-squared	0.925877	Mean dependent var	7.893037
Adjusted R-squared	0.920583	S.D. dependent var	0.684767
S.E. of regression	0.192975	Akaike info criterion	-0.336047
Sum squared resid	0.521349	Schwarz criterion	-0.239474
Log likelihood	4.688377	Hannan-Quinn criter.	-0.331102
F-statistic	174.8759	Durbin-Watson stat	1.759751
Prob(F-statistic)	0.000000		

2 - اختبار سكون سلسلة الطلب على الكهرباء في القطاع السكني .

Null Hypothesis: D(DH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.098252	0.0385
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

3 - اختبار سكون سلسلة الأجور .

Null Hypothesis: D(W,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.714669	0.0109
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

4- اختبار سكون البواقي لسلسلتي الأجور و الطلب على الكهرباء في القطاع السكني .

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.264322	0.0360
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

5 - التكامل المشترك بين سلسلة الأجور و سلسلة الطلب على الكهرباء في القطاع السكني .

Date: 01/24/19 Time: 17:23
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DH W
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.658725	15.71080	15.49471	0.0464
At most 1	0.046039	0.659851	3.841466	0.4166

6 - أثر الأجور في الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي

Dependent Variable: LOG(DI)
Method: Least Squares
Date: 01/24/19 Time: 16:59
Sample: 2002 2017
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(W)	0.621879	0.042092	14.77439	0.0000
C	1.222597	0.375094	3.259440	0.0057

R-squared	0.939729	Mean dependent var	6.738668
Adjusted R-squared	0.935424	S.D. dependent var	0.568172
S.E. of regression	0.144383	Akaike info criterion	-0.916223
Sum squared resid	0.291851	Schwarz criterion	-0.819649
Log likelihood	9.329780	Hannan-Quinn criter.	-0.911277
F-statistic	218.2827	Durbin-Watson stat	1.558352
Prob(F-statistic)	0.000000		

7 ـ اختبار سكون سلسلة الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي .

Null Hypothesis: D(DI,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.595227	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

8 ـ اختبار سكون البواقي لسلسلتي الأجور و الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي .

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.986235	0.0057
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

9ـ التكامل المشترك بين سلسلة الأجور و سلسلة الطلب على الكهرباء في القطاع الصناعي .

Date: 01/24/19 Time: 17:03
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: DI W
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.769448	27.73486	25.87211	0.0290
At most 1	0.401771	7.192951	12.51798	0.3248

انعكاسات الازمات الاقتصادية علي أسعار الذهب عالمياً

The implications of the economic crises on global gold prices

د. محمد اسامة حسنية
محاضر و باحث اقتصادي– فلسطين
mohammadhassanaia79@gmail.com

د. تاج السر على احمد المتكسي
استاذ مساعد – جامعة الملك فيصل ، السعودية
tagmotkassi05@gmail.com

الملخص

يهدف البحث للتعرف علي انعكاسات الأزمات الاقتصادية علي أسعار الذهب عالمياً، كما يهدف لمعرفة أسباب الأزمات الاقتصادية العالمية إضافة للتعرف علي المحطات التاريخية لتقلبات الأسعار للذهب. ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لوصف البيانات والمتغيرات. توصلت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها، إن الأزمات الاقتصادية والمالية وتعقدها أمر لا بد منه وفقاً للدورة الاقتصادية، إن المتغيرات الاقتصادية وتعقدها أوجدت أزمات لم تكن في خطط التنبؤات المستقبلية للدول، يمثل الذهب أهم الاصول التي يلجأ اليها المستثمرون أوقات الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي أو العالمي ، هناك عوامل عديدة تؤثر على اسعار الذهب. إن تداعيات الأزمات تنعكس في كثير من الأحوال ايجاباً لصالح الملاذ الأمن الذهب .

الكلمات المفتاحية:

الأزمة،الأزمة الاقتصادية، سعر الذهب، سوق الذهب، بورصة الذهب.

Abstract :

This research aims to identify the repercussions of economic crises on global gold prices. It also aims to find out the causes of global economic crises in addition to identifying the historical trends of price fluctuations for gold. The researchers used the descriptive and analytical method to describe the data and variables. The study reached several results, the most important of which was that the economic and financial crises and their complexity is a must according to the economic cycle. The economic variables and their complexity created crises that were not in the plans of future forecasts for countries. Gold represents the most important asset that investors resort to in times of crisis that the local or global economy is exposed to. There are many factors that affect the price of gold. The repercussions of the crises are reflected positively in many cases in favor of a safe haven for gold.

Key words : Crisis, The economic crisis, The price of gold, The gold market, the golde exchange

JEL:G01,G1

تمهيد :

إن سرعة المتغيرات العالمية والأحداث المتتالية أوجدت عدد من الأزمات الاقتصادية والمالية التى أثرت في اقتصاديات الدول ويشهد التاريخ محطات تاريخية للأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي كان ابتدائها أزمة الكساد الكبير عام 1929م ثم توالت الأزمات المختلفة لتُخلف الأزمة الاقتصادية العالمية التي انفجرت أبان عامي 2009/2008 نتيجة تراكمات اسفرت عن كارثة غير مسبوقة ، ثم خلال هذا العام 2020 عصفت أزمة فايروس كورونا التي أحدثت شلل بالاقتصاد العالمي، و لقد نتج عن تلك الأزمات متغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية كان لتداعياتها دور فعال في تغير مسارات القطاعات الاقتصادية والتي كان من ضمنها الذهب الذي يعتبر من المعادن الثمينة وذات أهمية في الاقتصاد حيث يعتبر الملاذ الآمن أوقات الأزمات الاقتصادية ، حيث يعرف بأنه سلاح دولي يستخدم لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تنذر بالأزمات المالية حيث يحظى بأهمية للبنوك المركزية والدول والمستثمرين خاصة فى وقت الأزمات باعتباره المنقذ. وتؤثر الأزمات وانعكاساتها على الذهب كباقي السلع وهو ما يظهر حجم الطلب والعرض والسعر وقت حدوث الأزمات الاقتصادية.

مشكله البحث:

تنعكس تأثير وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في انخفاض معظم أسعار السلع والأسواق المالية باستثناء الذهب الذي تتعزز مكانته في ظل ضبابيه الاقتصاد العالمي وعدم وضوح الرؤية لأدوات الاستثمارات المختلفة حيث تمثل الأزمات الاقتصادية المالية فرص النجاة للدول والبنوك المركزية والمستثمرين في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم وجود دورات اقتصادية ونمو نتيجة الأزمات وتأثيراتها على الأسواق العالمية حيث تكونت مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي للبحث بالتالي:-

ما هي تداعيات الأزمات الاقتصادية على أسعار الذهب عالمياً؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأزمات الاقتصادية المالية وأسبابها ؟
- كيف تناول الفكر الاقتصادي الأزمات الاقتصادية؟
- ماهي أنواع الأزمات الاقتصادية وما أشهرها بالقرن العشرين ؟
- ما هي العوامل التي تؤثر على أسعار الذهب عالمياً ؟
- هل هناك أثر للأزمات الاقتصادية على سعر وطلب الذهب عالمياً؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خطورة الأزمات الاقتصادية على الاقتصاديات للدول وانعكاساتها سلباً على مستويات النمو وخطورة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية في ظل انعدام الرؤية العالمية للاقتصاد وعدم الاستقرار لمختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء الذهب الذي يلمع بريقه ويزاد اللجوء اليه في أوقات الأزمات والكوارث حيث بزيادة الطلب عليه وتتقلب أسعاره إضافة لأهميته بالمحافظة على رؤوس الأموال وعدم تبددها نتيجة الكساد والتضخم الذي يسود البلاد اثناء الأزمات.

أهداف البحث:

- معرفة أسباب الأزمات الاقتصادية العالمية.
- معرفة انعكاسات الأزمات الاقتصادية على الذهب.
- التعرف علي المحطات التاريخية لتقلبات الأسعار للذهب بالأزمات الاقتصادية.

- **فرضيات البحث:**
- الفرضية الاولى: تساهم عديد من الأسباب والعوامل بحدوث الأزمات الاقتصادية.
- الفرضية الثانية: ساهمت الأزمات الاقتصادية بالتأثير علي تقلبات أسعار الذهب عالمياً.
- الفرضية الثالثة: أدى تفشى وباء فيروس كرونا الى حدوث تقلبات واضحة في الأسعار العالمية للذهب.

منهجية البحث :اتبع الباحث منهج البحث الوصفي والتحليلي .

مصطلحات الدراسة:

الأزمة: الأزمة في الاقتصاد يقصد التباين علي فترات بسيطة بكون الاقتصاد غير مستقر على المستويات العالمية أو المحلية .

الأزمة الاقتصادية: تعرف بأنها عبارة عن انقطاع في مسار النمو الاقتصادي السابق لا بل حتى انخفاض في مستويات الإنتاج في فترة يكون فيها مستوي النمو الفعلي أدني عن النمو الاحتمالي[i].

الذهب: هو عنصر كيميائي فلزى لين أصفر اللون موصل للكهرباء رمزه A4 وعدده الذري(79)[ii].

سعر الذهب : استخدم الذهب لفترات طويله باعتباره مالاً وله معيار نسبي لعملة محددة مكافئة للمناطق أو الدول الاقتصادية ثبّت نظام بريتون وودز سعر الدولار الأمريكي للذهب عند معدل 35$ أمريكي للأوقية الواحدة. ظل هذا النظام قائمًا حتى صدمة نيكسون عام 1971، منذ عام 1991، المؤشر القياسي الأكثر شيوعًا لسعر الذهب خاضع لتحديد سعر الذهب في لندن، من خلال اجتماع هاتفي مرتين يوميًا لممثلين خمس شركات لتداول سبائك الذهب في سوق لندن لسبائك الذهب. علاوة على ذلك، يتم تداول الذهب باستمرار من خلال السعر الفوري اليومي العالمي والمستمد من السوق الثانوي لسوق تداول الذهب حول العالم (الأيزو "XAU").

سوق الذهب: الذهب كالسلع معرض لتقديرات الأسعار، وتسعيره مقابل الأزمة المالية 2010/2007 يشير بأن للذهب ملامح كالمال[iii].

دراسات سابقة:

دراسة بن السعدي مريم، غمراني فريد(2017)[iv].

هدف الباحث في دراسته الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 بين المسببات والتداعيات حيث هدفت الدراسة التعرف علي بدايات ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية وتسليط الضوء على اسباب الكساد العالمي كما هدفت الدراسة لتبيان انعكاسات الأزمة الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية ،خلصت الدراسة بعدد من الاستقراءات والاستنتاجات أهمها بأن مركز وبداية الأزمة الولايات المتحدة الامريكية ذلك بعد انهيار قيم الأسهم ببورصة وول ستريت الأمريكية بولاية نيويورك بعد ذلك أدي لتدهور الاقتصاد الأمريكي، تعد زمة 1929 من أقس الأزمات التي مر بها العالم بأسره ،كما خلصت تباين وجهات النظر حول اشكالية تكوين الأزمات حتي أن البعض يعتبره شراً لابد منه ، أثرت الأزمة الاقتصادية 1929 على كل دول العالم وأثر ذلك على اقتصادياتها تأثيراً بالغاً.

دراسة فيلالي إلهام (2019)[v].

هدف الباحث في دراسته إلى تحليل العلاقة بين سعر النفط وسعر الذهب في السوق العالمي باستخدام التكامل المشترك للفترة 20000-2017،حيث هدفت الدراسة تقديم تحليل لطبيعة العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وأسعار الذهب بناءً على التغيرات الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب علي الذهب الدولي وخلصت الدراسة بأن الأسعار أحدي ادوات السياسة الاقتصادية ،كما خلصت بان الذهب تؤثر علي أسعاره منها الانتاج والكلفة والمخزون للمؤسسات المالية وسياسات البنوك المركزية واسعار

صرف الدولار والعملات الأجنبية وكذلك الظروف السياسية بالعالم وأوصت الدراسة الاهتمام بتخصيص نسبة معقولة من الاحتياطات النقدية الخاصة بالدول النفطية واستثمارها بالذهب يشكل تحوط اضافي اتجاه المخاوف من حدوث حرب عملات أو لأى تقلبات تحدث بالاقتصاد العالمي وعليها أن تدرس كيفية تحوطها بالذهب كوعاء ادخار وملاذ اثبت قوته في الأزمات.

1-الأزمات الاقتصادية:

إن أهمية فهم ودراسة الأزمات الاقتصادية نابع من ضروريات التغيير المستمر في الاقتصاديات العالمية و أسعار السلع الذي ينتج عنها متغيرات تؤثر بكميات الطلب والعرض والسعر ، ولا شك بأن الطبيعة الاقتصادية تمر بمحطات متنوعه من الازدهار والنمو و الاستقرار أو الكساد والانهيار الأمر الذي ينتج عنه الأزمات ولقد تعاقبت الأزمات مرات متعددة، فلقد كانت أحدث الأزمات المؤثرة على الاقتصاد العالمي الأزمة الصحية كورونا عام 2020 التي أثرت على سعر النفط وأوجدت حالة من الكساد العالمي الا أن الباحثين يرجحون بأن أزمة الكساد الكبير 1929-1933 كان الأعنف ولا شك بأن هناك محطات الأزمات المتعددة تلقي بتداعياتها ومؤثراتها على القطاعات الاقتصادية وأسعارها فلقد كانت ازمة 2008 شاهده على ذلك من اضطرابات واختلالات لم يشهدها الكساد العالمي 1929 فلم تقتصر على أسواق المال والبورصات بل انهارت وأفلست العديد من الشركات المصرفية ولقد كانت البداية بالأزمة من أمريكيا.

تعريف الأزمة الاقتصادية: تعرف بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى[vi].

تعني الأزمة : اختلال يصيب الاقتصاد أو المتغيرات بانخفاض كميات الانتاج للقطاعات الرئيسية وحدوث حاله من الكساد نتيجة الأزمة .

الأزمة الاقتصادية: هي المفهوم الأكثر اتساعاً من مفهوم الأزمة المالية وهي تعني حدوث تغيير معاكس للحركة الصاعدة من مرحلة الصعود للانهيار ولا يعني عدم وجود روابط بينهما فالعلاقة متشابكة ومعقدة ولا يمكن البناء أن كل أزمة مالية متبوعة بأزمة اقتصادية.

1.1 رؤي فكرية حول الأزمات الاقتصادية :

الأزمة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي :حيث ينظر للأزمة على أنها من صميم عمله وانها مقوم من مقوماته الفكرية ودعامة من دعاماته الايديولوجية وقد أثبت هذا النظام بالفعل وفي مستويات متعددة أنه لا يعمل ولا ينمو الا عبر أزمات[vii]، ويعتبر الكلاسيكيون بأن الأزمات الاقتصادية الدورية العامة أنها ليست إلا حدثاً توافقياً عفوياً في تصريف بعض السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج ، وإن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة[viii] ، حيث تتصف هذه الأزمة بفيض الانتاجية من كافة القطاعات رغم حجم الأزمة الا أصحاب الفكر يؤمنون أنه شر لا بد منه وكأنه تبرير لصحة الفكر الرأسمالي.

الأزمة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي: يروا أصحاب الفكر الاشتراكي في ظل النظام القاضي بالمساواة وعدم الاحتكار وتدخل الدولة التي تنظم السوق وتفرض عليه قوانين وتتفادي الأزمات قبل وقوعها ويرون أن جذور الازمات المالية لا تقع في القطاع المالي بل في قلب نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه ، فالإنتاج في الرأسمالية لا يتم من أجل تلبية حاجات البشر ولكن من أجل الربح وهذه العملية تتم بشكل تنافسي بين الشركات الرأسمالية[ix].

رؤية الأزمة الاقتصادية في الفكر الاسلامي: إن كلاً من الفكر الاشتراكي والرأسمالي يتعارضان مع الشريعة الاسلامية وفق ما يراه الباحثين والمفكرين الذين يتبنون الفكر الاسلامي حيث مبرراتهم بأن كلا الفكرين السابقين يتعارض مع النظام الاسلامي من

قيم واخلاق وعدم الاستغلال والاحتكار للسلع والتعامل الربوي بالمعاملات المالية حيث تمثل تلك الافعال حسب آراءهم بأنها تتعارض مع مفاهيم العدالة والمساواة حيث يفسر النظام المفكرين الاسلاميين الازمة باختلال مبادئ الإنسانية التي تنعكس سلباً على الاقتصاد.

2.1 أنواع الأزمات الاقتصادية :

-**الأزمة الدورية (أزمة فيض الإنتاج)** التي تدعي أحياناً باسم الأزمة العامة تصيب تكرار الانتاج أو الجوانب الرئيسية فيها وهي الإنتاج والتداول والاستهلاك يعني ذلك أن الهزات المتولدة عن الأزمة الدورية تكون أكثر عمقاً وحدوثاً إذا ما قورنت من الأزمات؛

-**الأزمة الهيكلية** :تشمل مجالات معينة أو قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي، واذا كانت الأزمة الهيكلية تقتصر على قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد فإنه لا بد أن يكون قطاعاً مهماً كمصادر الطاقة أو صناعة الحديد أو أزمة الغذاء وما إلى ذلك فالأزمات في الفروع الصغيرة ولو استمرت مدة طويلة لا يمكن أن تصبح أزمات دورية لأنها لا تمس جميع جوانب الاقتصاد الأخرى وقطاعاتها[x].

-**الأزمة الوسطية:** وهي أزمة أقل اتساعاً وأقل شمولاً لكنها تمس مجالات في الاقتصاد الوطني هذه الأزمات نتيجة الاختلالات وتناقضات جزئية في عملية التكرار الرأسمالي وهي لا تحمل طابعاً عالمياً على النحو الذي يميز بين الأزمات الدورية العالمية بفيض الإنتاج؛

لعل تصنيف الأزمات الاقتصادية بمثل التصنيفات السابقة ناتج عن التحليل المتواصل لتلك الأزمات وطبيعتها لكن يبدو تعقيدات الأزمات والتغيرات المستمرة في الاقتصاد العالمي وتطور بيئة العمل تفرض أنواع وتصنيفات جديدة ولعل بروز انعكاسات لفايروس كاورنا الصحية وانعكاس تداعياته أوجد أزمة معقدة متشابه من النواحي المالية والاقتصادية والصحية وهو يدلل على أن العالم المتسم في العصر الحديث بالتغير يفرض واقعاً جديداً خاصة أيضاً بيئة الأعمال الرقمية وما قد ينتج عنها من أزمات مستقبلية خاصة في بيئة الاقتصاد الرقمي.

3.1 الأزمات المالية :

تعرف الأزمة المالية: بأنها هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول الحقيقية كالآلات والأبنية والأصول المالية كالأسهم والسندات والمشتقات فإذا انهارت قيمة أصولها فجأة فإن ذلك يعني افلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تمتلكها في أسواق الأسهم أو في عملة دولة ما أو في السوق العقاري أو مجموعه من المؤسسات المالية تمتد بعد ذلك إلى باقي القطاعات الاقتصادية [xi].

3.1.1 أنواع الأزمات المالية:

-**أزمة العملة** : يطلق عليها أحياناً أزمة الصرف الأجنبي أو أزمة ميزان المدفوعات وهي أزمة مالية تتمثل بإتباع الحكومة لنظام سعر صرف ثابت مع قيامها بالتوسع في الانفاق العام مما يترتب عليه عجز بالموازنة العامة بحيث يمكن لهذا العجز أن يستمر إذا لم تقم الحكومة بإتباع سياسات نقدية توسعية تتمثل بإصدار النقد لتمويل هذا العجز مما يؤدي حتماً لتصاعد معدلات التضخم ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وبالتالي تزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومع استمرار الوضع لفترة زمنية سوف تستنفذ الاحتياطات الدولية وبالتالي تصبح ليس بإمكانها الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي بالنهاية إلى انهيار سعر الصرف الثابت بمعني آخر فإن الأزمة تحدث عند غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية الأساسية

ونظام سعر الصرف السائد ويكمن مصدر الأزمة في خلق الائتمان المحلي إما لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو لتوفير المساعدة للنظام المصرفي[xii].

-**الأزمة المصرفية** : تسمي أيضاً الذعر المالي financial panic وهي عبارة عن حالة من عدم الاستقرار تحدث نتيجة انهيار أحد المصارف، وذلك عندما يقوم المقرضون (المودعون) فصيروا الأجل فجأة بحسب قروضهم وودائعهم من مقترض غير قادر على السداد[xiii].

أزمة الديون: تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص أو بدين سيادي عام وتؤدي المخاطر بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته الذي يؤدى لتراجع في تدفقات رأس المال الخاص وإلى أزمة في الصرف الأجنبي .

أزمة الأسواق المالية: تعرف بأزمة انفجار الفقاعة المالية وتحدث عند قيام المضاربين بشراء أصول تفوق قيمتها السعرية بظل توقع عوائد وارباح عالية وإن ما يميز الفقاعة المالية طريقة الانفجار بحث يحصل التدهور المفاجئ في السعر الأمر الذي يؤدي لخسائر بالمدخرين ويؤدي لانهيار في القيمة النقدية للأصول حتي الحاق الضرر بالاقتصاد[xiv].

3.1.2 أسباب الأزمات المالية العالمية:

- **عدم الاستقرار بالاقتصاد الكلي:** يعتبر توفر الاستقرار للاقتصاد الكلي عنصر مهم للنظام المالي ونموه ، حيث تعتبر أحد أهم الأزمات المالية هي التقلبات والصدمات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك العاملين بالتصدير والاستيراد الوفاء بالالتزامات المالية خاصة الديون، كما تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر المسببة للأزمات المالية في الدول النامية فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض وتؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر أن ما بين 50-67% من تدفقات رؤوس الأموال من وإلى الدول النامية خلال فترة التسعينات سببها المباشر التقلبات في سعر الفائدة عالمياً إضافة لتقلبات أسعار الصرف حيث تعتبر من مصادر الاضرابات على مستوي الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً لحدوث الأزمات.
- **اضطرابات القطاع المالي:** يشكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات رؤوس الاموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية والذي يتواكب مع الانفتاح الاقتصاد والتحرر المالي الغير حذر.
- **تشوه نظام الحوافز** :ان ملاك المصارف والادارات العليا لا يتأثرون مالياً جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها فلا يتم مثلاً انهاء خدماتهم او تحميلهم الخسائر التي حدث نتيجة الأزمة .
- **سياسات سعر الصرف:** إن الدول التي انتهجت سعر الصرف الثابت عرضة للصدمات ففي هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مقرض الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية و يعني ذلك فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي.[xv]
- **هيمنه الولايات المتحدة:** إن هيمنه أمريكا على النظام المالي وتأثرها المركزي بالأزمات فاقم أزمات الدول وتعاظم الانتشار لكافة الدول وأثر على الدول النامية بشكل أكبر نتيجة عوامل متعددة.
- **الاختلالات الهيكلية** :إن وجود الاختلالات الاقتصادية والمالية بالدول وعدم وجود جذب للاستثمارات عزز من الازمات المالية[xvi] .

3.1.3 أشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين:

- **أزمة الكساد 1929:** تعد أشهر الأزمات التي شهدها العالم ولقد كان حدثاً طبعت أحداثه في كافة الأذهان حتي سمي بيوم الخميس المشئوم 24/أكتوبر/1929م ولقد انطلقت من الولايات المتحدة حيث انطلقت الأزمة من بورصة وول ستريت اذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بنسبة 13% ثم توالت الانهيارات في أسواق المال ثم تتبعت الانهيارات لتلحق بالاقتصاد الأمريكي لقد عمت الأزمة كندا وأمريكيا الجنوبية ثم في عام 1931م انتقلت الأزمة لأوروبا(فرنسا، انجلترا ،ألمانيا) ثم أجزاء من إفريقيا الشرقية إضافة للمشرق العربي أستراليا اليابان ثم عام 1932 انتقلت لباقي أوروبا باستثناء روسيا كما عمت الدول الافريقية الشمالية منها والغربية؛
- **أسباب أزمة الكساد 1929:**

- إن تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي بدأ عام 1920 بعد أن وصلت عملية استغلال أراضيها لنهاية المطاف؛
- عودة الإنتاجية الصناعية والزراعية لأروبا بقوة لذلك تقلصت طلبات أوروبا منذ عام 1925 على المنتجات الامريكية الأمر الذي أدي لكساد البضائع بمخازنها داخل الولايات المتحدة وبالتالي انخفاض أسعار المواد الزراعية بشكل كبر عام 1929؛
- أدت الثورة الصناعة الثانية لتركز المؤسسات وتضخم الإنتاج فقد ارتفع مؤشر الصناعة من 10% إلى 179 عام 1929م؛
- تعد عملية العودة لنظام الذهب عودة خاطئة لأنها قامت بعزل تأثير حركة دخول وخروج الهب على كمية النقود المتداولة لأنها لم تتحرك مع السياسة الانكماشية والتضخمية عندما يحدث عجزاً أو فائضاً في موازين المدفوعات لتلك الدول[xvii].

- **أزمة أكتوبر 1987:**

تميز عقد الثمانينات بالتخلي عن اعتماد السياسة المركزية الليبرالية والكينزية عندما أطلقت مارغيت تاتشر ببريطانيا سياسة تتضمن محاولة عكس وجهة إعادة التوزيع الاجتماعية للثورة من خلال توجيهها من الطبقات العليا ومن جانب أخر أطلق الرئيس الأمريكي ريغان سياسة الكينزية العسكرية فضلاً عن دخول الاتحاد السوفيتي افغانستان الأمر الذي تسبب باستنزافه ؛

- **أسباب أزمة أكتوبر 1987:**

- **العوامل المتعلقة بأساسيات السوق والتي تتضمن التالي:-**
  - عجز الميزانية والميزان التجاري الأمريكيين؛
  - التباطؤ المتزايد في معدلات النمو الاقتصادية؛
  - انخفاض أرباح الشركات؛
  - لجوء الحكومة إلى اتباع سياسة نقدية متغيرة؛
- **سيكولوجية السوق:** يقصد بها التكهن ذاتي التحقيق وهو أية إشاعة تطلق على إفلاس بنك معين تكون سبباً في إفلاسه حتي وإن كانت أساسياته سليمة صامدة فضلاً عن استخدام الحاسب بعملية البيع التي تتم تغذيته بمعلومات الهجمة الواحدة من قبل المستثمرين مما سبب الذعر بين المستثمرين الأمر الذي أدي لتقلبات في أسعار الأسهم والسندات[xviii].

- **أزمة النمور الآسيوية1997:**

تتوالي الأزمات الاقتصادية العالمية بداية من الكساد العالمي الى أزمة جنوب شرق آسيا حيث انهارت الأسواق المالية يوم 1997/10/2 حيث كانت البداية تايلاند ثم انتشرت كالنار بالهشيم لدول العالم حيث رصدت معدلات أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر (HANG SENG) بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنه إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة حيث لم يكن متوقع إصابة تلك الدول بالانهيار نتيجة ما تتميز به

الاقتصاديات للدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة (7%–8% كمتوسط) وتنوع قاعدتها التصديرية واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية[xix].

- **أسباب أزمة النمور الآسيوية 1997 :**

لقد كانت الأزمة متشابكة وأسبابها متفرعة فلقد استفاض بالكتابة عن أسبابها واليات علاجها المفكرين والباحثين بدول جنوب شرق اسيا حيث يعتقد الكثير أن أزمة جنوب شرق آسيا يرجع كون معدل النمو يتجاوز قدرات المؤسسات الاقتصادية والمالية علي التعامل الفعال مع الحدث المفاجئ إلا أنه يمكن ايجاز بعض الأسباب المباشرة لتلك الأزمة وفق التالي:

– تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وبمعدلات مرتفعة لأجل الاستثمار أديرت من مؤسسات لم تمتلك المقومات القادرة على التعامل مع حجم الاستثمار مما أدي التهاون بالرقابة بمنح التسهيلات للبنوك الأجنبية وتوظيف الاموال في مشاريع غير مجدية .

– ضعف النظم المالية والاقتصادية في معظم دول شرق آسيا.

–زيادة الاستثمار السلبي حيث انتهجت جنوب شرق آسيا سياسات تشجع الادخار وانخفاض الطلب المحلي والاعتماد على الصادرات كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي مما أدي إلى اختلال التوازن بين وفرة المدخرات وانخفاض فرص الاستثمار المنتج.

– تعارض النمو السريع في اقتصاديات دول شرق أسيا وتطوراته مع النظم المالية وجمودها وتدخل الحكومة بها ، فلقد أدي التدخل الحكومي لدعم المؤسسات المالية الضعيفة في كل من اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند وتوجيه الائتمان من خلال البنوك في كوريا لتفاقم مشكلة المخاطر المعنوية نتيجة لوجود إدراك بوجود ضمانات حكومية ضمنية ،الأمر الذي شجع المؤسسات بالانخراط في أنشطة غير محسوبة.

– تزايد العجز في ميزان المدفوعات لدول شرق آسيا وخاصة اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند لأسباب منها ارتفاع أسعار صرف عملات تلك الدول نظراً لارتباطها بالدولار الأمريكي وقد أدي ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات وخصوصاً الين الياباني خلال سنه 1995 إلى فقدان القدرة التنافسية لتلك مما قلص من صادراتها ومن ناحية أخري زادت معدلات نمو الواردات نتيجة زيادة الاستثمارات[xx].

- **الأزمة المالية العالمية2008 :**

تعرف الأزمة بتداعياتها الناجمة عن أزمة الرهن العقاري حيث ظهرت في عام 2007 بسبب عدم قدرة المقترضين لشراء العقارات في الولايات المتحدة الامريكية من تسديد ديونهم للبنوك الأمر الذي أدي لهزه بالاقتصاد الأمريكي ولم تفلح السياسات المالية بوضع حد للأزمة العقارية التي تطورت لأزمة عالمية مما الحقت الضرر بأكبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية لإعلان افلاسها بل خشي كثير من المسؤولين من الإطاحة بنظم عالمية ووصول تداعياتها لأنحاء العالم[xxi].

- **أسباب الأزمة المالية 2008:**

- اختلالات الاقتصاد الأمريكي حيث يعاني الاقتصاد الأمريكي من عدة اختلالات منذ فترة طويلة.
- اختلال التوازن بين الانشطة الإنتاجية والانشطة المالية.
- نمو نشاط المضاربات بشكل كبير ومتنامي.
- عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة.
- نمو الاقتصاد الافتراضي الوهمي
- نقص وانعدام الرقابة والإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسطية
- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية[xxii].

- **الأزمة الصحية فايرس كارونا وانعكاسها على الاقتصاد 2020:**

لقد أدي انشار الفيروس كارونا أواخر عام 2019 وبداية عام 2020 بمنطقة ووهان الصينية لدخول الاقتصاد العالمي في حاله من الركود الشديد فقد سبب اضطرابات وصدمة كبيرة للاقتصاد العالمي والحق ضرراً بكافة القطاعات الأمر الذي أدي لانهيار البورصات العالمية إضافة لتأثيرها بشكل مباشر على سوق النفط وانهيار أسعاره في السوق العالمي حيث لم يسبق مثيل لهذه الأزمة بانهيار أسعار النفط رغم المحطات التاريخية لتذبذب الأسعار النفطية في سوق النفط العالمي حيث كانت الصدمات والازمات السابقة لها نطاق جغرافي محدد دون توسع وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت إلا أن فايروس كورونا أثبت أنه غير قابل للسيطرة فهو ينتشر في كافة بقاع العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصاديات وكذلك ليس هناك إطار زمني واضح محتمل لانتهاء هذا الوباء[xxiii]، لقد كان لهذا الوباء تأثيرات مستمرة على كافة الاقتصاديات وخاصة دول الخليج التي تعتمد بشكل مركز بموازناتها على الايرادات النفطية وحيث أن الاجراءات الاحترازية أوقفت الحركة التجارية والتي تأثرت على أثرها أسعار النفط بشكل ملحوظ متأثرة بتوقف العجلة الاقتصادية الصناعية نتيجة عمليات الاجلاء للقوى العاملة بالدول الصناعية وتوقف المناطق الصناعية عن العمل حيث أن الأزمة الصحية فاقمت من نسبة العجز المالي بالدول ولا تزال كافة الدول تترقب العثور على لقاح يمكن أن يعيد للكرة الارضية الحياة حتي كتابة هذا البحث.

- **أسباب فايروس كارونا 2020 وانعكاساتها الاقتصادية:**

إن تفشي جائحة فايروس كارونا يمثل أزمة صحية انعكست سلباً بإحداث أزمة اقتصادية عالمية حيث أوجدت صدمة للدول لعدم وجود خطط إدارة أزمات في معظم الدول وخاصة الدول العربية النفطية فعدم وجود تخطيط بالموازنات العامة للدول لتحمل تكاليف وأعباء الرعاية الصحية كبد الدول تكاليف لم تكن ضمن خطط الدول مما عطل المشاريع التنموية نتيجة الجائحة فلقد تأثر الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة الصحية ، فقد خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخراً توقعاتها للنمو 2020 إلى النصف من 2.9% إلى 1.5 وأشار صندوق الدولي إلى أنه سيصدر تعديلاً كبيراً قريباً[xxiv]، كما أن انهيار الأسواق المالية وانهيار أسعار النفط أشعل وتيرة الأزمة نتيجة تعطل العجلة الاقتصادية وتوقف الملاحة الجوية وقله الطلب على الانتاج النفطي أوجد أزمة اقتصادية ستعاني منها كافة الدول لسنوات قادمة وهو يدلل على أن هناك عوامل تتأثر بها الاقتصاديات في كافة الدول غير العوامل السياسية والاقتصادية.

2 .انعكاسات الأزمات الاقتصادية على أسعار الذهب عالمياً:

في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية التي تضرب العالم في محطات تاريخية متنوعة وتؤثر على اقتصاديات الدول أصبح الذهب محور اهتمام للبنوك المركزية وسوق فعال يلجأ اليه المستثمرين و تحتاط به كثير من الدول لتجاوز تلك الأزمات مما يدلل على انعكاس الأزمات وتداعياتها على المعادن النفسية والمعادن الاستراتيجية إضافة لانعكاساتها الطبيعية على كافة الأسواق كالنفط والعملات فطالما كان الذهب الملجأ في الحقبات التاريخية الماضية في زمن الأزمات الاقتصادية ،فالذهب سلاح فعال لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتجاوز الأزمات المالية فهو حزام الأمان في الأوقات الاقتصادية الغير مستقرة ،إن الأوضاع الجيوسياسية العالمية المتوترة والحروب الاقتصادية بين الفترات المتعاقبة بين الدول وليس آخرها الحرب التجارية بين أمريكا والصين يعزز من مكانه الذهب والالتجاء اليه فالذهب معدن من المعادن الثمينة لا يصدأ ولا يتحلل ويعرف منذ القدم بمكانته ولقد تصدرت مكانته الأسواق المالية والبورصات العالمية.

1.2 معدن الذهب:

الذهب ذات أهمية فلقد تميز عن بقيه المعادن جعلت له مكانه على مر العصور فلقد تم التداول به كقطع نقدية مسكوبة ولقد استخدمه المصريين بصناعه الأقنعة لندرته ولجمال لونه وبريقه ويستخدم للزينه ويعد أول فلز تم التعرف عليه من قبل الانسان في أواسط العصر الحجري و تعود أصل تسمية الذهب من الانجليزية GEOLO وتعني الأصفر بينما يعود أصل الرمز من اللاتينية aurum وتعني الذهب، وهو ويوجد بالطبيعة على هيئة عروق بباطن الأرض أو حبيبات حرة أو منفصله او مختلطة كما يتواجد داخل الصخور و في الأنهار والبحار و تستخدم الأوقية(الأونصة) كمقياس للوزن حيث يبلغ وزنها 31.1035 جرام ذهب عيار 24 مع العلم أن الذهب يقاس بالقيراط .

إنتاجية الدول واحتياطاتها للذهب:

جدول رقم (1) احصائية الانتاج لمناجم الذهب بالطن المكعب لعام 2016

الدولة	الصين	روسيا	استراليا	أمريكا	كندا	بيروا	غانا	جنوب افريقيا
إنتاج الذهب	383.2	329.5	325.1	200.2	182.9	143.3	142.4	118.2
الدولة	المكسيك	البرازيل	أوزبكستان	إندونيسيا	كازاخستان	السودان	بابوا غينيا	بوركينا فاسو
إنتاج الذهب	111.4	106.9	104.0	82.6	76.8	76.6	72.9	72.0
الدولة	مالي	الأرجنتين	تنزانيا	كولومبيا	الكونغو	كوت دايفور	زمبابوي	باقي العالم
إنتاج الذهب	61.1	53.1	48.0	46.3	45.6	41.9	38.7	419.9

المصدر: **https://www.gold.org/goldhub/data/historical-mine-production**

2.2أنواع الذهب

- الذهب عيار 24:هو أجود أنواع الذهب واغلاها حيث أن نسبة الذهب فيه 99% ويضاف اليه عنصر اخر بنسبة 1%؛
- الذهب عيار 22 :تكون نسبة الذهب في هذا النوع 917 غرام ذهباً خالصا ويكون الباقي .
- الذهب عيار 21: وهو من أشهر أنواع الذهب وتكون نسبة الذهب لكل كيلو 875 غرام؛
- الذهب عيار 18: نسبة الذهب هنا تكون 750 غرام ذهباً صافياً مضافاً اليها 250 غرام معدناً اخر لكل كيلوغرام[xxv].

جدول رقم (2) قائمة العشرين لأكبر الاحتياطيات للذهب بالطن طبقاً لترتيب لمجلس الذهب العالمي 2020

الدولة/ المنظمة	صندوق النقد الدولي	البنك المركزي الاوروبي	امريكا	المانيا	ايطاليا	فرنسا	روسيا	الصين
احتياطاتها	2,814.0	504.8	8,113.1	3,366.5	2,451.8	2,436.0	2,271.2	1,948.3
الدولة	سويسرا	اليابان	الهند	هولاندا	تايوان	تركيا	كازاخستان	البرتغال
احتياطاتها	1,040.0	799.2	626	612.5	422.4	412.5	385.5	382.5
الدولة	اوزباكستان	السعودية	بريطانيا	لبنان	اسبانيا	النمسا		
احتياطاتها	335.9	323.1	310.3	286.8	281.6	280.0		

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki

إن الاحتياطات من الذهب تمثل حزام الأمان خلال فترات الأزمات العصيبة والأزمات المالية والأوضاع الاقتصادية غير مستقرة ، ولعل ذلك يفسر بيانات الجدول أعلاه باحتفاظ المؤسسات والمنظمات والدول بكميات الذهب وتهافت المستثمرين لشراء المعدن الأصفر الأمر الذي يشير لأثر تداعيات الازمات على الذهب حيث يمكن من خلال امتلاك الذهب للدول تجاوز أزمة الافلاس من خلال بيع بعض الاحتياطات لتسديد الديون أو اعطاء ضمانات للحصول على قروض كما أن من الأسباب الشائعة لحيازة البنوك المركزية للذهب تتراوح بين تخزين القيمة والتأمين المالي وتنويع الأصول إن تصدر الصين كأكبر منتجي الذهب بما يقارب 455 طن من الذهب سنوياً يدلل على حرص الصين على حماية اقتصادها عبر الاستثمار بالذهب مقابلها كدوله تأتى الولايات المتحدة الامريكية بعد كلا من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي بامتلاكها لأكبر الاحتياطات للذهب بما يقارب 8,113.1 طن و تدلل الأرقام لتجاوز تداعيات الأزمات بأنواعها.

3.2 الأسواق العالمية للذهب:

– **سوق لندن** : يوجد في مدينة بريطانيا ويسمي سوق السبائك حيث يتم تداول المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة والبلاتين والبلاديوم ويتم التداول فيها عن طريق المعاملات الفورية والعقود الآجلة وتستحوذ العقود الآجلة الحجم الأكبر من التداول (OTC) للذهب والفضة ويعتبر سوق لندن أكبلا الأسواق لتداول الذهب حيث يبلغ حجم التداول 19 مليون أوقية بقيمة 14 مليار دولار شهرياً.

– **سوق نيويورك التجارية نايمكس** في أمريكا يعتبر ثاني أهم الأسواق للسلع والمعادن وينقسم قسمين شعبة نايمكس يتم تداول السلع فيها مثل النفط والغاز والبلاديوم والبلاتين، وقسم كومكس الذي يتم فيه تداول الذهب والنحاس والفضة ويتم التبادل العقود الآجلة المتداولة.

– **سوق طوكيو للسلع:** ويوجد في اليابان ويتم تداول العقود الآجلة وعقود الخيارات واندمجت أسواق السلع عام 1984 لتكون سوق واحدة.

– **سوق سنغافورة للسلع:** يتم تداول الذهب بالعقود الفورية والآجلة.

– **سوق شيكاغو للسلع:** حيث يتم التداول فيها بالعقود الآجلة وعقود الخيارات والعقود المستقبلية[xxvi].

4.2 تسعير الذهب:–

قبل عام 1914 كان للذهب سعر واحد وفي عام 1919 ظهر ما سمي تثبيت سعر لندن(FIXING LONDON GOLD) اذ يستخدم سعر الذهب بعد الظهر في لندن كمرجعية عن العالم وفي هذا الوقت تكون الأسواق الأوربية والأمريكية والشرق الأوسط وافريقيا مازالت مفتوحة للتداول وهذه المدة تعد الاكثر سيولة خلال اليوم اسس هذا السوق في 12 سبتمبر 1919 في تمام الساعة 11 صباحاً بتوقيت لندن اذ تم تثبيت سعر الذهب لأول مرة عن طريق خمسة اعضاء مؤسسين هم بنوك وشركات استثمار هم Wilkins, Abell ,Goldsmid Samuel ,Sonns ,Rothschild) وتتم عملية تثبيت السعر عن طريق قيام مجلس الادارة بإعلان سعر الافتتاح بناء على طلبات البيع والشراء ويكون الأعضاء مستعدين للبيع والشراء بهذا السعر حتي يتحقق التوازن في السعر[xxvii].

معيار الذهب: يعني معيار الذهب استخدام النقود بدلاً من الذهب في المعاملات التجارية عن طريق تحديد عدد الدولارات التي تقابل كمية الذهب اللازمة لهذه الصفقة ويمكن اعتماد النظام النقدي لمعيار الذهب اذا كان هناك سعر ثابت للذهب مقابل العملة تلتزم به الدولة ومعيار الذهب هو الذي كان سائد في أغلب الدول حتي عام 1933 اذ تم تعليق العمل بقاعدة الذهب وسح لأسعار الذهب بالتحرك ارتفاعاً وانخفاضاً ، في عام 1934 تم العمل بمعيار شبه الذهب الذي حدد أسعار الذهب مقابل

الدولار في التعاملات الرسمية بين البنوك المركزية اما داخل الأسواق فإن أسعار الذهب كانت في تقلب مستمر في عام 1944 انشأت اتفاقية بريتون وودز من أجل اعادة هيكل التمويل الدولي ونظام سعر الصرف الأجنبي وفي اطار هذه الاتفاقية تم البقاء على معيار الذهب اذ يكون هناك سعر ثابت للذهب مقابل الدولار وكذلك العملات الأجنبية وتلتزم الدولة بالاحتفاظ بالاحتياطات ويمكن تسوية الحسابات بالذهب أو أي عملة اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب وتم انشاء صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول في استقرار صرف العملات الأجنبية وكذلك انشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير وفي نظام بريتون وودز هناك ثلاث أدوار للدولار هي مخزون الذهب النقدي العالمي، التزام حكومة الولايات المتحدة بسعر ثابت للدولار مقابل الذهب وهو 35 دولار لكل اونصة ،يتم استخدام الدولار عالمياً في تسعير وتبادل النفط والمعادن والسلع.

ونتيجة العجز في ميزان المدفوعات والأزمات في سعر الصرف اضطرت الولايات المتحدة إلى الخروج من قاعدة الذهب في عام 1973في عام 1973 ومنذ عام 1973 وحتي اليوم فإن أسعار الذهب أخذت تتقلب بشكل كبير وهي ذلك حالها حال العملات تتقلب بين لحظة وأخري نتيجة الأزمات الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية وغيرها من العوامل الأخرى[xxviii].

5.2 تقلبات أسعار الذهب:

إن الشكل أدناه يدلل على المحطات التاريخية لأسعار الذهب ومدي تقلباتها حيث يبين وجود عوامل رئيسية وفرعية أثرت في سعر أونصة الذهب وأحدثت قفزات سعرية فلقد توالت التقلبات تبعاً للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية في العالم وتأثير بعض السلع بالطلب على الذهب وبالتالي ارتفاع مستوي الأسعار وقد وصلت الأونصة أكتوبر/2020 إلى 1900 دولار للأونصة نتيجة الأزمة الصحية وتبعاتها كما يمكن القول بأن الذهب يتلاقى مع وجود عوامل وأحداث متعددة منها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي ومدي استقراره من ومنها ما يتعلق بالإجراءات التي تؤثر على سعر الذهب كونه سلعه كباقي السلع تتأثر بعوامل العرض والطلب وبأسعار الفائدة وارتفاع التضخم وأسعار صرف العملات إن تعقد الأوضاع الاقتصادية العالمية وتشابكها تجعل الذهب كسلعة معرضة لتباين الاسعار وفقاً لمدى الاستقرار الاقتصادي أو وجود مؤثرات تزيد من الطلب عليه نتيجة الخوف من فقدان القيمة المادية للأصول وهو ما يترتب علية زيادة في السعر.

الشكل رقم (1) تقلبات أسعار الذهب من عام 1970 لغاية أكتوبر 2020 (أونصة الذهب)

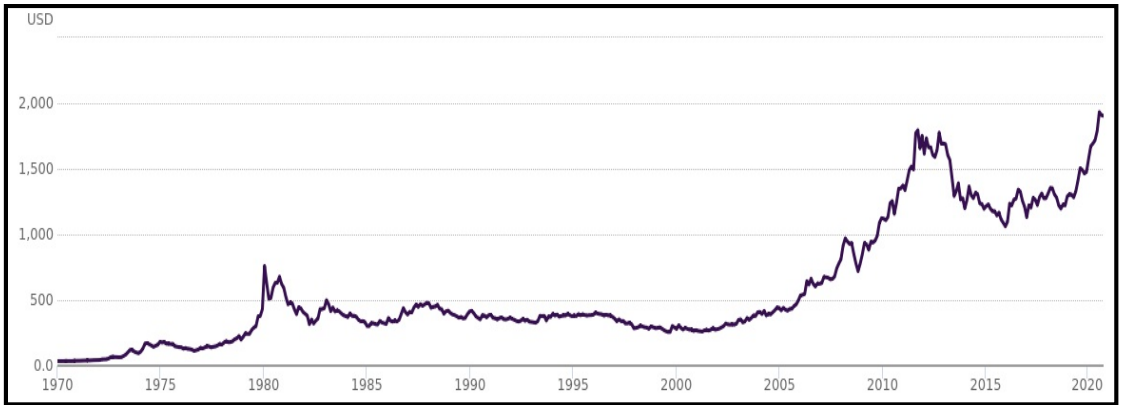

المصدر :https://www.gold.org/goldhub/data/gold-prices

6.2 العوامل الرئيسة المؤثرة على أسعار الذهب:

-**المعروض من الذهب:** والذي يشمل كميات الإنتاج والتكلفة إضافة لعمليات إعادة التصنيع بعد عمليات الإرجاع الخرد لسوق الذهب متغيراً بدرجة كبيرة كما أن مخزون المؤسسات المالية والبنوك المركزية تحتوي على أكثر من 20% من الذهب بالعالم .

-**الطلب علي الذهب:** لاستخدامها بالحلي والمجوهرات حيث يعتبر الطلب على الذهب علي هيئة حلي الأعلى حيث يستحوذ على 45% من الطلب علي الذهب عالمياً والطلب عليه أيضاً للاستثمار وهو ما لوحظ ارتفاع الطلب عليه خلال السنوات القليلة 2003.

-**سياسية البنوك المركزية:** من خلال السياسية النقدية ومعدلات الفائدة حيث يعتبر المعيار الذهبي كأساس للعملة ذو صفات ثلاث أساسية تحديد قيمة العملة بناء على كمية الذهب التي يحصل عليها عند رغبة الحصول على النقد، كما يعتبر الذهب عملة مشتركة للتقايض، وترتبط أسعار الفائدة بالذهب والعلاقة بينهم عكسية وتعتبر أسعار الفائدة من القرارات الهامة في السياسة النقدية للبنوك المركزية وتقوم هذه الأخيرة بزيادة أسعار الفائدة لكبح الزيادة في التضخم الأمر الذي يجعل الذهب بانخفاض والعكس.

-**احتياطي مخزون الذهب** :حيث يعتبر الاحتياطي رأس مال نقدي احتياطي للدولة وهو جزء من الثروة القومية الذي يتخذ شكل نقود عالمية كما يوفر الذهب فوائد للتنويع لمحافظة البنوك المركزية ويحقق القدرة على الاقتراض وتحقيق الدخل.

-**أداء أسواق الأوراق المالية:** حيث تعتبر الأسواق المالية أسواق منافسة لأسواق السلع والمعادن وبالتالي فإن انتعاش أسواق الأوراق المالية يؤدي إلى قلة الطلب على الاستثمار في الذهب وبالتالي انخفاض أسعار الذهب وعند دخول أسواق الأوراق المالية حالة ركود فإن أسواق السلع والمعادن تشهد انتعاش وبالتالي يزداد الطلب علي الذهب الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب.

-**أداء أسواق المشتقات المتعاملة بالذهب:** تمثل أسواق المشتقات الرؤية المستقبلية للسعر الذي تسير عليه هذه السلع والمعادن وبالتالي تعطي تصور عقلاني لما سيكون عليه السعر في المستقبل واتجاه تصاعدياً او تنازلياً.

-**اسعار صرف الدولار والعملات الأجنبية** :حيث يتم التركيز من قبل التجار والمستثمرين على العملات الرئيسية وذات الثقل الكبير مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والين الياباني ويتم متابعتها بدقة لمعرفة توجهاتها وما يكون عليها من تغيرات وبالتالي يستلزم الأمر متابعة حالة نمو الصادرات والوضع الاقتصادي للبلد المؤثر على العملة وكذا سياسة البنوك المركزية تجاه العملات .

-**التضخم:** وهو مفهوم مختلف بالتعريف فالإفراط في إصدار العملة النقدية يدعي التضخم النقدي والافراط في المستوي العام للأسعار يدعي تضخم الأسعار كما أن تكاليف ويدعي تضخم التكاليف وهو سمه ثابته ومشكلة ملتهبة ويعكس التضخم في حد ذاته المصاعب الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول الصناعية من ركود وبطالة ومنذ زمن اعتبر المستثمرون الذهب أداه تحوط وحماية ضد التضخم .

7.2 العوامل الفرعية المؤثرة على أسعار الذهب:

-**الظروف السياسية لدول العالم والحروب:** إن عدم استقرار الأوضاع من العوامل المهددة للاقتصاد فقد تزدهر سلع وتنهار أخري وهي تجعل الناس يقبلون على الذهب، إن القيمة الفعلية للذهب تعتمد على الظروف البيئية فزوال المخاطر يترك الناس الذهب والعكس صحيح.

-**المضاربة على الذهب:** حينما يري المستثمرون دلالات على ارتفاع الذهب كنتيجة لأحد الظروف عندها يدخلون السوق واستغلال شهيه المخاطر لدي المستثمرين بقصد تحقيق الفائدة بالسوق من حيث استقراره وتحليلاته.

– **الاضطرابات الدولية المالية والظروف الاقتصادية السائدة** :تحدث الأزمات المالية نتيجة للتعدي على القوانين واللوائح الدولية المنظمة للعمليات التجارية والاقتصادية لذلك تظهر الأزمات المالية والاقتصادية التي تجعل من الجميع اللجوء للملاذ الأمن الذهب.

–**ارتباط أسعار الذهب بأسعار السلع والمعادن الأخرى:** حيث يرتبط الذهب بمعادن ثمينة وبالذات النفط ارتباطاً وثيقاً [xxix].

إن العوامل المؤثرة السابقة تشير لمدي تأثير الأزمات وعدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية حيث تأثر الدول تدفع بعض البنوك المركزية للتعامل وفق السياسات النقدة من خلال التحكم بأسعار الفائدة وهو إما بالانخفاض أو الارتفاع وفقاً لمتغيرات اقتصادية وهو عنصر تأثير باللجوء للذهب في حالة خفض أسعار الفائدة كما أن أداء الأسواق المالية وحدوث هزات اقتصادية أو ركود بها نتيجة الأزمات يدفع باتجاه الذهب وهو بذلك تتعزز مكانته كما أن التضخم في الأسعار مؤشر لمدي الأزمة الذي يجعل المستثمرون يلجؤون للتحوط بالذهب الذي يعتبر كأداة تخزين للقيمة إضافة لذلك بأن الظروف الجيوسياسية وتداعياتها يجعل من الذهب سوق فعال إن حدوث الازمات المالية وانهيار بعض الأسواق للسلع الاستراتيجية يجعل الذهب يحظى بمكانه في البورصة العالمية من خلال زيادة الطلب عليه وارتفاع الأسعار.

8.2 تحليل تاريخي لتداعيات الأزمات على أسعار الذهب :

كلما اشتدت الأزمات أو بدت أزمة جديدة بحثت الأموال عن ملاذات أمنه نسبياً كمخزون للقيمة وبدائل للاستثمار خاصة في ظل عدم الاستقرار حيث يعتبر الذهب في سلم الاهتمامات وقت الأزمات فالتاريخ يؤكد على تصدر الذهب المشهد الاقتصادي كمحافظ للقيمة وكمنقذ من خلال الاحتياطات للدول من الازمات حيث التخوفات المستمرة على مدي الأعوام من الكساد والركود الاقتصادي العالمي و إن القلق المتنامي في البيئة المتغيرة العالمية دفع الذهب تسجيل ارقام قياسية.

إن عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية تلقي بظلالها على تقلبات الأسعار حيث خلال حرب الخليج عام 1990م ارتفعت أسعار المعدن الأصفر 6.4% وهو يدلل لجوء المستثمرين للحفاظ على قيمة مدخراتهم من خلال الذهب وبعد هجمات 16 سبتمبر/2001 زادت أسعار الذهب بنسبة 9% فيما ارتفعت الاسعار اثناء الحرب على العراق بنسبة بلغت 9.6%[xxx] .

في عام 2006 ارتفعت أسعار الذهب ووصلت 730 دولار للأونصة مع لجوء المستثمرين للسلع نتيجة ضعف الدولار وثبات أسعار النفط والأزمة السياسية حول الطموحات النووية الايرانية؛

إن المتابع لمحطات الأزمات العالمية وبالعودة للأزمة الأكثر شهرة بالتاريخ الحديث فإن الذهب بدأ اتجاهاً صعودياً واضحاً منذ منتصف عام 2007، ليكون بالقرب من مستوى 1000 دولار للأوقية في بداية العام التالي، بمكاسب تجاوزت 34 بالمائة وكان الاقتصاد العالمي بدأ في إظهار علامات على اتجاه هابط وشيك في عام 2007 قبل أن تندلع الأزمة المالية بشكل مفاجئ مع انهيار بنك "ليمان براذر" يوم 15 سبتمبر/أيلول 2008 وبعد إشهار البنك الأمريكي إفلاسه، تعرضت بعض فئات الأصول إلى خسائر قوية لتشهد "وول ستريت" أسوأ أداء أسبوعي في الأسبوع المنتهي في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2008 وذلك بعدما فقد مؤشر "داو جونز" الصناعي حوالي 18.2 بالمائة أو ما يوازي 1884 نقطة من قيمته ومع موجة بيعية كثيفة شهدها المؤشر الصناعي خسائر بأكثر من 50 بالمائة من قيمته في غضون 18 شهراً بالمقابل صعدت تقييمات أصول الملاذات الآمنة بقيادة الذهب وسندات الخزانة الأمريكية حتى بداية تنفيذ برامج تحفيز التيسير الكمي، ليكون عدم استقرار السوق هو القاعدة اليومية بالعودة إلى ذلك التوقيت[xxxi].

في عام 2009 تجاوز الذهب 1200$ للأونصة للمرة الأولي نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار وفي عام 2010 سجل مستوي جديد متجاوزاً 1230$ للأونصة بعد لجوء المستثمرين للذهب كملاذ اكثر امناً مع استمرار عدوى الديون في منطقة

اليورو في 17 سبتمبر 2010 وصل الذهب لرقم قياسي 1282 دولار للأونصة مدفوعاً بضعف الدولار والضبابية بالأداء الاقتصادي.

لقد كانت القفزة للذهب بنسبة 170% عام 2011 بعد الأزمة العالمية 2008 حيث وصلت أونصة الذهب لمستويات 1920$ وهذا يؤكد تفاعيله الذهب مع الأزمات واكتسابه قوة كبيرة، لقد كشفت الأزمات العالمية أهمية الذهب كأداه تحوط بجانب كونه ملاذاً ضد المخاطر.

إن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي في يونيو 2016 وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية العالمية زاد من التوجه للطلب على الذهب الأمر الذي انعكس ايجاباً على الأسعار ليصل لقيمة 1358 دولار للأونصة.

إن تفشي جائحة كورونا ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي فرغم قيام البنوك المركزية بإجراءات قوية لحل الأزمة الا أن الاجراءات الاحترازية بالدول أوقفت الحركة التجارة العالمية حيث لم تستطع البنوك المركزية طمأنه المستثمرين ولن تتجاوز الإجراءات والخطط التحفيزية للاقتصاد العلاج المؤقت مالم يتم التوصل للقاح لمعالجة فايروس كارونا لذا الاجراءات من البنوك المركزية الكبري لن تحل الازمة بل ستعمل على تخفيفها وان استمرارية المخاوف سيكون له أثر سلبي قوي على الاقتصاد العالمي فعلى الأرجح ستتواصل الخسائر القوية في الأسواق المالية حتي يتم التوصل للقاح لهذا الفايرس[xxxii]، الأمر الذي سينعش أسعار الذهب في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية حيث خفض نسب الفائدة واستمرارية خفضها يدعم ذلك، إن تأثير الأزمات على الأصول يعزز صدارة الذهب حيث منذ بداية عام 2020م بلغت مكاسب الذهب 17% مدعومة بحزم تحفيز للحكومات والبنوك المركزية حول العالم والاعلان عن خطط أخري مع دخول العالم موجه أخري من تفشي فايرس كارونا ،ولقد بلغت سعر الأونصة ما يقارب 2000 دولار.

الخاتمة:

إن اتجاه أغلب الدول المستقرة اقتصادياً لزيادة احتياطاتها من الذهب يعتبر مثالاً حيًا للدول الأخرى لضرورة تحويل نسبة من احتياطات البنوك المركزية من العملات والسندات لاحتياطات ذهب وقد عزز تنامي المخاوف بضعف الاقتصاد العالمي لزيادة الطلب علي الذهب خاصة أن هناك ازدياد بالطلب على الذهب بعد تكهنات تشير إلى أن السياسات والتوجهات بدفع محفزات أكبر فإن ذلك يعني طبع نقود أكثر لدعم السيولة في الأسواق والذي يظهر ضعفاً في العملة وحيث يعرف الذهب بالملاذ الآمن في الاستثمار في الأصول التي من المتوقع أن تحتفظ بقيمتها أو تزداد قيمتها اثناء اضطراب الأسواق، إن الذهب يمتلك قيمة جوهرية وهو مخزن للقيمة وتأتي جاذبية الذهب بالأساس من توقع الناس بأن قيمته سوف ترتفع ويمكن إرجاع لخصائص بأن الذهب ليس له ارتباط موجب مع أسعار الأسهم والسندات كما أن الادلة التجريبية تبين بأن أسعار الذهب لها ارتباط سالب مع أسعار الاسهم إن القيمة الجوهرية للذهب ومحدودية الانتاج ومعدلات التضخم السنوية تجعل الذهب يرتفع بشكل مستمر وفق للمؤشرات والبيانات .

ولقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

-إن وجود الأزمات الاقتصادية والمالية وتعقبها أمر لا بد منه وفقاً للدورة الاقتصادية.

-إن المتغيرات الاقتصادية وتعقدها وتشابكها أوجدت أزمات لم تكن في خطط التنبؤات المستقبلية للدول.

-إن أزمة الرهن العقاري 2008 التي تفاقمت بالولايات المتحدة التي كانت نتيجة انهيار سوق الرهون العقارية محور تغير على مستوي التحوط بالاستثمارات الاقل مخاطرة كالذهب للحفاظ على القيمة النقدية.

-إن الرأسمالية ما زالت متحكمة بالاقتصاد العالمي وأن الفكرة الراسخة بأن الأزمات أمر لا مفر منه.

–وجود أمريكا وهيمنتها على الاقتصاد العالمي يفاقم من تكرار تلك الأزمات لتفردها بالسياسات العالمية وتأثيرها على الاقتصاديات للدول.

– يمثل الذهب من أهم الاصول التي يلجأ اليها المستثمرون أوقات الازمات التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي أو العالمي وهو يرتبط بعلاقة سالبة مع أسعار الأسهم.

– هناك عوامل عديدة تؤثر على أسعار الذهب ومدي كل عامل يتعلق بظروف السوق والبيئة.

–إن تداعيات الأزمات تنعكس في كثير من الأحوال ايجاباً لصالح الملاذ الأمن الذهب .

–يمثل الذهب الملاذ الأمن للمستثمرين أوقات الازمات للحفاظ على القيمة.

–تعتبر جائحة كورونا هي المسبب الرئيس لارتفاع أسعار الذهب، والتي جعلت العوامل الأخرى توصل الأسعار الى مستويات غير مسبوقة ومن أهمها انخفاض قيمة الدولار الأميركي، وخطط التحفيز المالية والنقدية، والمعدلات المنخفضة لأسعار الفائدة.

–من المتوقع ان تعود أسعار الذهب عالميا للاستقرار بانحسار جائحة كرونا أو بظهور بعد الادوية واللقاحات الواعدة للعلاج خاصة بعد انتهاء ازمة الانتخابات الامريكية والتي اثرت كثيرا في تقلبات الصرف العالمية لاسيما أسعار البترول والذهب.

–تمثل الأزمات الاقتصادية فرصة لبعض الدول وخاصة الدول الناشئة من استثمارها لصالح اقتصادها مثل الصين في أزمة اسعار النفط.

التوصيات:–

- ضروه استثمار التكنولوجيا الرقمية في التحليل الاقتصادي لتوقع الأزمات وامكانية تجاوزها.
- تشجيع التنويع الاقتصادي لتجاوز أزمات اقتصادية للدول الريعية لاعتمادها على الايرادات النفطية
- اعادة النظر في كميات التحوط من الذهب لبعض الدول من خلال تعزيزها.
- ايجاد فرق عمل مستمرة لدراسة ادارة الأزمات واستثمار البحث العلمي في وضع الحلول المناسبة.
- تشجيع الدول على الابتكار والابداع وتحسين دور الرقابة المالية باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- الاستفادة من الدروس في الأزمات وتبعاتها لعدم تكرارها.

المصادر والمراجع:

[i] دانييل ارلوند: ترجمة عبد الأمير شمس الدين.(1992)تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم ،المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1،بيروت،لبنان،ص12.

[ii] علي سفيق الصالح بدوي.(1987).ابحاث المستشرق في تاريخ العلوم عند العرب ،عالم الفكر، المجلد التاسع، ع الأول،الكويت،ص30

[iii] https://ar.wikipedia.org/w/index.php استثمار الذهب

[iv] بن السعدي مريم.(2017).غمراني فريد، الأزمة الاقتصادية العالمية بين المسببات والتداعيات، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف– بالمسيلة، الجزائر،.

[v] فيلالي إلهام.(2018/2019) تحليل العلاقة بين سعر النفط وسعر الذهب في السوق العالمي باستخدام التكامل المشترك للفترة 20000–2017،رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر

[vi] يوجين فأرجا.(1975) أزمة النظام الرأسمالي ،ترجمة أحمد فؤاد بليغ ،بيروت،ص126.

[vii] مراحي البحري.(2017/2016،). تأثير الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1950–2015) رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر،ص4

[viii] مصطفي العبد لله، الأزمة والدورات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع 2020/10/19 مسترد http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/01/bbb1.doc

[ix] مراحي البحري، مرجع سبق ذكره، ص 5

[x] طالبي صلاح الدين.(2010/2009). تحليل الأزمة الاقتصادية العالمية "الازمة الحالية وتداعياتها حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان ،الجزائر،ص5

[xi] خميس خليل،(2016) الأزمات الاقتصادية والمالية وآثارها على مسارات التنمية ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،عدد05، ديسمبر،الجزائر،ص124

[xii] نسيمة أوكيل. (2008/2007) الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها –مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا ،أطروحة لنيل درجة الدكتوراه ،جامعة الجزائر،ص77

[xiii] نادية العقون ،(2013/2012) العولمة الاقتصادية والأزمات المالية :الوقاية والعلاج، اطروحة دكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنه ،الجزائر،ص8

[xiv] نادية العقون ،مرجع سبق ذكرة ،ص9

[xv] كمال بن موسي عبد الرحمان بن ساعد، الأزمة المالية العالمية الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري اطلاع بتاريخ 2020/10/25 مسترد http://www.enssea.net/enssea/majalat/1508.pdf

[xvi] علي كنعان، صالح العلي.(2013) مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29،ع 2، الجزائر.

[xvii] جناوي إسحاق ،بن السعدي بوبكر.(2019/2018). أثر الأزمات الاقتصادية علي التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، ص 17

[xviii] مروة أحمد.(2011) الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ص 47-50

[xix] دونالد ماشيسون.(1999)،الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مجلة التمويل والتنمية ،FMI، العدد 3،ص29

[xx] مراحي البحري، مرجع سبق ذكره، ص 20

[xxi] نبيل حشاد.(2008/10/13) الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ، اطلاع 2020/10/25 مسترد WWW .aldjazira.net

[xxii] مراحي البحري، مرجع سبق ذكره، ص 31-33-35

[xxiii] ميلود بن خيرة، سعيدة طيب.(2020). أثر جائحة فيروس كارونا (COVid-19) علي الاقتصاد العالمي، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،ص ص 10-11

xxiv سيف عبد الرزاق محمد الوتار،(2020).الآثار المتوقعة على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي(10) في ظل أزمة فيروس كورونا(دراسة تحليلية) مجلة بحوث الادارة والاقتصاد ،مجلد 2،عدد خاص2،الجزائر،ص 23

[xxv] هاني زبيدة، كيف تميز بين عيارات الذهب المختلفة، نشرت بتاريخ (2020/9/2) بتاريخ اطلاع عبر الموقع الالكتروني 2020 /10/26 https://www.almasryalyoum.com/news/details

[xxvi] فيلالي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص12

[xxvii] Rachel Harvey2011,(The Early Development of the London Gold Fixing) Alchemist issue Sixty five,P3

[xxviii] بسمان كامل جواد العرداوي.(2020).تأثير تقلبات مؤشر (VIX) في مؤشر (S&P500) وأسعار الذهب، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد 15،عدد60،ص368

[xxix] فيلالي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص14-15

[xxx] https://www.independentarabia.com/node/112831

[xxxi] سالي اسماعيل،(10/سبتمبر/2019) ذكريات الذهب في الأزمات الأخيرة.. هل نشهد مستويات قياسية جديدة، موقع مباشر السعودي، بتاريخ اطلاع 2020/10/27 https://www.mubasher.info/news/3528911

[xxxii] لماذا لم هبطت أسعار الذهب رغم تفشي فيروس الكورونا، موقع المتداول العربي تاريخ نشر ، 2020/03/18 موقع الكتروني /https://www.arabictrader.com/ar/analysis/commodities/3905

دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017

The Role of Monetary Policy Under Political Conditions And Economic Stability in Libya During The Period 1986-2017

د.علي منصورعطية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة اجدابيا.

ali1985mansour@gmail.com

أ.محمود احمد حسين/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طبرق

Mahmod_saleh2001@yahoo.com

المستخلص

هدفت الدراسة التى تحليل دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017 ، وذلك باستخدام المنهج الاحصائي في بناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا والمنهج التحليلي والقياسي في التعرف على الآثار المتوقعة لكل من عرض النقود والمتغير الوهمي الذي يعكس حالة عدم الاستقرار السياسي، واظهرت النتائج ان السياسة النقدية تلعب دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الا ان الظروف السياسية أسهمت في عرقلة الاستقرار الاقتصادي، كما اوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية والتأكيد على استقلالية الاقتصاد عن الاستخدامات السياسية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، اهداف السياسة الاقتصادية، التكامل المشترك، السلاسل الزمنية، عرض النقود

Abstract:

The study aimed to analyze the role of monetary policy Under Political Conditions and political stability in achieving economic stability in Libya during the period 1986-2017, the statistical model is used to build the index of microeconomic stability in Libya and econometrics and analytical model is also used to identify the expected effects of money supply and the dummy variable that represents (the state of Political instability), and the results showed that monetary policy plays a role in achieving economic stability, but political conditions have contributed to impeding economic stability. The study also recommended the necessity of coordination between economic policies , and the emphasis on the independence of the economy from political uses.

Key words: monetary policy, objectives of economic policy, integration, money supply, Time Series Models,

JEL: E5,E0,P0,C22,C20

المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية المهمة والتي بدونها يصعب تحقيق إحداث التوازن و الاستقرار الاقتصادي في بلد ما, لما لها من قدرة علي السيطرة علي النقود التي تعتبر احد أهم المتغيرات الاقتصادية, ولم تشهد السياسة النقدية في ليبيا تحسنا واضح وكذلك لم تؤدي الدور المطلوب منها, السبب في ذلك يعود إلي الظروف الصعبة التي تشهدها ليبيا علي مستوي السياسي و الاقتصادي، حيث ساهمت الظروف السياسية في إضعاف دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

حيث ينظر الي السياسة النقدية علي أنها احديسياسات الاقتصاد الكلي لإدارة الطلب و المحافظة علي استقرار المستوي العام للاسعار ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية وعلي رأسها البنك المركزي كأعلي سلطة نقدية المساهمة في علاج الاختلالات الاقتصادية علي المستوي الداخلي و الخارجي, والعمل علي زيادة قدرة الاقتصاد الليبي علي مواجهة التحديات الاقتصادية . وخاصة بعد ما شهد الاقتصاد الليبي تحولات ما بعد سنة 2005 وخاصة بعد صدور قانون رقم (1) لسنة 2005 بشان المصارف , وقد جاء هذا القانون ليكرس الاستقلالية المؤسسية و الوظيفية لمصرف ليبيا المركزي وأعطى مجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في اتخاذ القرارات بما ينسجم مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

يواجة الاقتصاد الليبي موجة من التقلبات والازمات الاقتصادية بسبب الاوضاع السياسية والحروب التى مر بها، بالاضافة الى صعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بسبب ضعف فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وبناء على ذلك تكمن مشكلة الدراسة، في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي: ماهو دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017؟ وينبثق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية كما يلي:

1- ما العلاقة بين كل من السياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في النظرية الاقتصادية؟
2- ما أهم اتجاهات تطورمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا في فترة الدراسة؟
3- ماطبيعة دوركل من عرض النقود والظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من جانبين حيث من ناحية دور السياسة النقدية في ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بأبعاده الرئيسية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي - والتضخم - والتشغيل - وميزان المدفوعات) في إطار الجدل الفكري بين المدارس الاقتصادية حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتختلف تلك الرؤى بين اتجاه عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي تبناه أنصار اقتصاد السوق، والذين يعتقدون في قدرة وكفاءة الجهاز السعري وآليات السوق الحرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهو الاتجاه الذي تبنته المدارس الكلاسيكية والنقدية والتوقعات الرشيدة، والاتجاه الأخر وهو تدخل الدولة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطبيق السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية وغيرها) من ناحية، فضلاً عن الجدل الدائر بين الاتجاهين المذكورين حول تحديد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي.

وتظهر بوضوح الأهمية العلمية للدراسة أيضا بالنظر إلى الاختلاف بين طبيعة الأثر عرض النقود علي أحد مكونات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والنمو الاقتصادي وفقاً لأسلوب تمويل التوسع في عرض النقود عن طريق الاصدار او الاقتراض.

كما تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية بالنظر إلى حالة الدولة الليبية في التركيز على أهمية السياسة النقدية وظروف الاستقرار السياسي بوجه عام وعرض النقود بوجه خاص باعتبارها إحدى السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي بأبعاده الرئيسة، وارتباط عرض النقود بسياسات مصرف ليبيا المركزي باعتباره المصدر الأول لتمويل الحكومات، ومن ثم تعرض حجم النقود للتقلب ارتفاعاً وانخفاضاً مع الظروف السياسية والاقتصادية، الأمر الذي يؤثر على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

- **أن السياسة النقدية و الظروف السياسية تتباين قدرتهمافي تحقيق الاسقرار الاقتصادي تبعا لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية في الاقتصاد الليبي في الأجل الطويل :**
  - **يساهم عرض النقود في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.**
  - **يتأثر مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بالظروف السياسية والحروب.**

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة أساسية تحليل وقياس دور السياسة النقدية وظروف الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- تحديد صياغة الإطار النظري للعلاقة بين السياسية النقدية مع الاستقرار الاقتصادي.
2- بناء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.
3- قياس وتحليل دور عرض النقود وظروف الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة قد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج التحليلي والمنهج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد تم استخدام المنهج المشار إليه أولاً لتحليل اتجاهات وبناء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

كماتم استخدام المنهج القياسي لدراسة دورعرض النقود و و ظروف الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تطبيق نماذج الإبطاء المتأخرة. (حيث تمثلت الخطوة الأولى في إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة) محل الدراسة قبل البدء في تنفيذ النموذج وذلك لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف. وطبقا لنتائج اختبارات السكون تم استخدام نموذج الإبطاء (الموزعة)المتأخرة زمنية (ARDL)، حيث تم تقدير معالم الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات في النماذج القياسية المقدرة بالدراسة، كما تم تقدير هذه النماذج بوجود فترات إبطاء للمتغير المستقل لفترة زمنية المختارة من الأسلوب نفسه، وذلك نظرا لامتداد تأثير المتغيرات المستقلة التي تم تناولها في الدراسة على المتغير التابع لسنوات متتالية، وقد تم إدخال المتغير الوهمي في المرحلة الثانية من الفترة التي تناولتها الدراسة لتعكس-

الظروف السياسية والحروب في ليبيا - حالة الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا- تقسيم هذه المرحلة إلى ما قبل أحداث 2011، وما بعدها. وقد تم الاستعانة بالبيانات المتاحة بالعديد من المصادر منها مصرف ليبيا المركزي والبنك الدولي وبيانات الأمم المتحدة بالإضافة إلى ما تم حصره من الدراسات والرسائل والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

قامت دراسة (Burstein, Ariel, et, 2002): بدراسة سلوك التضخم خلال الفترة ما بعد عام1990ملبعض الدول المنتجة (كوريا والمكسيك)حيث تتبعت الدراسة التضخم من خلال البيانات السنوية ومن أبرز النتائج أن للتضخم علاقة مع تخفيض قيمة العملة، وتوصلت أيضاً أن السبب الرئيس للزيادة في معدلات التضخم هو تكاليف التوزيع والاستبدال للسلع المحلية وأن الواردات الخارجية أقل جودة من بعض السلع المحلية ولكن تتأثر معدلات التضخم عند تخفيض قيمة العملة المحلية، وتوصلت الدراسة الى نتائج تشير إلى التضخم في المقام الأول ظاهرة نقدية، وأظهرت أن سعر الصرف والأسعارالأجنبية، وشروط التجارة تعتبر الأساس في تحديد التضخم في الأجل الطويل، بينما نمو عرض النقود، والتغيرات في معدل الفائدة على أذون الخزانة من المحددات الهامة للتضخم في الأجل القصير.

قدمت دراسة (Ahmad Abdallah Hamid,2005) :من خلال الإطار التحليلي للمحددات الرئيسة للتضخم في السودان، وذلك خلال الفترة 1982-2002 حيث قامت باشتقاق المرونة السعرية للناتج، وذلك من خلال العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلى الإجمالي وباستخدام البيانات الخاصة بالمستوى العام للأسعار وعرض النقود، وسرعة دوران النقود، وتقسيم فترة الدراسة لفترتين : الفترة الأولى 1982-1996م والتي شهدت معدلات نمو عرض النقود مرتفعة بمتوسط وصل 86% بالمقارنة بمتوسط معدل نمو عرض نقود وصل 30% خلال الفترة 1997م-2002م، وكانت نتائج الدراسة تشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في الفترة من عرض النقود، وأيضا أظهرت النتائج أن المرونة السعرية للناتج كانت موجبة ومرتفعة وصلت 9.38%مما يدل على أن النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان مصحوب نسبيا بمعدلات عالية من العرض النقدي التي تسببت في التضخم، وهذا يعنى أن التضخم في السودان يعتبر في الأساس ظاهرة نقدية.

توصلت دراسة (رشا عبدالعزيز، 2011) إلى نتيجة مفادها أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يمثل أحد الأهداف الأساسية التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها.ويمثل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي منظومة متعددة العناصر ومتشابكة الأبعاد، إذ يشير إلى تحقيق توليفة من التوازن الداخلي والخارجي تتضمن تحقيق الاستقرار النقدي والحقيقي واستقرار الأسواق المالية بالإضافة إلى وجود معدلات دين عام مستقرة ومعدلات صرف تنافسية. ويقوم تحقيق هذا الاستقرار على الإدارة الكفء لمجموعة من المتغيرات التي تعد بمثابة مؤشرات تعكس مدى التحقق الاقتصادي لأي دولة. وغالباً ما تسعى معظم الحكومات إلى تحقيقه من خلال وضع سياسات وبرامج الاستقرار الاقتصادي. وفي سبيل تحقيق الأهداف المرتبطة بالاستقرار من قبل السياسات المختلفة فإنه لا بد من الإشارة إلى أهمية التنسيق بين عمل السياسات الاقتصادية وبعضها البعض.

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت دراسة (سامي السيد وآخرون، 2013) بتحليل تطور مؤشرات الاقتصاد الكلى للاقتصاد المصري خلال الفترة (1975 -2011) وبحث أثر هذا التطور على أداء النشاط الاقتصادي لمصر فضلاً عن بناء رقم قياسي للتعبير عن الاستقرار الاقتصادي الكلى وبحث ارتباطه بمعدلات النمو الاقتصادي. وقامت الدراسة بحساب معامل الارتباط بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلى ومعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وكذلك اختبار وجود علاقة سببية بينهما من خلال تطبيق اختبار جرنجر للسببية وتوصلت الدراسة إلى أن اتجاه السببية يسير في الاتجاهين وإن كانت

درجة تأثير الاستقرار الاقتصادي على النمو الاقتصادي أكثر قوة. واستخلصت الدراسة أن هناك علاقة عكسية قوية بين المتغيرين مما يؤكد الآثار السلبية لتزايد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلى على النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

وفي دراسة (ملكية مسعودي ،2015) بعنوان البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي – التنبؤ بالمواءمة بين التضخم والقدرة الشرائية – دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا التي اعتمدت على منهج المقارنة بين سياسات البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر وفرنسا، حيث أظهرت النتائج تميز دور البنوك المركزية بالديناميكية، من خلال تطبيق السياسة النقدية التوسعية أو السياسة النقدية الانكماشية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، وذلك الاستقرار يتحقق من خلال استقلالية البنك المركزي التي تعتبر إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن سياسة نقدية فعالة وذلك للمحافظة على معدلات تضخم عند مستويات متدنية، وذلك المحافظة على القدرة الشرائية.

هدفت (بهلول، لطيفة,2019) الي تعريف مشكلة التضخم وتاثيره علي مختلف المتغيرات الاقتصادية حيث تم في هذا الدراسة التعرض الي ادوات السياسة النقدية التي انتهجتها ليبيا لمكافحة التضخم من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وابراز اهمية السياسة النقدية في ليبيا و دورها في معالجة التضخم حيث خلصت الدراسة الي انه لايمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الا بالتنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية و ان السياسة النقدية هي احد اهو السياسات التي تساهم في مكافحة التضخم و بالتالي الوصول الي الاستقرار الاقتصادي.

ولتحقيق اهداف الدراسة فقد تم تقسم الدراسة الى:

أولا:الاستقرار الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية.

ثانيا: تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986- 2017).

ثالثاً: تحليل وقياس دور عرض النقود وظروف الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.

أولا: الاستقرار الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية:

الاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً للسياسة النقدية وإنما هدفاً للسياسات الاقتصادية الكلية، ومن هنا يتعين على مخططو السياسات أن يتدخلو لاتخاذ إجراءات من شانها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع(القصاص، محمود على، 1995، ص: 31).

ولتفسير مفهوم الاستقرار الاقتصاديعند ابرزالمدارس الاقتصادية سوف يتم تناوله من خلال اتجاهين رئيسين هما انصار (عدم تدخل الدولة) و(انصار تدخل الدولة).

أ- الاستقرارالاقتصادي عند (انصارعدم تدخل الدولة)

اتجه معظم المتخصصون في الاقتصاد الكلي في السنوات التاليه للكساد الكبير الذي حدث في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي لتحديد مفهوم للاستقرار الاقتصادي، وذلك وفقاً للاختلاف في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول المتقدمة والنامية.

حيث عرف أنصار هذا الاتجاه بالمحافظين لاعتقادهم بكفاءة اقتصاد السوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إن دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لن يتسم بالكفاءة والفاعلية وأن أي تدخل للدولة لن يؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

1 : المدرسة النقدية :

لقد كان لآراء وأفكار الاقتصاديين وأبرزهم ميلتون فريدمان، فرانك نايت، كاجان وآخرون دوراً في صياغة وتشكيل ما سمى بالمدرسة النقدية في الولايات المتحدة والتي عرفت بمدرسة شيكاغو.

وبصورة عامة فإن هذه المدرسة تتبنى الدعوى إلى الأفكار والسياسات الاقتصادية التالية:

- إعطاء التطورات النقدية والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرارالاقتصادي حيث يؤكد النقديون على وجود علاقة قوية بين التقلبات في العرض النقدي والتقلبات في مستويات الدخل القومي (زردق، أحمد، وآخرون،بدون سنة نشر، ص 107).
- كما يطالب النقديون بدور محدود ومناسب لتدخل الدولة في النشاط الاقتصاديحيث يعتقدون أن محدودية تدخل الدولة شرط ضروري لتحقيق الاستقرارالاقتصادي.

حيث إن توفير إطار مستقر للنشاط الاقتصادي بدون تدخل الدولة يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواء كانت احتكارات المؤسسات الكبيرة والنقابات العمالية؛ لأن هذه الاحتكارات تعوق وتعطل حرية وآلية السوق(Lim, Joseph,1987,p;46).

- **رؤية النقديين لتحقيق الاستقرارالاقتصادي:**

يرى النقديون (فريدمان) أن الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما تطبق القواعد والسياسات التالية:

1- ثبات معدل نمو العرض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج القومي(هاشم، مصطفي عبدالوؤف، 2010، ص ص: 84-85).

2- التوازن الدورى لموازنة الدولة أي توازن موازنة الدولة خلال الدورة الاقتصادية ففي أوقات الرواج الاقتصادي يكون هناك فائض في ميزانية الدولة يغطى عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي(علوان، نادية حسين، 2015، ص ص:53-54).

2: مدرسة التوقعات الرشيدة (الكلاسيكية الجديدة):

يمثل الاقتصادي روبرت لوكس والاقتصادي توماس سارجنت أبرز مفكري مدرسة التوقعات الرشيدة والتي تمثل امتدادا فكريا للآراء الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية،ونتيجة لهذا التواصل الفكري بين المدرستين فقد عرف هؤلاء بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

تستند آراء هذه المدرسة على أهمية دور التوقعات الرشيدة على المتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تفترض هذه المدرسة كفاءة توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء أكانتمستهلكين أم منتجين، (عمالا، أم رجال أعمال). فإذا كان التغير في السياسة المالية والنقدية متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية فإن مستوى الإنتاج والتوظف لن يتأثر بتلك السياسات،أي أن تلك السياسات لن تكون فعالة في التأثير على مستويات الإنتاج والتوظيف وأن عدم فاعلية تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتناقض مع آراء الكينزيين والنقديين على السواء اما إذا كانت غير متوقعة فسوف يحدث العكس(هاشم، مصطفي عبدالروؤف، 2010، ص ص: 87-88).

رؤية الكلاسيك الجدد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

لتقليل هذه التقلبات ينصح أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة بتطبيق قواعد أساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها أهمها اجراء تغيرات حاسمة ولمرة واحدة في معالجة القضايا المختلفة لضمان نتائج اقتصادية حميدة، أي اجراء تغييراً شاملاً وليس جزئياً على صعيد الأنظمة المعنية والسياسات الاقتصادية المالية والنقدية وهي نفس الوصفة التي اقترحها النقديون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي(زكي، رمزي، 1997، ص:186) .

ب- **الاستقرار الاقتصادي عند (انصار تدخل الدولة):**

اعتقد أنصار تدخل الدولة بأهمية دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال قيام الحومة بتطبيق سياسات مالية ونقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الهامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى عكس آراء الاقتصاديين المحافظين، اعتقد انصار تدخل الدولة ان نظام السوق، حتى في دولة ذات أسواق مالية متقدمة،لايسفر عن وجود مستوى عالى من التوظف، أو استقرار في مستوى الأسعار، أو تحقيق معدل نمو اقتصادي يكون مقبولاً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، أو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات. ومن هنا يصبح وجود الدولة أمراً بالغ الأهمية لتأمين تحقيق هذه الأهداف.

1 : المدرسة الكينزية:

يعتبر الاقتصادي البريطاني اللورد كينز مؤسس هذه المدرسة حيث تركز المدرسة الكينزية بصورة عامة على أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي،حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي. بعبارة أخرى فإن التقلبات في قرارات الإنفاق للقطاع الخاص في مجال الاستثمار تؤدى إلى حدوث تقلبات في الدخل القومي، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي وليس العكس كما يعتقد النقديون(عبدالحميد، عبدالمطلب،2013، ص ص: 54-56).

كما يؤكد الكنيزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتى من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم، ويؤكد أيضا أنصار المدرسة الكينزية على أهمية دور الدولة في تسريع عمليات النمو والتقدم وأن قوى السوق وحدها لن تكون فعالة في تحقيق ذلك (السعيد، السيد فراج،2003، ص ص: 85-86).

- رؤية الكينزيين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

كان كينز في مقدمة الداعين – في بريطانيا – إلى أن الإنفاق العام كوسيلة للقضاء على الكساد. ففي عام 1933 ركز في كتابه The Means to Prosperityعلى أن الإنفاق على الأعمال العامة من شأنه أن يرفع مستوى التشغيل ليس فقط بشكل مباشر، ولكن أيضاً – وبدرجة أكبر – بشكل غير مباشر. كما انتقد الكينزيون الوصفة التي اقترحها النقديون لتحقيق الاستقرار فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي، بالإضافة إلى ذلك فإن اتجاه العلاقة السببية[1] بين العرض النقدي والدخل القومي ليس كما يراه النقديون(سليمان، سلوى،1989، ص ص: 165-166).

ومع هذا فإن الكينزيين الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يمكن أن يتخذ أحد أسلوبين هما:

- أسلوب التغذية المرتدة:

[1](والجدير بالذكر: أنّ العلاقة السببية في نظر المدرسة الكينزية هي أن تقلبات الدخل القومي تسبب تقلبات العرض النقدي وليس العكس وهذه العلاقة تعنى أن دور العوامل غير النقدية مهم في الاستقرار الاقتصادي.

هو أسلوب يتميز بالثبات والجمود حيث يمثل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية والحالة التي يمر بها الاقتصاد، وطبقاً لهذا الأسلوب يتم أولا تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعى التدخل الحكومي[2].

- أسلوب السياسات التغييرية (المرنة):

وهو الأسلوب الأكثر شيوعا في الاستخدام حيث يحدد حجم واتجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد على ضوء المؤشرات الاقتصادية الهامة كمعدل التضخم والبطالة وميزان المدفوعات والمؤشرات والعوامل السياسية.

وبصورة عامة فإن المدرسة الكينزية تركز على سياسات الطلب الكلى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ووفقا لهذه المدرسة فإن الوصفة المقترحة لمعالجة مشكلتي التضخم والبطالة تكمن في تطبيق سياسيات مالية ونقدية تتسم بالمرونه.

إن تطبيق تلك السياسات ستكون ذات فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تدخل الحكومة.لقد اعتبرت محصلة تلك الآراء والأفكار للاقتصادي البريطاني اللورد كينز بمثابة ثورة جديدة في عالم الاقتصاد الرأسمالي(**Ocampo, Jose Antonio,2005, p1-2**).

2: المدرسة الهيكلية:

تبلورت أراء ومفاهيم المدرسة الهيكلية على يد عدد من اقتصادى أمريكا اللاتينية منذ الخمسينات حينما تعرضت العديد من دول أمريكا اللاتينية لضغوط تضخمية.

وتقدم هذه المدرسة تفسيرا مغايرا للمدرسة النقدية فيما يتعلق بتشخيص الأزمة الاقتصادية التي تعانى منها الدول النامية.حيث إنّ الأزمة التي تعانى منها البلدان النامية لا ترجع وفقاً لهذه المدرسة إلى وجود فائض الطلب الكلى الذي يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وإنما يرجع إلى وجود ضعف في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بمعنى نقص في جانب العرض الكلى من الاقتصاد(زكي، رمزي، 1980، ص ص:2-3).

- رؤية المدرسة الهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية في نظر الهيكليين لا تعُزى إلى العوامل النقدية أو السياسات النقدية والمالية الخاصة وإنما ترجع إلى اختلالات هيكلية تحتاج فترة زمنية أطول لمعالجتها. وبناءً على ذلك فإن الهيكليين يرون أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكمُن في مزيد من الاستثمارات، وذلك يعنى المزيد من السياسات الاقتصادية التوسعية.

إن معظم محاولات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ترتكز على تخفيض الإنفاق العام من أجل تحقيق توازن الموازنة ولكن يجب تعبئة الموارد لتمويل الأغراض التنموية العامة حتى تمكن من زيادة جانب العوائد، فالاقتراض العام المحلي والأجنبي يمكن أن يملأ بعض فجوات المدخرات، وأن فرض الضرائب له أغراض تقليدية في الدول النامية(العناني، رضوان، 2015، ص: 107) ، وذلك يعني ان المدرسة ترى ان تدخل الدولة في الاقتصاد امر ضرورى لتعديل مسارات الاقتصاد ومعالجة الاختلالات مع إعطاء دور حيوي للقطاع الخاص في تنشيط وتقرير مستويات الإنتاج وكذلك معالجة فائض الطلب أو انخفاضه، وتحليل القطاعات الاقتصادية بغرض الوقوف على مستويات الكفاءة وتوجيه الموارد نحو التخصيص الأمثل لاستخداماتها في العمليات الإنتاجية.

يتضح مما تقدم أن السياسة النقديةتلعب دوراً مهماً وأساسياً في عملية الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية والمساهمة في التأثير المباشر والغير مباشر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

(2) فمثلا إذا ارتفع معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل المقبول يكون العلاج في هذه الحالة هو زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنسبة 1%. لكن تطبيق ذلك الأسلوب يعتبر غير عملي لصعوبة تحديده بدقة وجموده من ناحية أخرى.

الكلي، وأن أهم وظيفة واجبة على السياسة النقدية في ظل الظروف المختلفة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة (1986- 2017):

يُعتبر عرض النقودمن أهم أدوات السياسة النقدية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز علي الاستثمار، كما يساهم التحكم في عرض النقود في تحقيق مستويات مستقرة للاسعار (التضخم) ويساهم ايضاً في زيادة النمو الاقتصادي، والرفع من مستويات التشغيل،وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال تصميم مؤشر الاستقرار الاقتصادي للدول النامية، وقد جمعها الاقتصادي Nicolas Kaldor 1908-1986في أربعة أهداف نهائية ضمن مايسمي بالمربع السحري والتي تتمثل في(ضيف، احمد، 2015)، ص 207):

- النمو الاقتصادي
- التشغيل الكامل
- التضخم
- توازن ميزان المدفوعات

وقد أوضح "كينز" أن أي استقرار اقتصادي يتحقق من خلال مستوى عال من النشاط الاقتصادي، بينما أكد (N.Kaldor,1971)أن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة إذا كانت مساحة المربع أكبر من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من تلك الأهداف، وإن كان من الصعب أن يتم تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد.

أ- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا

من خلال التحليل السابق يمكن معرفة دور السياسة النقدية والاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حسب المربع السحري لكالدور، ويساعد على الفهم الدقيق لأهم الأثار التي يمكن أن تترتب على تغير السياسة النقديةوالاستقرار السياسي على مؤشرات الاستقرار وذلك بالاعتماد على التحليل والقياس السابق بإضافة فترات إبطاء على النموذج وفقاً لنموذج ARDL.

ولرسم المربع السحري لكالدور فقد تم الاعتماد على بيانات الجدول (1)والذى يوضح تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادى خلال الفترة الأولى (1986- 2000) والفترة الثانية (2001 – 2017) وذلك بالاعتماد علي المتغيرات التالية: {النمو الاقتصادي (ويعكسه الناتج المحلي الإجمالي بأسعاره الثابتة لعام 2010)، التشغيل الكامل (ويعكسه معدل البطالة)، استقرار المستوى العام للأسعار (ويعكسه معدل التضخم)، التوازن الخارجي (ويعكسه رصيد الميزان التجاري)}.

جدول (1) تطور معدلات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي في الفترة (1986- 2017)

السنة	النمو الاقتصادي	البطالة	التضخم	الميزان التجاري
1986	-11.35	3.7	13.38	-0.25
1991	15.66	19.12	21.7	-0.29
1996	2.13	19.41	14	1.74

السنة	النمو الاقتصادي	البطالة	التضخم	الميزان التجاري
1997	5.21	19.38	13.59	2.19
1998	-3.55	19.35	13.72	-0.31
1999	0.75	19.34	13.59	2.86
2000	2.34	20.81	7.09	7.5
متوسط الفترة الاولي	**0.55**	**16.82**	**15.05**	**0.88**
2001	0.51	19.26	1.16	4.53
2007	5.09	18.87	16.21	30.34
2010	4.32	18.39	12.46	16.43
2011	-61.27	17.13	25.9	2.41
2015	-10.2	19.21	19.84	-0.07
2016	0.40	18.48	15.9	0.08
2017	0.38	18.35	18.5	0.08
متوسط الفترة الثانية	**2.27**	**18.81**	**9.83**	**11.36**

المصدر: جمعت وحسبت من : بيانات الأمم المتحدة، البنك الدولي، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ليبيا، مصرف ليبيا المركزي.

يوضح الشكل البياني (1)المربع السحري للفترة الأولي (1986 –2000) والفترة الثانية (2001 – 2017)، حيث يتضح أن المربع السحري خلال الفترة الثانية (2001-2017) أكبر من المربع السحري خلال الفترة الأولى وذلك يعني أن وضع الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الثانية كان أفضل من الفترة الأولى من فترة الدراسة بالرغم من توافر الاستقرار السياسي في الفترة الاولى، ويعزى ذلك الامر للتغيرات الهيكلية التى حدثت بعد عام 2001 خاصة في السياسية النقدية ومنح استقلالية للمصرف المركزي عام 2005.

شكل (1) المربع السحري للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986 -2017[3]

[3]تم رسم المربع باستخدام برنامج excel2010

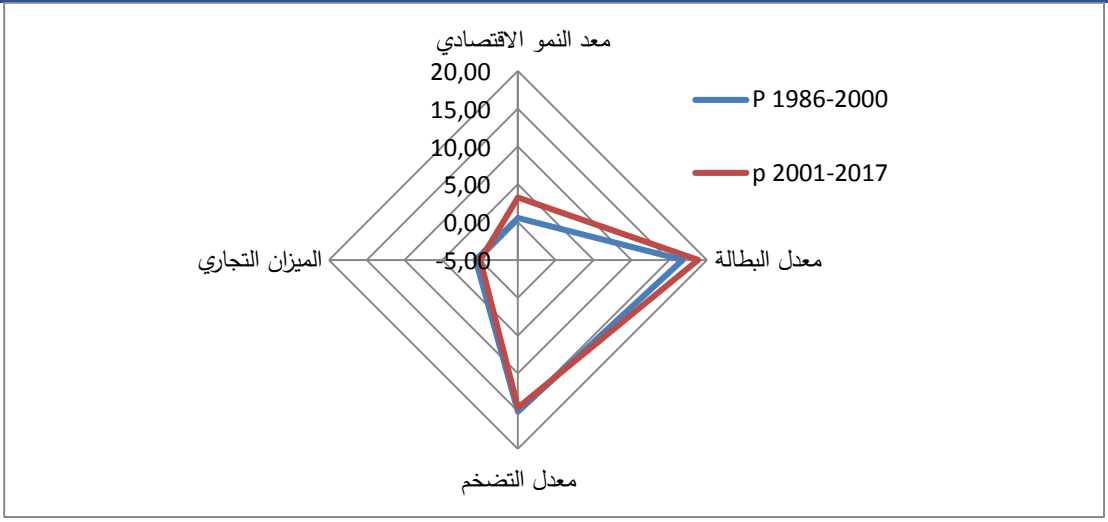

ب - بناء مؤشرالاستقرارالاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017):

ولقياس العلاقة بين عرض النقود والاستقرار الاقتصادي فقد تم استخدام نموذجقياسي اعتماداً على عدد من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية[4]والتي تتمثل في:

(1) معدل نمو مستقر.
(2) البطالة.
(3) التضخم.
(4) ميزان المدفوعات.

وفى الجزء التالى يتم بناء رقم قياسي يُعبر عن الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الليبي، وربط العلاقة بين الرقم القياسي للاستقرار الاقتصادي وعرض النقودبمفهومه الواسع والاستقرار السياسي، وهذا يُعد دليلاً غير مباشر للعلاقة بين المؤشرات المختلفة للاستقرار الاقتصادي والسياسي والسياسة النقدية.

وقد استندت الدراسة فى بناء الرقم القياسى للاستقرار الاقتصادى علي المنهجية المتبعة في بناء مؤشر التنمية البشرية (UNDP,1992, pp:1-216) اعتماداً على المؤشرات الاقتصادية السابق ذكرها. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المؤشرات الاقتصادية الكلية ليس لها نفس وحدات القياس لذا وجب التغلب على هذه المشكلة، وتشمل هذه المنهجية خطوات تضمن حلا لتلك المشكلة وذلك على النحو التالي:

- بناء الرقم القياسي الجزئي لكل مؤشر على حدة:

في هذا الجزء من الدراسة تم تصميم رقم قياسي لقياس الاستقرار الاقتصادي الليبي باستخدام المتغيرات السابق الإشارة إليها لكل متغير على حدة وذلك وفقا للصيغة الآتية :

$$I_t=(X_t - X_{min}) /(X_{max}- X_{min})$$

I_t : تشير إلي الرقم القياسي الخاص بكل مؤشر.

X_t : تشير إلي القيمة الفعلية للمؤشر عبر الزمن t.

(4) للمزيد انظر :

- رمزي زكي، **الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر**.
- Montiel peter &serven, luis.**''Macroeconomic stability in Developing Countries : How Much is enough''**

X_{max} : القيمة القصوى للمؤشر خلال فترة الدراسة.

X_{min} : القيمة الدنيا للمؤشر خلال فترة الدراسة.

وجميع قيم هذه الأرقام القياسية تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح.

وذلك من خلال أخذ المتوسط البسيط لجميع الأرقام القياسية الجزئية لجميع المؤشرات عند النقاط الزمنية المختلفة لفترة الدراسة، وذلك استناداً على المنهجية السابق الإشارة إليها. وتنحصر قيمة ذلك المؤشر أيضاً بين (الصفر والواحد الصحيح). وكلما اقتربت قيمة هذا الرقم القياسي من الواحد الصحيح دل ذلك على تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي نتيجة لتزايد الفروق بين القيم القصوى والقيم الدنيا للمتغيرات المستخدمة وهذا يشير إلى تزايد درجة التقلب وعدم الاستقرار لهذه المتغيرات، في حين كلما اقتربت قيمة هذه المتغيرات من الصفر دل ذلك علي تزايد درجة الاستقرار الاقتصادي الكلي مع انخفاض الفجوة بين القيم القصوى والدنيا للمتغيرات مما يشير إلى انخفاض درجة التقلب لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

جدول (2) تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ليبيا للفترة 1986-2017

السنة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للنمو الاقتصادي	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للبطالة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للتضخم	مؤشر الاستقرار الاقتصادي لميزان التجاري	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
1986	0.27	0	0.51	0.07	0.21
1987	0.25	0.01	0.55	0.03	0.21
1988	0.37	0.42	0.5	0	0.32
1989	0.37	0.86	0.56	0.03	0.46
1990	0.35	1	0.41	0.16	0.48
1991	0.41	0.9	0.84	0.07	0.56
1992	0.31	0.91	0.75	0.13	0.53
1993	0.31	0.91	0.67	0.02	0.48
1994	0.34	0.9	0.8	0.08	0.53
1995	0.32	0.92	0.71	0.16	0.52
1996	0.34	0.92	0.54	0.13	0.48
1997	0.36	0.92	0.52	0.14	0.49
1998	0.31	0.91	0.53	0.07	0.46
1999	0.33	0.91	0.52	0.16	0.48
2000	0.34	1	0.27	0.31	0.48
2001	0.33	0.91	0.04	0.22	0.37
2002	0.32	0.91	0	0.12	0.34
2003	0.4	0.92	0.3	0.28	0.48
2004	0.35	0.91	0.43	0.31	0.5

السنة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للنمو الاقتصادي	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للبطالة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي للتضخم	مؤشر الاستقرار الاقتصادي لميزان التجاري	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
2005	0.38	0.91	0.49	0.67	0.61
2006	0.37	0.89	0.44	0.85	0.64
2007	0.36	0.89	0.62	1	0.72
2008	0.41	0.88	0.79	0.95	0.75
2009	0.33	0.86	0.48	0.39	0.51
2010	0.35	0.86	0.48	0.58	0.57
2011	0	0.78	1	0.15	0.48
2012	1	0.91	0.62	0.6	0.78
2013	0.05	0.91	0.48	0.08	0.38
2014	0.2	0.91	0.48	0.08	0.42
2015	0.27	0.91	0.76	0.08	0.51
2016	0.40	0.86	1.00	0.08	0.58
2017	0.38	0.86	1.10	0.08	0.60

المصدر: تم تقديرها من بيانات www.un.org.com

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Excel2010

ثالثاً : تحليل وقياس دور عرض النقود وظروف الاستقرار السياسي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة ماهودورالسياسة النقدية فى ظل الظروف السياسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال فترة الدراسة؟ وذلك من خلال قياس أثرعرض النقود والمتغير الوهمي الذي يعبر عن (عدم الاستقرار السياسي) على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في ليبيا.فضلا عن اختبار فروض الدراسة.

أ- توصيف النموذج واختبارات السكون :

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (تحليل وقياس دور السياسية النقدية والاستقرار السياسيفي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي) حيث تستند إلى العلاقة الدالية الآتية إلى أنه تم تقدير هذه العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة(عرض النقود- المتغير الوهمي) وبين مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية وذلك لتحقيق الغرض من الدراسة وتحقيق الهدف منها. والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$y_t = b_0 + b_1 x_t + D + u$$

حيث:

(y_t) : يمثل المتغير التابع لقيم (مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي) في السنة t.

(b_0) : هي ثابت الدالة.

(b_1) : هي ميل الدالة، والتي تعبر عن المرونة وتعكس علاقة الانحدار بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

(x_t) : تمثل المتغير المستقل عرض النقود فترات الإبطاء.

(D): المتغير الوهمي لفترة الأحداث2011.(الظروف السياسية والحروب).

(u) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير العديد من النماذج لنفس المتغيرات المستقلة والتابعة على أساس وجود فترات إبطاء سنهبحسب اختيار النموذج لفترات الابطاء المناسبة $(t-1), (t-2), (t-3)$ باستخدام **نماذج ذات فترات تباطؤ محددة(الفاخري، محمود، 2016، ص : 354)** ذلك لأن قيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تتأثر بحجم عرض النقود في سنوات سابقة.

1- وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

الهدف من الدراسة البحث عن التأثيرالمتوقع لعرض النقود بمعناه الواسعوالاستقرار السياسي على أهداف الاستقرار الاقتصادي مجمعة، والتي تتمثل فيأربعة أهداف وبالتالي يمكناجمال معطيات الدراسة بالجدول في المتغيرات الخاصة بالقياس،بالجدول رقم (2):

المتغيرالمستقل :

- السياسية النقدية وأعتمد فيذلك على النقود بمعناه الواسع (M2).
- المتغير الوهمي الذي يُعبر عن فترة ما بعد أحداث 2011(Dummy).

المتغيرالتابع :

- الاستقرار الاقتصادي وتم الاعتماد على مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي (ECO-INDX)

2- اختبار السكون :

إنّ النتائج التي تم التوصل اليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج العلاقة بين السياسية النقديةوالاستقرار الاقتصادي الكلي للفترة (1986-2017) كانت على النحو الاتي:

الجدول (3)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار(ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017)

ل الأول	توى	ر

		In			In	
	(1.0	(0.9	(1.0	(0.03	(0.01	(0.0
ECON-I	(0.01	(0.04	(0.7	(0.00	(0.00	(0.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية لعرض النقود بمعناها الواسع (M2) قد استقرت في الفرق الاول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت - الحد الثابت مع إتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الإتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (3) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

أما السلاسل الزمنية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي (ECON-INDX) فقد استقرت عند المستوى بصيغ (الحد الثابت، الحد الثابت مع إتجاه زمني) واستقرت أيضاً عند الفرق الأول مستقرة عند احتمالية (5%) وبالصيغ الثلاث، وبذلك أصبحت السلاسل الزمنية للمتغيرات عرض النقود (M2) ومؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي (ECON-INDX) مستقرة (ساكنه) أي (I(0)).

1- الدلالة الإحصائية للنموذج :

بدراسة وتحليل العلاقة بينعرض النقود والاستقرار السياسي ومؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل تبين وجود علاقة تكامل مشترك[5] بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4) اختبار التكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	24.09117	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

وقعت عند قيمة اكبر من الحد الأعلى والحد الأدنى ففي هذه الحالة تكون النتيجة F-Statistic) وجدير بالذكر أن قيمة 5(محسومة.

	Finite Sample: n=35		28	Actual Sample Size
3.623	2.845	10%		
4.335	3.478	5%		
6.028	4.948	1%		
	Finite Sample: n=30			
3.695	2.915	10%		
4.428	3.538	5%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

2- التفسير الاقتصادي للنموذج :

يبين هذا النموذج أن **عرض النقود** له تأثير كبير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل حيث بلغ معامل الانحدار للعرض النقود (0.016224-)، وهذا يعني أنه إذا زاد عرض النقود بمليار دينار سوف ينخفض مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمعدل يقترب من الصفر صحيح بمقدار (0.016) وهذا ما يؤكد وجود العلاقة بين عرض النقود ومؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاجل الطويل.

أما بالنسبة **لفترة الأحداث** (الظروف السياسية) فقد ثبت معنوية التأثير أي أن الأحداث ترتب عليها اقتراب فيمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي من الواحد بنحو(0.524) خلال الأحداث وهذا يدل على أن مؤشر الاستقرار الاقتصادي في حالة عدم استقرار كامل بسبب الانقسام السياسي والحرب في تلك الفترة (2011-2017).

جدول (5)

أثر عرض النقود علي مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل الطويل للفترة 1986 -2017

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	-4.823051	0.003364	-0.016224	M2
0.0022	3.607824	0.145255	0.524054	DUMMY
0.0000	23.14958	0.024654	0.570735	C
EC = INDX_ECO - (-0.0162*M2 + 0.5241*DUMMY + 0.5707)				

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

اختبارات تشخيص النموذج:

بتشخيص النموذج المُقدر فقد تبين أن إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي، وتشير نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس التباينHeteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجاس، كما تم اختبار المجموع التراكمي للبواقي بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% الذي يوضحها الشكل البياني رقم 3.

جدول رقم (6) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
0.9400	Prob. F(2,15)	0.062097	F-statistic
0.8914	Prob. Chi-Square(2)	0.229925	Obs*R-squared

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

شكل رقم 2 اختبار توزيع الطبيعي

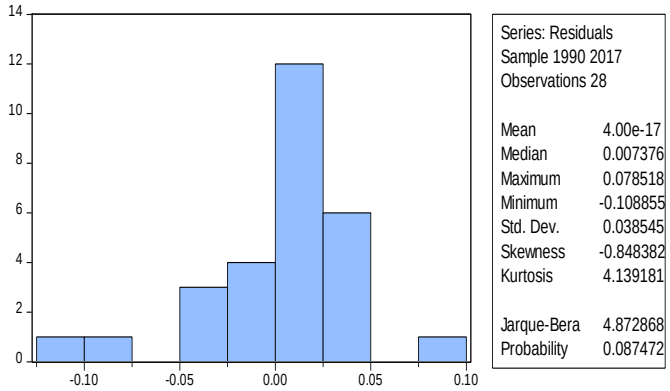

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

جدول رقم (7) اختبار مشكلة عدم تجانس ثبات التباين

		Heteroskedasticity Test: ARCH	
0.3034	Prob. F(1,25)	1.104299	F-statistic
0.2852	Prob. Chi-Square(1)	1.142190	Obs*R-squared

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

شكل رقم(3) اختبار استقرارية هيكل النموذج

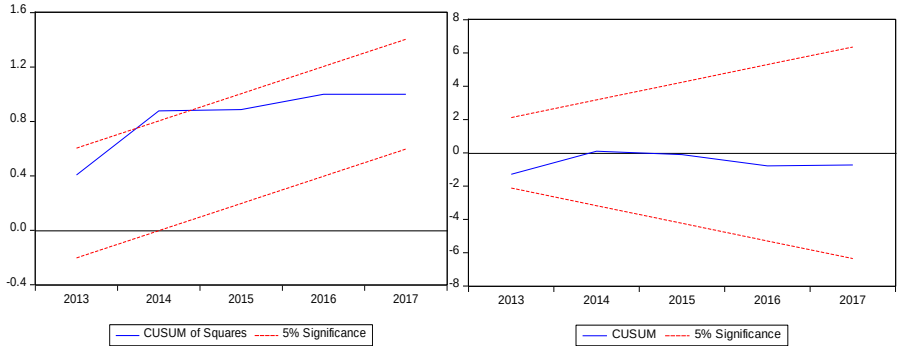

المصدر: تم تقديرها من بيانات الدراسة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

مما سبق يتضح تباين تأثير عرض النقودعلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أظهرت النتائج التحليل أن للعرض النقود تأثير على الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والطويل؛ كما أن لفترة الأحداث (الظروف السياسية) تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2011-2017). فضلاً عن إمكانية استعانة السلطات النقدية في ليبيا بنتائج النموذج في التخطيط ورسم سياسات للضبط عرض النقود ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

النتائج :

- **يتضح من التحليل السابق لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ان الاقتصاد الليبي تعرض الى العديد من التقلبات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة 2011-2017، وضعف قدرة السياسة النقدية على المحافظة على مستويات مستقرة للاسعار(التضخم). كما ساهمت الاحداث والانقسامات السياسية في اقترب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي منفردة ومجمعه من قيمة الواحد صحيح، وذلك دليل اضافي ان الاستقرار السياسي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الدول النامية مثل ليبيا.**
- **اظهرت نتائج التحليل القياسي ان لعرض النقود بمعناه الواسع تأثير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل وهذا يعني أنه إذا زاد عرض النقود بمليار دينار سوف ينخفض مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمعدل يقترب من الصفر صحيح بمقدار (0.016) وهذا ما يؤكد وجود العلاقة بين عرض النقود ومؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاجل الطويل**، وذلك ما يتفق مع فرض الدراسةالاول.
- **أن الأحداث (حالة عدم الاستقرار السياسي) ساهمة اقتراب مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي من الواحد بنحو(0.524) خلال الأحداث وهذا يدل على أن الاقتصاد الليبي يمر بحالة عدم استقرار الاقتصاديبسبب الانقسام السياسي والحرب في تلك الفترة**2011-2017 وهذا ما يتفق مع الفرض الثاني للدراسة.

التوصيات:

- **ضرورة تكامل السياسة النقدية وتوافقها مع السياسات الآخري كالسياسية المالية والسياسة التجارية وغيرها مع السير بالاتجاه نفسه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التعارض والتناقض بين السياسات الاقتصادية.**

- **إبعاد السياسية النقدية عن الاهداف السياسية الخاطئة التي يتخذها بعض الشخصيات ذات النفوذ في الدولة اى ضرورة الفصل والتفريق بين السياسة والاقتصاد والكف عن جعل المصرف المركزي (الرافعة المالية للحكومة).**

المراجع :

- أحمد عبدالرحيم زردق وحسني مهران ومحمد سعيدبسيوني،"في اقتصاديات النقود"،مطبعة أكتوبر الهندسية، بنها، بدون سنة نشر: ص 107.
- السعيد،السيد فراج ,(2003),"برامج الاستقرار الاقتصادي الذي يوازي صندوق النقد الدولي لتصحيح المسار الاقتصادي في الدول النامية مع تطبيق على الاقتصاد المصري للفترة (1970-2000)"، رسالة ماجستيرغير منشورة،جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، مصر: ص 85-86.
- السيد , سامي وآخرون، يونيو (2013),"تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلى ومعدلات النمو للاقتصاد المصرى خلال الفترة من 1975 الى 2011"،مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، العدد 46، مصر.
- العناني، رضوان, (2015)، "تقييم دور السياسات الاقتصادية في الحد من الاختلالات الهيكلية وتحقيق التنمية الاقتصادية"، رسالة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة قناة السويس، مصر.
- الفاخري، محمود سعيد ،(2016)،الاقتصاد القياسي،:مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، بنغازي،.
- القصاص, محمود علي إبراهيم, 1995)،"فعالية السياسة النقدية المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 1982-1992"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة،جامعة عين شمس، مصر.
- بهلول, لطيفة, (2019), "دراسة قياسية لتاثيرات السياسة النقدية علي معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (2000-2014)" مجلة معهد العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر , المجلد22, العدد2، الجزائر.
- حسين علوان, نادية، (2015),"دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي في جمهورية العراق"، رسالة ماجستير،جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد،مصر.
- زكي، رمزي, (أكتوبر 1997),"الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- سليمان, سلوى, (1989)،"السياسة الاقتصادية "دراسات في الاقتصاد التطبيقي" الطبعة الاولى، وكالة المطبوعات،الكويت .
- ضيف، أحمد ، (2015), "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم بالجزائر 1989-2012"، دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر: ص207.
- عبد الحميد، عبد المطلب, (2013)، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر .
- عبد الروؤف عبدالحميد هاشم, مصطفي, (2010)،"السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي بالدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة المصرية"،: دار النهضة العربية،القاهرة: ص 84 – 85 .

- عبدالعزيز ، رشا,(2011),"الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته"،المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية،كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر، عدد 3.
- مسعودي، ملكية، (2015), "البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي – التنبؤ بالمواءمة بين التضخم والقدرة الشرائية – دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا التى اعتمدت على منهج المقارنة بين سياسات البنك المركزي وسياسات استقرار الاقتصاد الكلي للجزائر وفرنسا"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية،الجزائر.

- *Burstein, Ariel, (2002), Martin Eichenbaum, and Sergio Rebelo. Why are Rates of Inflation so Low After Large Devaluations?,Working Paper No8748.National Bureau of Economic Research.*
- *Lim, Joseph(1987), "The New Structuralist Critique of the Monetarist Theory of Inflation: The Case of the Philippines." Journal of Development Economics vol25. Issue 1 p46.*
- *Kaldor, Nicholas, (1985), "Economics without equilibrium.", University, College Cardiff Press, Available on :https://books.goole.comeg.*
- *Kaldor, Nicholas, (1972), "The irrelevance of equilibrium economics." The Economic Journal .vol82. Issue.328 pp: 1237-1255.*
- *Montiel peter &serven, luis."Macroeconomic stability in Developing Countries : How Much is enough"*
- *Thomas Mayer,James S.Duesenberry,Robert Z.Aliber,op.cit,: p p 394 -396*
- *United Nationsl Development Programme, March(1992), (UNDP), Human Development Report, New York, Oxford University Press, 10017, USA, PP. 1-216.*

إدارة الاحداث الغير اعتيادية وتخفيف الأثار على السوق المالية من خلال التدخل المسبق

(دراسة حالة الخروج الفعلي لبريطانيا من الاتحاد الأوربي)

Managing unusual events and mitigating the effects on the financial market through prior intervention

(Case study of Brexit: the actual leave of Britain from the European Union)

إعداد الباحث : ذي يزن الاعوش

Thevazin Alaawosh

الملخص

يعتبر هذا البحث الأهم في سلسلة أبحاث الحدث القاطع بل ويتجاوز في الأهمية البحث السادس كونه يدرس طريقة إدارة الحدث القاطع والتخفيف من أثاره, وفي هذه الدراسة تم اتباع منهج مزدوج (وصفي – تحليلي) نظراً لخصوصية الموضوع, أما النتائج فقد خلص البحث إلى أهم النتائج والمتمثلة في تجاوز المملكة المتحدة لإثار الخروج الرسمي جراء تنفيذها لعدد من الإجراءات كالمراحل التمهيدية والانتقالية واتخاذ الإجراءات الاقتصادية المضادة وإزالة عنصر المفاجئة وأخيراً التوقيت الملائم لوقوع الحدث.

الكلمات المفتاحية

المراحل التمهيدية. الإجراءات الاقتصادية المضادة. المرحلة الانتقالية. عنصر المفاجئة. التوقيت الملائم.

Abstract :

This research is considered to be the most important in the series of categorical event research and is even more important than the sixth research, as it examines the way in which a categorical event is managed and its effects are mitigated . As a particular topic , the double approach – descriptive and analytical – were adopted through this paper . The main findings of the research were that the United Kingdom overcame the consequences of the formal exit by implementing a number of actions, such as the measures of the preliminary and transitional stages, taking counter-economic measures, eliminating the "element of surprise" and finally the appropriate timing of the event.

Keywords
Preliminary stages. Counter-economic actions. Transition. Element of surprise. The right timing.
Jel classification : G Financial Economics (G02)

إشكالية البحث:

هل يمكن إدارة الاحداث الغير اعتيادية والتحكم بمستوى التأثيرات عن طريق تدخل الدولة المسبق قبل وقوع الحدث؟

فرضيات البحث:

عدم تأثر الاقتصاد بالحدث القاطع يعود إلى إدارة الحدث وفق الآلية التالية:

1. وجود مراحل سابقة ممهده لوقوع الحدث الغير اعتيادي.
2. اتخاذ اجراءات اقتصادية مضادة خلال المراحل السابقة والفجوات الزمنية.
3. وقوع الحدث الغير اعتيادي عبر مراحل انتقالية.
4. إزالة عنصر المفاجئة.
5. إدارة توقيت وقوع الحدث الغير اعتيادي.

أهمية البحث

1. يضع منهجية علمية لإدارة الاحداث الغير اعتيادية والتحكم في مستوى التأثيرات.
2. يكشف عن أسلوب جديد في إدارة المخاطر الاستثمارية.
3. إضافة جديده في مجال إدارة الأزمات الاقتصادية.

منهج البحث:

نظراً لخصوصية موضوع البحث فقد تم اعتماد منهج مزدوج (وصفي – تحليلي) حيث تم دراسة أحداث غير اعتيادية وقعت فعلاً تنطبق عليها خصائص الحدث القاطع والتي من المفترض أن تحدث تأثيرات مماثلة لأحداث غير اعتيادية حدثت مسبقاً مسجلة وموثقة علمياً وبحثياً , من ثم تحليل هذه الاحداث موضع الدراسة ومعرفة أسباب انخفاض مستوى تأثيرها وخروجها عن نطاق الحدث القاطع , وبالتالي الكشف عن الاسباب وعلاقتها بعملية إدارة الحدث.

مقدمة:بالرغم من أن خروج بريطانيا يعتبر الحدث الاقتصادي الأهم في 2020 إلا أن العجيب في الأمر ما حصل عند الخروج الرسمي في منتصف ليل 31 يناير/كانون الثاني من الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة الساعة 23 بتوقيت جرينتش العام 2020[1] حيث توقع ستاندرد آند بورز أن ينخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني بنسبة 15٪ مقابل الدولار إذا فشلت الصفقة وخرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق, وبالفعل خرجت بريطانيا من الاتحاد الاوربي بدون اتفاق, وظلت المملكة على هذا الموقف حتى خلال المرحلة الانتقالية التي تلت الخروج حيث أشار رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى أنه مستعد لمغادرة الفترة الانتقالية دون إبرام اتفاق تجاري وقبول إعادة الحصص والرسوم الجمركية بدلاً من الاستسلام لمطالب الاتحاد الأوروبي, وهذا يشير إلى أن الاقتصاد والاسواق البريطانية على حد سواء ستتعرض لهزة عنيفة جراء الخروج وسينعكس ذلك على سعر صرف الجنيه الاسترليني بانخفاض قد يصل إلى 15% ما يعادل ضعف الهبوط الذي حدث في تاريخ الاستفتاء ومع ذلك لم يحدث شيء يذكر, ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نسب التراجع في سعر صرف الجنيه الاسترليني أمام أهم العملات العالمية في يوم العمل الذي تلى تاريخ الخروج في 3\2\2020 والذي يوضحه الشكل (1) حيث كانت نسب الهبوط كالتالي:

(%1.52 - GBP\AUD) (%1.26 - GBP\JPY) (%1.14 - EUR\GBP) (%1.42 - GBP\USD)

نلاحظ أن تراجع الباوند أمام العملات لم يتجاوز 2% وهذا يعتبر سلوك طبيعي في سوق العملات الأجنبية ولا يعكس أي تأثيرات في الاسواق المالية أو الاقتصاد.

الشكل (1) اسعار الباوند في 3\2\2020

- المصدر: منصة MT4 شركة XM

بالرغم أن الخروج الفعلي لبريطانيا هو الحدث الأكثر أهمية والذي من المفترض أن يكون تأثيره أشد من تأثير حدث الاستفتاء إلا أن الواقع كان مغاير لما افترضته التوقعات , وهذا يقودنا إلى تساؤل مهم للغاية : لماذا لم يتأثر الاقتصاد البريطاني بالخروج الفعلي؟

الإجابة على هذا التساؤل يكمن في إثبات فرضيات البحث.

الفرضية الأولى: وجود مراحل سابقة ممهده لوقوع الحدث الغير اعتيادي

تشير هذه الفرضية إلى أن أحد أسباب عدم تأثر الاقتصاد البريطاني بالخروج الفعلي يعود إلى وجود مراحل سابقة مهدت للخروج وعملت على امتصاص التأثيرات المتوقعة عند الخروج من الاتحاد الأوربي , فهل هذا الأمر صحيح؟ وإلى أي مدى؟

تعود فكرة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي إلى ثمان سنوات سابقة, فمع بداية عام 2013، صرح كاميرون رسمياً عن توجه بريطانيا في ترك الاتحاد عندما أعلن عزم حكومته إجراء استفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي,[ii] وبعد ذلك بثلاث سنوات وتحديداً في 17 ديسمبر 2015 صدر قانون الاستفتاء الذي يحدد اجراءات عقد الاستفتاء الشعبي في المملكة حول البقاء في الاتحاد الأوربي من عدمه,[iii] وبالفعل تم إقامة الاستفتاء في 23\6\2016,[iv] وقد مرت المراحل التمهيدية السابقة لوقوع الحدث القاطع بثلاث فجوات زمنية هي:

الفجوة الأولى : من بداية 2013 إلى 17\12\2015 كانت الفجوة بمقدار ثلاث سنوات, وقد ساعدت هذه الفجوة في الإعداد والتحضير للتوجه الرسمي وإصدار قانون الاستفتاء, وخلال هذه الفترة خاضت الحكومة العديد من المعارضات السياسية حيث صرح زعيم حزب العمال إد ميليباند ، الذي قال إنه يعارض إجراء استفتاء داخلي وخارجي وإن كاميرون "سيضع بريطانيا في حالة من عدم اليقين لسنوات ويخوض مغامرة ضخمة مع اقتصادنا" ومن ناحية أخرى رحب به العديد من نواب المحافظين بخطاب كاميرون الذي تعهد فيه بإجراء استفتاء خلال الجزء الأول من البرلمان المقبل - بحلول نهاية عام 2017 على أبعد تقدير - إذا فاز المحافظون في الانتخابات العامة المقبلة,[v] ومن الملاحظ أن بريطانيا عالجت في هذه المرحلة المواجهة الداخلية والتي بالتأكيد سيكون أثرها أكبر لو كانت الفترة قصيرة.

الفجوة الثانية : من بداية 2016 إلى 23\6\2016 كانت الفجوة بمقدار 6 أشهر, وخلال هذه الفترة تم التحضير لإقامة الاستفتاء, وحسب معطيات القانون فقد تم تحديد المجال الزمني وموضوع الاستفتاء والشخصيات الحكومية المسؤولة عن العملية,[vi] وميزة هذه المرحلة أنها تعطي للحدث الشرعية الجماهرية للحدث وكذلك التأكيد الفعلي لحالة الخروج من عدمه.

الفجوة الثالثة : من 1\7\2016 إلى بداية 2020 كانت الفجوة 3سنوات ونصف, وهي الفترة الأهم والتي جرى فيها العديد من الأحداث الممهدة للخروج الرسمي منها التسويات والمفاوضات مع الاتحاد الأوربي حول كيفية الخروج والإعداد للمرحلة الانتقالية وأيضاً تنفيذ الإجراءات الاقتصادية المضادة لتأثيرات الخروج والتي سيأتي ذكرها في الفرضية التالية, وتتميز هذه المرحلة في أنها سمحت لبريطانيا معالجة أوضاعها وعلاقتها الخارجية ما يجعل هذه المرحلة الخطوة الأخيرة للخروج الفعلي.

وبهذا تم تأكيد وجود المراحل السابقة والفجوات الزمنية قبل الخروج الرسمي لبريطانيا وتم إثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: اتخاذ اجراءات اقتصادية مضادة خلال المراحل السابقة والفجوات الزمنية.

في الفترة ما بين الاستفتاء والخروج الفعلي نفذت بريطانيا عدد من الإجراءات الاقتصادية المضادة للتعويض عن الفقدان الذي سينتج عن الخروج , وتمثلت هذه الإجراءات في الآتي:[vii]

1. الخروج الفعلي لبريطانيا له تأثيرات قوية على الاستثمارات الأجنبية داخل المملكة كما أنها ستفقد جزء كبير من السوق الأوربية والتي تعتبر من أهم وأكبر الأسواق للمنتجات البريطانية,[viii] لذلك عمدت المملكة المتحدة الى إيجاد البديل واستعاضة الفقد المتوقع في سوقها والاستثمارات الراحلة من خلال جذب الاستثمارات وذلك عن طريق تسهيل الإقامة للمستثمرين, ومن الوجهات التي استهدفتها المملكة منطقة الخليج العربي حيث سعت الحكومة البريطانية لاستقطاب مزيد من الاستثمارات الخليجية التي ترى فيها سبباً مهماً في تعزيز الاقتصاد المحلي في الوقت الذي تشهد فيه اقتصادات الخليج انتعاشاً كبيراً يدل على أن رؤوس الأموال الباحثة عن فرص استثمارية تتزايد يومياً ,واتخذت الحكومة البريطانية مؤخراً العديد من الإجراءات التي من شأنها جذب المستثمرين الخليجيين، ومن

بينها تسهيلات أكبر في مجال التأشيرات والإقامات والإجراءات الإدارية اللازمة لتأسيس عمل جديد في المملكة المتحدة,[ix] ومن ناحية أخرى عملت المملكة المتحدة على تشجيع المستثمرين من جميع انحاء العالم على توجيه استثماراتهم نحو أسواقها بتسهيل اجراءات الفيزا الاستثمارية والإقامة, وما ساعد على ذلك استقبال المستثمرين عن طريق ما يسمى بـ (الفيزا الذهبية) حيث منحت وزارة الداخلية 255 شخصًا تأشيرات مستثمرين من الدرجة الأولى في النصف الأول من عام 2019 ، مما سمح لهم بالعيش والعمل في المملكة المتحدة لمدة خمس سنوات, وكان هذا هو الأكثر في فترة ستة أشهر منذ عام 2014 وفقًا لبيانات الدائرة , وبشكل عام دخل حوالي 11000 شخص إلى المملكة المتحدة منذ تقديم نظام التأشيرة الذهبية لأول مرة في عام 2008 ، معظمهم من روسيا والصين, ومن بين هؤلاء رومان أبراموفيتش ، الملياردير صاحب نادي تشيلسي لكرة القدم,[x] بالإضافة الى ذلك وضعت المملكة المتحدة اجراء لتقليل الفترة اللازمة للحصول على الإقامة من خلال حجم الاستثمار حيث يُمكن الحصول على التأشيرة الدائمة في هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات فقط بدلاً من خمسة عن طريق استثمار مبلغ 5,000,000 جنيه إسترليني , وبرفع مبلغ الاستثمار الى 10,000,000 جنيه إسترليني يُمكن الحصول على التأشيرة الدائمة في هذا البرنامج خلال سنتين فقط في حين يستغرق الحصول على الإقامة الدائمة خمس سنوات باستثمار مبالغ تبدا بـ 200,000 جنيه استرليني.[xi]

2. تم إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع دول افريقيا لتغطية الفجوة التي تسببت بها عملية الخروج من الاتحاد الاوربي, ومن ابرز توجهات المملكة في بناء العلاقات الاقتصادية بعد الخروج توجهها نحو القارة الافريقية حيث عقدت قمة الاستثمار الأفريقية البريطانية في 20 يناير/كانون الثاني 2020، بالعاصمة لندن، وبحضور ممثلين لنحو خمسين دولة أفريقية,[xii] حيث تم عقد 27 صفقة تجارية تصل إلى 6.5 مليار جنيه استرليني عبر السوق الأفريقية بعد أول قمة للاستثمار بين المملكة المتحدة وأفريقيا في لندن[xiii]
3. نفذت المملكة المتحدة قرار تخفيض الضرائب لزيادة القدرة المالية في السوق والمجتمع حيث اتخذت الحكومة نهج تخفيض الضرائب بغرض تعزيز الاقتصاد حيث تم الاعلان بأن 31 مليون دافع ضرائب من المقرر أن يحصلوا على تخفيض ضريبي في أبريل ، وذلك بفضل التشريع الجديد الذي وضعه البرلمان في 30 يناير 2020.[xiv]
4. استخدم بنك انجلترا المركزي السياسات النقدية لحفز الاقتصاد وقد تبين توجه بنك انجلترا بهذا الخصوص من خلال التصريح الرسمي الآتي:

إذا فشل النمو العالمي في الاستقرار أو إذا ظلت أوجه عدم اليقين في خروج بريطانيا من الاتحاد راسخة ، فقد تحتاج السياسة النقدية إلى تعزيز الانتعاش المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المملكة المتحدة"[xv] التصريح يؤكد استعداد بنك انجلترا في اتخاذ اجراءات لتحفيز الاقتصاد البريطاني, وهذا ما ثبت فعلاً حيث أبقى بنك إنجلترا على أسعار الفائدة دون تغيير ديسمبر 2019 والذي يعتبر الأدنى تاريخيا, حيث أبقت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي سعر الفائدة الرسمي للبنك عند 0.75٪ والذي لم يتغير منذ أغسطس 2018, وصوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية 7-2 , كما صوتت اللجنة بالإجماع للحفاظ على مخزون مشتريات سندات الشركات بمبلغ 10 مليارات جنيه استرليني ومشتريات السندات الحكومية البريطانية بمبلغ 435 مليار جنيه استرليني.[xvi]

هذه الإجراءات أثبتت فاعليتها في حفز الاقتصاد البريطاني حيث بينت المؤشرات والتقارير الاقتصادية أن في المدى القصير كان الناتج المحلي الإجمالي البريطاني ثابتًا في الربع الرابع من عام 2019 ، دون تعديل من التقديرات الأولية ومقارنة بزيادة 0.5 في المائة في الفترة السابقة ولم يتغير استهلاك الأسر في الأشهر الثلاثة حتى ديسمبر ، وانتعش الاستهلاك الحكومي بقوة

مدفوعًا بالتعليم والصحة ، وساهم صافي التجارة بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت الصادرات أكثر من الواردات ,أما على المدى البعيد كما هو موضح في الشكل (2) فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بنحو 1.1 في المائة اعتبارًا من مارس 2020 , وعلى الرغم من أن التوقعات كانت دقيقة نسبيًا في التنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذه البيانات الحالية لا تأخذ في الاعتبار حتى الآن جائحة فيروس كورونا (Covid-19) ، والذي من المرجح أن يشهد نمو الاقتصاد بمعدل أبطأ بكثير أو حتى يتقلص.[xvii]

تحسن المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن اتخاذ الإجراءات الاقتصادية خلال المراحل السابقة للحدث القاطع تعمل على امتصاص الأثار المباشرة لوقوع الحدث, حيث أن الأثار السلبية ناتجة أساساً من تضرر الاقتصاد, بالتالي فإن حفز الاقتصاد ومعالجة أسباب التأثر تحد من الأثار السلبية ,وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: وقوع الحدث الغير اعتيادي عبر مراحل انتقالية

بالرغم من أن بريطانيا خرجت رسميا من الاتحاد الأوروبي نهاية يناير/كانون الثاني الماضي من العام 2020, إلا أنها لاتزال جزءاً من السوق الداخلية الأوروبية والاتحاد الجمركي في إطار مرحلة انتقالية ممتدة حتى نهاية العام,[xviii] وذلك بناء على اتفاق ينص بقاء بريطانيا على فترة انتقالية تنتهي في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2020 وسيطبق خلالها البريطانيون قوانين الاتحاد الأوروبي ويستفيدون منها. وسيكون على بريطانيا أيضا مواصلة دفع مساهمتها المالية في الاتحاد لكن بدون أن تكون ممثلة في مؤسساته أو أن تشارك في قراراته. كما اتفق الجانبان على إمكانية تمديد هذه الفترة الانتقالية مرة واحدة وبموافقة كل منهما لمدة يمكن أن تصل إلى "عام أو عامين" وحتى 2022 على أبعد حد,[xix] التغييرات الوحيدة حالياً خلال المدة الانتقالية هي خروج بريطانيا من هيكلية المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبي والمقصود بذلك بشكل رئيس هو المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما أن النواب البريطانيين في البرلمان الأوروبي لم يعودوا أعضاء في هذا البرلمان، وهذا يعني أنه رغم فقدان بريطانيا حق التصويت في البرلمان الأوروبي إلا أن تشريعاته ستظل مُلزِمة لها خلال المرحلة الانتقالية، كما سيظل لمحكمة العدل الأوروبية (أعلى هيئة قضائية في الاتحاد) الكلمة الفَصْل في أي نزاع قانوني، وستظل أحكامها قادرة على إلغاء أي حكم صادر عن أي محكمة بريطانيا بما في ذلك المحكمة العليا، طوال المرحلة الانتقالية, ويأتي على رأس أولويات التفاوض بين الجانبين خلال المرحلة الانتقالية التفاوض حول اتفاقية التجارة وشكل العلاقة التجارية المستقبلية لتجنب فرض تعريفات جمركية او قيود على حركة التجارة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، حيث يمثل حجم التجارة بين المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي حوالي نصف حجم تجارتها الإجمالي (49% خلال عام 2018 وفقاً لدائرة التجارة الدولية البريطانية)[xx], من خلال خصائص الفترة الانتقالية نجد أن الخروج الرسمي لبريطانيا كان من الناحية السياسية بالدرجة الأولى, حيث لاتزال الارتباطات الاقتصادية والمالية قائمة, وهذا يفسر عدم تأثر الاقتصاد البريطاني وخصوصاً سوق العملات بهذا الخروج , وبهذا تم إثبات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: إزالة عنصر المفاجئة.

يعتبر التمهيد لوقوع الحدث الغير اعتيادي (الحدث القاطع) من أهم الإجراءات لإزالة عنصر المفاجئة , وهذا ما تم تحقيقه بالفعل من خلال المراحل السابقة للخروج الرسمي للمملكة المتحدة , ويمكن أن نلحظ تأثير عنصر المفاجئة من خلال مرحلة الاستفتاء والتي بالرغم من كونها جزء من المراحل السابقة إلا أنها مثلت صدمة رهيبة للمجتمع الاقتصادي المحلي والدولي, حيث أن عنصر المفاجئة لم يكن في حدث الاستفتاء بحد ذاته بل في النتائج الغير متوقعة والتي أدت إلى الهزه الاقتصادية

العنيفة التي تعرضت لها بريطانيا وتأثر أسواقها المالية وتراجع الباوند في سوق العملات بمقدار 8% والذي لم يشهده الباوند على مدار 30 سنه سابقة[xxi] , فحسب تصريح أستاذ الاقتصاد بيتر ماثيوز: توقعت جميع استطلاعات الرأي أن المملكة المتحدة ستظل عضوًا في الاتحاد الأوروبي حتى الليلة التي سبقت التصويت,[xxii] حيث كانت الأسواق تعطي فرصة للبقاء بنسبة 88٪ وهذا يوضح موقف الأسواق المالية التي تفاجأت تمامًا بنتائج الاستفتاء,[xxiii] بالرغم من التأثيرات الشديدة للاستفتاء البريطاني إلا أن هذه المرحلة كانت نقطة التأكيد لعزم بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوربي وأصبح المجتمع الاقتصادي على يقين في تحقق الخروج, ومن ناحية أخرى فإن المرحلة التي تلت الاستفتاء والفجوة الزمنية حتى الخروج الرسمي ساعدت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي التأثيرات الاقتصادية كما تم ذكره في الفرضية الثانية والثالثة, وبالتأكيد أن المجال الزمني سيسمح للأطراف المرتبطة بالاقتصاد البريطاني من دول وشركات ومستثمرين بإعادة ترتيب أولوياتهم وأوضاعهم الاقتصادية والاستثمارية, ولتأكيد إثبات تأثير عنصر المفاجئة في وقوع الحدث القاطع تم دراسة حالة القرار المفاجئ للبنك المركزي السويسري برفع الدعم عن اليورو حيث كانت مفاجأة قوية فجرها المركزي السويسري أعادت خلط جميع الأوراق في أسواق العملات العالمية، فبعد ثلاث سنوات من وضع سقف لسعر الفرنك أمام اليورو عند مستوى 1.2، ألغى البنك المركزي السويسري هذا السقف وسمح للفرنك بالارتفاع الأمر الذي تسبب بخسائر واسعة النطاق وهدد استمرارية عدد من الصناديق وشركات تداول العملات, وبعد الزلزال الذي أثاره الإعلان المفاجئ للبنك المركزي السويسري بشأن التخلي عن سياسة تثبيت سعر صرف الفرنك أمام اليورو، حاول رئيسه توماس جوردان تهدئة الأسواق مؤكدا أن رد فعلها كانت مفرطة وأن التوازن سيعود لكنه سيستغرق بعض الوقت إلا أنه قد يصعب على الشركات والمؤسسات المالية والعملاء المتضررين تقبل هذه التطمينات بعد الخسائر الفادحة التي تكبدوها,[xxiv] حيث انخفضت أسهم سواتش ماركة الساعات العالمية بنسبة 16 في المائة مما أدى إلى انخفاض مؤشر السوق السويسري بنحو 9 في المائة, لكن التراجع لم يكن مقصوراً سواتش بل كان واسع النطاق ليشمل شركة نستله لتصنيع المواد الغذائية, هولسيم صانع الأسمنت العملاق والشركة الكيميائية, ومن حيث الخسائر المباشرة فقد أفادت شركة FXCM وهي شركة لتداول العملات عبر الإنترنت ومقرها مدينة نيويورك أن "التقلبات غير المسبوقة" أدت إلى خسائر كبيرة للعملاء, وقالت الشركة إن لديها رصيدًا سلبيًا من الأسهم يبلغ حوالي 225 مليون دولار، وأكدت شركة FXCM إنها "قد تكون قد انتهكت بعض متطلبات رأس المال التنظيمية نتيجة للوضع الذي حدث بعد انهيار اليورو,[xxv] هذا يثبت ارتباط الأثار السلبية بعنصر المفاجئة وضرورة التمهيد قبل الحدث وهذا ما قامت به بريطانيا قبل الخروج الرسمي, وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: ادارة توقيت وقوع الحدث الغير اعتيادي

دراسة توقيت حدث الاستفتاء البريطاني: كان التوقيت الخاطئ أحد العوامل المسببة لتأثر أسواق المال البريطانية والعالمية جراء الاستفتاء حول الخروج من الاتحاد الأوربي حين فتحت مراكز الاقتراع أبوابها في السابعة صباحا بتوقيت بريطانيا الصيفي وحتى العاشرة مساء من يوم الخميس 23\6\2016 .[xxvi] من الوهلة الأولى قد يبدو الأمر طبيعياً وليس له أي تأثير على أسواق المال وخصوصاً أن نتائج الاستفتاء لم تظهر إلا مساء يوم الخميس بعد الساعة العاشرة أي في الوقت الذي تكون فيه الأسواق البريطانية مقفلة إلا أن الأمر لم يكن كذلك, ففي الساعة العاشرة مساء بتوقيت جرينتش والذي يوافق الساعة الواحدة صباحاً بتوقيت موسكو بداء انهيار الباوند أمام الدولار وباقي العملات الأخرى في الوقت الذي كانت فيه جميع الاسواق البريطانية والأوربية والأمريكية مقفلة كما هو مبين في الشكل (2) , فما الذي حصل بالضبط؟ وما هو سبب انهيار الباوند في وقت اقفال الأسواق المالية؟

الشكل (2) سعر الباوند أمام الدولار في 24\6\2016

- المصدر: منصة MT4 شركة XM

يكمن السبب الرئيسي في الترابط الزمني والجغرافي لفتح واقفال الاسواق المالية, فظهور نتائج الاستفتاء في الساعة العاشرة ليلاً بتوقيت جرينتش (الساعة 22) هو توقيت لأخر الاسواق الغربية والمتمثلة في سوق نيو يورك والذي يمثل نهاية يوم عمل لجميع الأسواق في العالم بالتالي فتح أول الاسواق الشرقية بيوم حديث وهو سوق سيدني ويليه سوق طوكيو كما هو موضح في الشكل (3)

الشكل (3) توقيت عمل الاسواق المالية العالمية

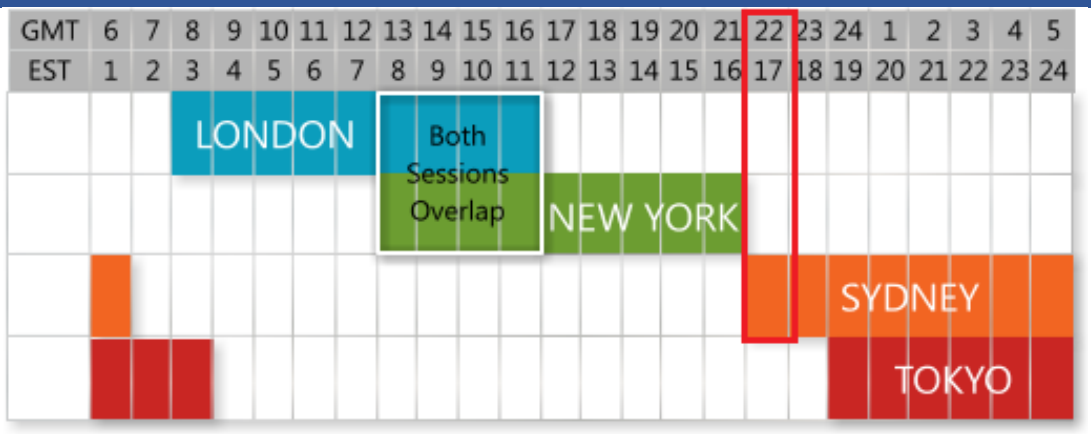

- المصدر: موقع فوركس ترست https://aforextrust.com/

هذا ما يشرح السبب الرئيسي لتراجع الباوند بالرغم من اقفال الاسواق الغربية حيث أن الاسواق الشرقية تجاوبت مع نتائج الاستفتاء كخبر مؤثر في بداية يوم عمل جديد وهو الجمعة 2016\6\24, ويكمن العامل الرئيسي في تفاعل الاسواق الشرقية بالارتباطات الاقتصادية بين الاسواق الشرقية وبين الاقتصاد البريطاني ابتداء من الافراد وانتهاء بالدول والحكومات كارتباط الاقتصاد الياباني بالاقتصاد البريطاني حيث يوجد في بريطانيا عدد من الشركات اليابانية تبلغ 1380 شركة 40% بعض هذه الشركات تعمل في مجال الصناعة, والبعض الأخر تعمل في قطاعات عالية الاهمية كقطاع السيارات منها شركات تويوتا, هوندا, ونيسان .[xxvii]

دراسة توقيت قرار البنك المركزي السويسري: ولمزيد من الإثبات نتطرق لحالة قرار البنك المركزي السويسري يوم الخميس 15 يناير 2015 الساعة 10:30 صباحاً بتوقيت بيرن.[xxviii] يكمن الخطاء في حالة قرار البنك المركزي السويسري أيضاً في التوقيت الخاطئ والذي كان أحد أسباب انهيار قيمة اليورو أمام الفرنك كما هو موضح في الشكل (4)

الشكل (4) تغير سعر اليورو فرنك جراء قرار البنك المركزي السويسري 2015\1\15

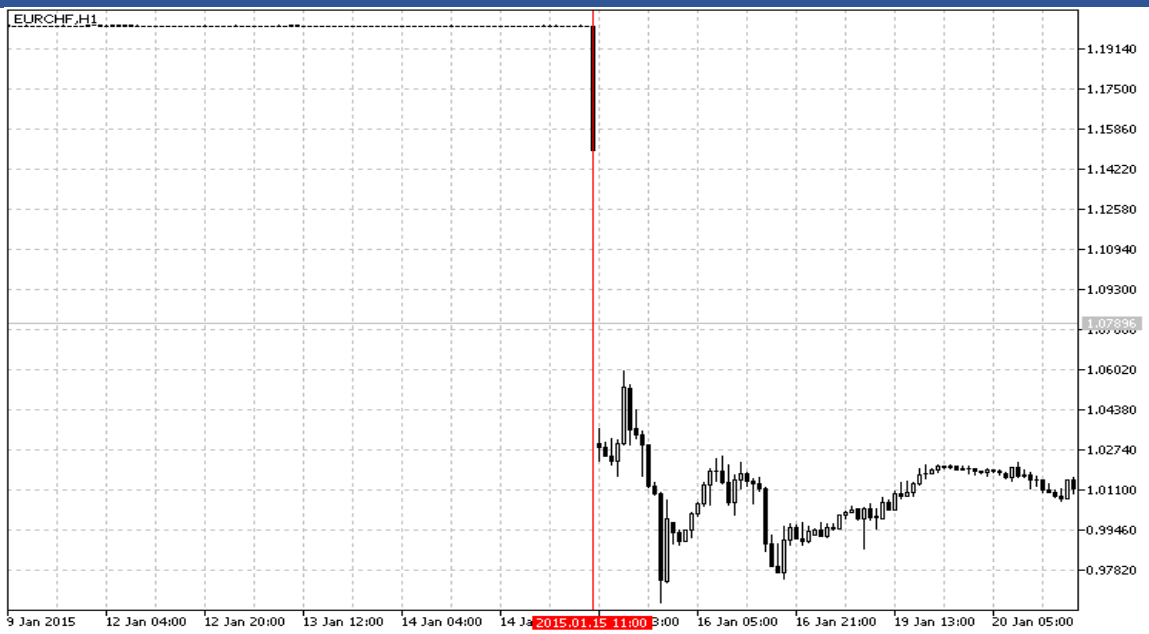

- المصدر: منصة MT4 شركة XM

التوقيت الذي صدر فيه القرار تزامن مع فترات عمل السوق البريطانية وجميع الاسواق الأوربية وجزء من الأسواق الآسيوية باستثناء السوق الأمريكية والتي لم تتأثر في نفس توقيت الخبر بل عند الفتح في وقت لاحق بنفس اليوم كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول التوقيت الموافق للحدث السويسري

لندن	9:30 صباحاً
برلين	10:30 صباحاً
باريس	10:30 صباحاً
طوكيو	5:30 مساءً
سنغافورة	4:30 مساءً
واشنطن	4:30 صباحاً
سيدني	6:30 مساءً

المصدر موقع الساعة الأن https://www.now-time.com/

حالة الخروج الرسمي لبريطانيا: كان توقيت خروج بريطانيا الرسمي ملائم للغاية والذي كان في منتصف ليل 31 يناير/كانون الثاني من الاتحاد الأوروبي يوم الجمعة الساعة 23 بتوقيت جرينتش,[xxix] وسواء كان هذا التوقيت مدروس أو بمحض المصادفة فإنه ساعد في تفادي تأثر الأسواق المالية وذلك لعدة أسباب:

1. كان الخروج في منتصف الليل الوقت الذي كانت فيه جميع الاسواق البريطانية والأوربية والأمريكية مقفلة.

2. دخول الأسواق الأسترالية والأسيوية في التغير الزمني حيث حدث الخروج في الوقت الذي دخلت فيه أسواق أسيا وأستراليا قد دخلت في اليوم اللاحق السبت وهي فترة الإجازة الأسبوعية الرسمية.
3. توقيت حدث الخروج الرسمي مع نهاية شهر يناير ما يعني فتح الأسواق في يوم الأثنين من الشهر التالي فبراير كما هو مبين في الشكل (5)

الشكل (5) توقيت الخروج الرسمي لبريطانيا

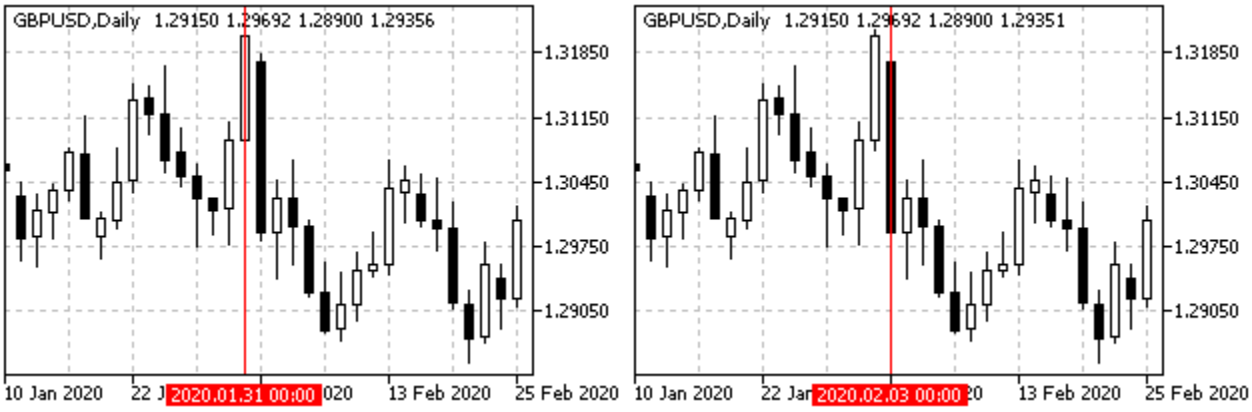

- المصدر: منصة MT4 شركة XM

وبهذا تم إثبات الفرضية الخامسة.

النتائج

1. سبق الخروج الرسمي لبريطانيا من الاتحاد الأوربي ثلاثة مراحل على مدى ثمان سنوات على فترات متباعدة مثلت الفجوات الزمنية.
2. خلال الفترة التي تلت المرحلة الثالثة اتخذت بريطانيا العديد من الإجراءات الاقتصادية المضادة لتخفيف أثار الخروج والتي أثبتت فاعليتها في تعزيز الاقتصاد البريطاني.
3. تم تنفيذ الخروج الرسمي لبريطانيا بمرحلة انتقالية خرجت فيها بريطانيا بشكل كامل من الناحية السياسية مع وجود ارتباطات جزئية ومؤقته من الناحية الاقتصادية والمالية.
4. تم إزالة عنصر المفاجئة في حدث خروج بريطانيا بخلاف حدثي الاستفتاء والقرار السويسري.
5. تم إثبات تأثيرات التوقيت الخاطئ في حدثي الاستفتاء والقرار السويسري, وبخلاف ذلك تم إثبات ملائمة التوقيت في الخروج الرسمي لبريطانيا.
6. خروج بريطانيا في 2020\1\31 لم يحدث أي تأثيرات على سوق العملات كما كان متوقع.

المراجع

[i] بريطانيا تنفصل رسميا عن الاتحاد الأوروبي https://www.france24.com/2020\9\13 تم الاطلاع في
[ii] David Cameron, "EU speech at Bloomberg," Bloomberg, 23/01/2013, accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/LBzZU4 2020\9\15 تم الاطلاع في
[iii] European Union Referendum Act 2015 CHAPTER 36 p- 1
[iv] انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي https://ar.wikipedia.org/wiki2020\9\15 تم الاطلاع في
[v] David Cameron promises in/out referendum on EU https://www.bbc.com/news 2020\10\6 تم لاطلاع في
[vi] European Union Referendum Act 2015 CHAPTER 36 p- 1
[vii] ذي يزن الاعوش , الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة أثار الأحداث الغير اعتيادية (دراسة حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي),,,,,
[viii] ذي يزن الاعوش , دراسة خصائص الاحداث الاقتصادية و السياسية غير الاعتيادية واثرها على سوق العملات الاجنبية, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, العدد 9, صفحة 183.
[ix] محمد عايش , بريطانيا تفتح أبوابها لاستقطاب الاستثمارات الخليجية https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy تم الاطلاع في , 2020\10\7 الساعة 5:47 مساء بتوقيت صنعاء
[x] Rise in number of world's rich buying UK 'golden visas https://www.theguardian.com/uk-news/2019/sep/27/number-of-foreigners-buying-uk-golden-visa-rises2020\10\7 تم الاطلاع في ,
[xi] برنامج الإقامة في المملكة المتحدة ,https://www.elevay.com/ar/programmes2020\10\7 تم الاطلاع في /,
[xii] عبد الحافظ الصاوي, لهذه الأسباب تعزز الدول الكبرى استثماراتها بأفريقيا https://www.aljazeera.net/news/ebusiness تم الاطلاع في , 2020\10\7
[xiii] https://www.bbc.com/pidgin/tori-51203355 UK-Africa Summit 2020: Deals wey Nigeria, Ghana, sign for di London investment meeting , Fiona Equere , 2020\10\7 تم الاطلاع في
[xiv] 31 million taxpayers to get April tax cut https://www.gov.uk/government/news/31-million-taxpayers-to-get-april-tax-cut 2020\10\7 تم الاطلاع في تاريخ
[xv] بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير https://www.bitcoinnews.ae2020\10\7 تم الاطلاع في تاريخ
[xvi] بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير https://www.bitcoinnews.ae2020\10\7 تم الاطلاع في تاريخ
[xvii] ذي يزن الاعوش , الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة أثار الأحداث الغير اعتيادية (دراسة حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, العدد 14, صفحة 108.
[xviii] ألمانيا تحذر بريطانيا من "كارثة اقتصادية" بسبب بريكست , https://al-ain.com/
[xix] ما هي النقاط الرئيسية في اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟ https://www.mc-doualiya.com/articles تم الاطلاع في 2020\9\16
[xx] ما بعد البيركست: المرحلة الانتقالية وما بعدها https://epc.ae/ar/brief/post-brexit-transition-period-scenarios-and-beyond تم الاطلاع في 2020\9\16
[xxi] ذي يزن الاعوش , دراسة خصائص الاحداث الاقتصادية و السياسية غير الاعتيادية واثرها على سوق العملات الاجنبية, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, العدد 9, صفحة 183.
[xxii] The Brexit Upset: Why Was the U.K. Vote a Surprise? http://www.middlebury.edu/newsroom تم الاطلاع في 2020\10\5
[xxiii] Why the Surprise Over 'Brexit'? Don't Blame the Polls https://www.nytimes.com/ 2020\10\15 تم الاطلاع في
[xxiv] مايا جريديني, قرار المركزي السويسري يهز أسواق الصرف العالمية https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets تم الاطلاع في 2020\10\6
[xxv] By David Jolly and Neil Irwin, Swiss Franc Soars After Central Bank Drops Cap, https://www.nytimes.com/ تم الاطلاع في 2020\10\7
[xxvi] البريطانيون يواصلون التصويت في استفتاء تاريخي حول عضوية بلادهم بالاتحاد الأوروبي https://www.bbc.com / تم لاطلاع في 2020\10\7
[xxvii] ذي يزن الاعوش, تأثير الأحداث الاقتصادية الغير اعتياديه على أزواج العملات المستقلة (دراسة حالة أزواج الين الياباني والدولار الأمريكي على إثر إستفتاء BREXIT106) المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية المجلّد - (03) – العدد (10)- مارس 2020 صفحة
[xxviii] المصرف الوطني السويسري يتخذ إجراءً "صادما ومفاجئا" SWI swissinfo.ch , https://www.swissinfo.ch/ara تم الاطلاع في , 2020\9\20
[xxix] بريطانيا تنفصل رسميا عن الاتحاد الأوروبي https://www.france24.com/2020\9\20 تم الاطلاع في

Etat et firme transnationale: Alliance naturelle et rivalité anachronique

الدولة و الشركة العبر وطنية: تحالف طبيعي و خصومة مستغربة

جمال الدين ايت الطاهر، باحث في القانون الدولي، أستاذ زائر بجامعة الحسن الثاني

الدار البيضاء، المملكة المغربية

ajamaliddine@gmail.com

الملخص:

تمثل الشركات العبر وطنية أبرز مظاهر العولمة الليبرالية الأخلاقية التي نعيشها منذ عقدين أو أكثر بقليل. فالسوق المعولم، من الآن فصاعدا، مع ميزة الاشتغال العابر للحدود للشركات متعددة الجنسيات، يأخذ منحى معمما للقيم الليبرالية الكونية التي من بينها الديمقراطية، حرية المبادرة و المنافسة الحرة .

و نرى أن هذه الشركات العبر وطنية، بصفتها الفاعل الأساسي في الاقتصاد المعولم، تستعمل القواعد الناعمة لتثبيت فكرة انزياح الدولة نحو السوق في تبن واضح للنظرية الاقتصادية النيوليبرالية .

و نلاحظ، خلال العقدين الماضيين، تغير طبيعة الاستثمار الدولي الذي تنجزه هذه الشركات العملاقة من الاقتصاد الفيزيقي (النفط، الأبناك، السيارات ...) إلى الاستثمار الرقمي أو التكنولوجيا (منصات التواصل، الذكاء الاصطناعي، التجارة الالكترونية ...). هذا التحول يشير إلى اعتماد هؤلاء الفاعلين الخواص على الحس الابتكاري بشكل متزايد و على تقدير و احترام الأطراف المتدخلة. و تبقى المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات و المتأثرة بالآلية السوسيو السياسية: "التسمية و التنديد" أبرز التداعيات الأخلاقية لعمل النسيج الجمعوي العالمي المؤازر بوسائل الإعلام.

الكلمات المفتاحية: شركات عبر وطنية - عولمة- نيوليبرالية - بحث و تطوير- مسؤولية اجتماعية.

Abstract:

Les firmes transnationales sont la manifestation de la mondialisation libéralo-éthique que nous vivons depuis deux décennies voire plus. Désormais, le marché mondialisé, allié à l'action déterritorialisée de ces entreprises, prend un élan disséminateur de valeurs universelles libérales telles la démocratie, la liberté d'entreprendre ou la libre concurrence.

Les entreprises transnationales, véritables vecteur de l'économie mondialisée, font usage de la norme douce pour asseoir le désenchâssement de l'Etat vers le marché et montrent de la sorte leur alignement sur la théorie économique néolibérale.

L'investissement international, effectué par ces méga-entreprises, s'est mué durant les deux dernières décennies depuis l'économie physique (pétrole, banque, voitures…) en à celle virtuelle et de technologie (plateformes de communication, intelligence artificielle, vente en ligne…). Cette métamorphose dénote de l'ampleur de l'esprit novateur chez ces acteurs privés et du respect qu'ils réservent à leurs parties prenantes. La responsabilité sociale de ces investisseurs non étatiques, dépendante du mécanisme sociopolitique de citation et dénonciation "Naming and shaming", est la principale répercussion éthique de l'action du tissu civil mondial et son corollaire de mass medias.

Key words: Firmes transnationales- mondialisation- néolibéralisme- recherche et développement- responsabilité sociale.

Jel classification :

Introduction

Selon la Cour Internationale de Justice "CIJ", les Firmes Transnationales "FTN" constituent « *des institutions qui ont débordé les frontières et ont commencé à exercer une influence considérable sur les relations internationales* »[1]. La participation de ces entreprises aux différents appareils de consultation et de gestion du pouvoir public, leur insertion dans les systèmes et mécanismes de prise de décision politique, représente la manifestation claire de la dissémination à l'échelon universel de la gouvernance technocratique et juridique.

Cette contribution essaie de réagir à la problématique de différence de contextes et/ou conditions auxquels les firmes transnationales, véritables vecteurs de l'économie libérale mondiale, font face dans des situations étatiques à démocratie plus ou moins développée. Pour survivre et pérenniser, ces organisations s'imprègnent de l'actuelle économie globale, interdépendante et dotée du cachet d'innovation et de *corporate governance*[2].

L'intérêt de cet article est de dégager et prouver l'existence d'une relation de proportionnalité entre le développement des FTN et l'émancipation démocratique de/dans tout pays.

Notre hypothèse de recherche est qu'en pays démocratiques, les gouvernements sont des fervents défenseurs des firmes transnationales, car gages de débouchées commerciales et d'emplois domestiques et partant d'opportunités de reconduction électorale des leaders politiques.

Les entreprises transnationales ou multinationales au niveau mondial, notre délimitation spatiale pertinente, se montent à 100000 entreprises (CNUCED 2017) dont 98.5% d'entre elles sont du secteur privé alors que 1500 seulement sont étatiques soit 1.5%[3].

Force est de constater que les actions (les investissements) de ces méga-entreprises sont contrôlées, dans une sorte de diplomatie parallèle, par les Organisation Non Gouvernementales "ONG" via le mécanisme éthique de dénonciation publique « *Naming and shaming* » lequel utilisé à bon escient (en faveur de la dignité humaine) par les mass médias.

Les outils méthodologiques élus propres à la présente recherche chevauche entre le quantitatif et l'empirique (statistiques), le comparatif (entre milieux politiques différents) et le systémique (inputs et outputs de l'investissement des transnationales).

Malgré les nuances sémantiques entre eux, nous allons utiliser indifféremment les vocables Multinationale et Transnationale.

---

[1] Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, arrêt, C.I.J. Recueil 1970, p.33. § 37.
Disponible sur: https://www.icj-cij.org/files/case-related/50/050-19700205-JUD-01-00-FR.pdf
Date de consultation : 7 septembre 2020 à 20h.

[2] La "corporate governance", traduite par « gouvernement d'entreprise » en français, signifie littéralement « *système d'administration et de contrôle des entreprises*». Elle se définit comme une conception alternative du gouvernement d'entreprise fondée sur l'appui du pouvoir des actionnaires vis-à-vis des dirigeants/technocrates. Cf. Parrat, F., « *Le gouvernement d'entreprise* », éd. Dunod, Paris, 2003, p.11.

[3] Rapport de la Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement "CNUCED", World Investment Report, 2017 (WIR 2017), p. 13.
Disponible sur: https://unctad.org/fr/PublicationsLibrary/wir2017_overview_fr.pdf
Consulté le 24/09/2019 à 23h.

Ainsi, nous allons procéder d'emblée par un éclairage théorico-juridico-économique sur les firmes transnationales (I) puis la détermination de la relation pluridimensionnelle qui se noue, d'abord entre l'action de ces firmes et le degré de démocratisation de leur Etat d'origine, ensuite entre cette action et l'essor du segment de la recherche-développement et l'instauration de la bonne gouvernance en leur sein (II).

I- Eléments théoriques sur les firmes transnationales:

Dans un esprit de transparence terminologique voyons d'abord l'acception juridique de la notion "firme transnationale" (1) ensuite ledit concept en terme économique notamment dans le cadre du paradigme[4] du désenchâssement[5] de l'Etat vers le marché et la relation liant l'entreprise à son environnement (2).

1. Acception juridique des firmes transnationales.

La firme multinationale, *transnational corporation*, est une entité juridique de droit interne mais dont l'action se répand à l'international (a). La réalité du droit doux ou norme douce "*Soft law*" dont puisent ces sociétés et l'usage de la gouvernance technocratique et juridique, dénotent de leur technicité apolitique (b).

a) Firme transnationale entre droit interne et action à l'internationale:

La littérature sur ces acteurs économiques utilise plusieurs termes composés d'abord des substantifs de firme, de société, d'entreprise, auxquels s'ajoutent les adjectifs: multinationale, internationale ou transnationale. Il est vrai que des nuances existent entre les vocables société et entreprise. Les mots société et firme sont parfois opposés au concept d'entreprise car ce dernier inclut les entités publiques, alors que les premiers désignent les seules entités de droit privé. Ceci en principe, mais la distinction public/privé est atténuée par l'existence de sociétés d'économie mixte et des actions d'acquisition par l'Etat, ou une entité assimilée, de parts de capitaux de sociétés de droit privé[6]. Francois Rigaux estime que la terminologie "transnationale" est bien établie que celle de "multinationale"[7]. Ce dernier adjectif laissant entendre que la firme aurait diverses nationalités ce qui est inexact. Le vocable "transnational", lui, renvoie précisément à un mode d'autonomie que les entreprises, ayant des filiales sur les territoires de plusieurs Etats, ont su acquérir vis-à-vis de chacun de ces derniers[8].

Support essentiel de la mondialisation libéralo-éthique, la firme multinationale "Transnational corporation" représente une entité juridique de droit interne mais dont l'action se

[4] Au sens épistémologique, un paradigme est une « *Conception théorique dominante ayant cours à une certaine époque dans une communauté scientifique donnée, qui fonde les types d'explication envisageables, et les types de faits à découvrir dans une science donnée*.» Cf. Centre national des ressources textuelles et lexicales. Consultable sur : http://www.cnrtl.fr/definition/paradigme. Date d'entrée: le 15 mai 2018 à 15h.

[5] Le « désenchâssement » (disembeddedness) est le fait de faire sortir quelque chose d'un encadrement.
Enchâsser c'est mettre quelque chose dans une châsse: Enchâsser des reliques. Intercaler, insérer un mot, un texte pour le mettre en valeur: Enchâsser des citations dans un discours.
Disponible sur : https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/enchâsser/29163 . Consulté le 24/09/2019 à 23h.

[6] Rigaux, F., « *Les sociétés transnationales* », in Mohamed Bedjaoui (dir.) « *Droit international: Bilan et perspectives* », Tome I, éd. Pedone, Paris, 1991, p. 129.

[7] Nous avions pris, tout au long de cet article, les concepts "multinationale" et "transnationale" comme similaires.

[8] Rigaux, F., Idem.

propage à l'international. Le poids économique de ces entreprises est si grand qu'elles sont à même de négocier directement avec les Etats car disposant de l'appui et l'intervention du pays auquel elles se rattachent. Ce pays d'origine est compétent pour exercer en faveur de la firme sa protection diplomatique conformément à la Convention de Vienne de 1961 sur les relations diplomatiques qui prévoit dans son article 3 que « *Les fonctions d'une mission diplomatique consistent notamment à: […] b. protéger dans l'Etat accréditaire les intérêts de l'Etat accréditant et de ses ressortissants, dans les limites admises par le droit international*».

En jurisprudence, comme le dit la Cour internationale de justice dans son arrêt Barcelona traction de 1970, l'Etat national de ces entreprises n'est pas l'Etat des actionnaires mais l'Etat dans lequel ces sociétés ont été constituées et sur le territoire duquel elles ont leurs sièges[9].

En principe, quelque que soit l'importance de ces sociétés, les contrats qu'elles passent avec les Etats sont des contrats de droit interne comme l'a arrêté la Cour Permanente de Justice Internationale de la Société Des Nations en 1929 en disant que « *Tout contrat qui n'est pas un contrat entre des Etat en tant que sujets du droit international a son fondement dans une loi nationale.* »[10]

La sentence arbitrale rendue par l'arbitre René-Jean Dupuy dans l'affaire Texaco-Calasiatic a ajouté une nuance quant à la nature juridique de ces contrats en affirmant qu'il y a eu une évolution du droit international depuis 1929 et que désormais, « *encore qu'ils ne se confondent pas avec les traités, les contrats entre Etats et personnes privées peuvent néanmoins, sous certaines conditions, relever d'une branche particulière et nouvelle du droit international: le droit international des contrats*.»[11]

Selon cette jurisprudence arbitrale, l'internationalisation du contrat résulte soit de la réunion de certains critères (nature des obligations, circonstances de leur création et volonté des parties)[12], soit de l'existence d'une clause prévoyant un arbitrage international[13], soit encore du fait qu'il s'agirait d'un accord de développement économique.

Ladite sentence arbitrale rendue le 19 janvier 1977 a confirmé les principes **d'intangibilité** (renoncement par l'Etat à modifier unilatéralement le contrat) et de **stabilisation** (maintien de la législation de l'Etat dans l'état où elle se trouve au moment de la conclusion du contrat jusqu'à l'expiration de celui-ci "gel du droit") des clauses du contrat conclu entre une multinationale et un Etat. En effet, l'existence des clauses d'intangibilité et de stabilisation dans le contrat Libye-Texaco-Calasiatic a amené l'arbitre Dupuy à conclure à l'internationalisation dudit contrat et à interpréter lesdites clauses comme l'expresse volonté des parties d'incorporer le

[9] Arrêt Barcelona Traction, op. cit. p. 42, § 70.
[10] Arrêt Emprunts serbes et brésiliens, Brésil c. France et France c. Yougoslavie, CPJI, 22 juillet 1929, Rec. Série A, n° 20, p. 41.
Disponible sur : https://www.icj-cij.org/files/permanent-court-of-international-justice/serie_A/A_20/62_Emprunts_Serbes_Arret.pdf
Consulté le 9 septembre 2020 à 10h.
[11] Arrêt Texaco-Calasiatic c. gouvernement libyen, sentence arbitrale, R.-J. Dupuy, 19 janvier 1977, Clunet, 1977, p. 350 et s. § 32.
[12] Arrêt Texaco-Calasiatic c. gouvernement libyen, op. cit. § 43.
[13] Ibid, § 44.

droit (libyen) à l'ordre juridique international en tant que corps de normes juridiques applicables par l'arbitrage international.

Par ailleurs, la doctrine est divisée sur la détention par ces entreprises de la personnalité juridique internationale. A ce sujet, François Rigaux estime que « *les sociétés transnationales ne sont ni des sujets ni des quasi- sujets du droit international* »[14] et le fait d'internationaliser le contrat s'explique par l'existence d'une volonté souveraine d'un Etat de contracter avec une entreprise étrangère détenant un investissement important (financier et/ou technologique) en s'imposant à soi-même une limitation quant à l'application de ses droits de souveraineté en tant que membre de l'ordre juridique international. En conséquence, nous pouvons dire que les firmes transnationales ne sont l'objet de règles de droit international que par l'intermédiaire du consentement d'un sujet de droit international, en l'occurrence un Etat[15].

Patrick Dumberry estime, quant à lui, que la personnalité juridique d'une multinationale, au regard du droit international, reste à la fois limitée, dérivée, relative et fonctionnelle:

- Limitée, car ne pouvant pas ratifier des traités ni acquérir un territoire…etc.,
- Dérivée, car sa création dépend de la volonté de l'Etat,
- Relative, car sa reconnaissance par un Etat n'engage pas ceux tiers,
- Fonctionnelle, car se limitant aux droits et obligations qui sont expressément indiqués dans l'instrument juridique[16] support l'investissement.

Si les critères 1, 2 et 4 sont plausibles, le troisième concernant l'effet relatif du contrat d'investissement Etat- société transnationale laisse planer beaucoup de doute quant à sa validité car déjà l'Etat de rattachement de la firme reste toujours impliqué dans le processus de gestion sereine de l'affaire en offrant de droit sa protection, vis-à-vis de l'Etat hôte, aux nationaux agissant au nom de l'entreprise.

b. La norme douce "*Soft law*" et la gouvernance technocratique et juridique des firmes transnationales :

La *soft law* peut être définie comme "*un ensemble de règles rédigées par des organismes publics et privés et d'une qualification juridique parfois incertaine, sans sanctions judiciaires prévues. Ces règles sont contraignantes par le poids de leurs auteurs ou par des mécanismes ad hoc. Leur respect est donc fortement conseillé pour être crédible dans le jeu mondial*"[17].

Il s'agit de textes de régulation en dehors des règles classiques dont la caractéristique majeure est qu'ils sont empreints de thèmes de développement durable, de responsabilité sociale et de gouvernance[18].

En effet, la *soft law* n'appartient pas au droit positif, c'est un droit parallèle dépourvu de la caractéristique de sanction des manquements via les tribunaux. Néanmoins les entreprises et les pouvoirs publics dont l'Etat se conforment souvent aux principes de la *soft law* parce qu'ils ne peuvent pas faire autrement et par peur de sanctions morales telle la stigmatisation à l'échelle

[14] Rigaux, F., op. cit. p.138
[15] Idem.
[16] Dumberry, P., *« L'entreprise, sujet de droit international ?* », RGDIP, Tome CVIII, 2004, pp.103-122.
[17] Revel, C., « *La gouvernance mondiale a commencé, acteurs, enjeux, influences…et demain ?* », éd Ellipses, Paris, 2006, pp.113-114.
[18] Idem.

planétaire[19]. Une des manifestations de la *soft law* dans le domaine entrepreneurial est le label "ISR", l'Investissement Socialement Responsable.

Parmi les exemples de règles de la *soft law* nous citons à titre indicatif:

- Les textes de l'Organisation Internationale du Travail "OIT", en particulier la *Déclaration de l'OIT relative aux principes et droits fondamentaux au travail et son suivi* de 1998 amendée en 2006 et revue en 2017[20]. Ces textes ne sont pas obligatoires mais leur application par les entreprises est très conseillée car scrutée par les syndicats, les ONG et les organismes internationaux. Le respect de cette déclaration est en général le standard auquel est évaluée une firme transnationale.

- *Les directives de la Banque mondiale* qui sont un autre exemple de *soft law* plus technique auxquelles doivent se conformer les bénéficiaires de ses financements[21].

- *Les règles de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international CNUDCI* élaborées sur le monde des affaires, le commerce électronique, les garanties et suretés, les financements privés des infrastructures…[22]

- *Le Pacte global* ou «*Global compact*» lancé par l'ONU en 2000 à l'adresse des entreprises et organisations multinationales. Ce pacte traduit neuf principes, devenus dix en 2004 qui s'articulent autour du respect par les entreprises de quatre grands axes: droits de l'homme, droits sociaux, protection de l'environnement et lutte anti corruption[23].

---

[19] Revel, C., op. cit. pp.123-124.

[20] Pour d'amples informations, voir le texte intégral de la déclaration de principes tripartite, revue en 2017, sur le lien suivant :
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_124923.pdf
Date de consultation : le 05/09/2020 à 17h30.

[21] Au niveau de l'introduction de l'édition de janvier 2011, révisée en 2014, de ces Guidelines nous pouvons lire: «*Les présentes Directives ont pour objet de définir les politiques et les procédures de sélection, de passation de marchés et de suivi des consultants requis par les projets financés, pour tout ou partie, par les prêts de la Banque internationale pour la reconstruction et le développement (BIRD), par les crédits de l'Association internationale de développement (AID), les Avances de préparation de projets (Avance PPF-PPA), par les dons de la Banque ou par les fonds fiduciaires administrés par la Banque et exécutés par le bénéficiaire…*»
Cf. Document officiel de la Banque mondiale intitulé: « *Directives sélection et emploi de consultants par les emprunteurs de la banque mondiale dans le cadre des prêts de la BIRD et des crédits et dons de l'AID.* » p. vii.
Disponible sur :
http://pubdocs.worldbank.org/en/163531459190144019/ProcurementConsultantHiringGuidelinesFRenchJuly2014.pdf
Date de consultation : le 06/09/2020 à 10h30.

[22]Les textes de la CNUDCI concernent les domaines suivants: Arbitrage commercial international et conciliation - Vente internationale de marchandises (CVIM) - Droit des sûretés - Insolvabilité - Paiements internationaux - Transport international de marchandises - Commerce électronique - Passation de marchés et développement des infrastructures. Voir le site : https://uncitral.un.org/fr/texts . Consulté le 17 aout 2019 à 11h.

[23] Ces dix principes sont, par domaine, comme suit:

Droits de l'homme:

Les entreprises sont invitées à promouvoir et à respecter la protection du droit international relatif aux droits de l'Homme.

Les entreprises sont invitées à veiller à ne pas se rendre complices de violations des droits de l'Homme.

Main-d'œuvre:

Les entreprises sont invitées à respecter la liberté d'association et à reconnaître le droit de négociation collective.

Les entreprises sont invitées à contribuer à l'élimination de toutes les formes de travail forcé ou obligatoire.

Les entreprises sont invitées à contribuer à l'élimination de toutes les formes de travail forcé ou obligatoire.

Les entreprises sont invitées à contribuer à l'élimination de toute discrimination en matière d'emploi et de profession.

Pour la *soft law* d'origine privée l'on peut citer, également à titre indicatif, l'indice de perception de la corruption de l'ONG *"transparency international"* et sa publication des meilleures pratiques ou comportements *"Best Practices*"[24].

La gouvernance technocratique renvoie à l'idée de la contribution des firmes transnationales aux différents mécanismes de prise et de gestion des décisions politiques[25] alors que la gouvernance juridique concerne l'usage par ces mêmes firmes de leur puissance financière et de leur savoir juridique soit pour contrarier les textes législatifs via des actions en justice, soit pour augmenter leur puissance sociale envers les autres acteurs par le développement des droits liés à leur personnalité morale[26].

2. Acception économique des entreprises multinationales:

La définition économique des sociétés multinationales s'articule autour d'une vision ultralibérale à quête de marchés dynamiques au niveau du globe terrestre et ce en se basant sur un soubassement théorique de désenchâssement de l'Etat vers le marché au niveau national et mondial (a). L'alliance entre les volets économique et sociologique via la théorie des parties prenantes permet à l'entreprise de réagir à son environnement social (b).

a) Les FTN et la déterritorialisation sur fond de désenchâssement de l'Etat vers le marché :

Les sociétés transnationales peuvent être comprises comme des firmes qui possèdent ou contrôlent des sociétés implantées dans une multitude de pays à même d'élaborer une stratégie fondée sur les spécificités économiques et sociales de chaque pays[27]. C'est une constellation de sociétés privées autour d'une société-mère et réparties dans plusieurs Etats mais caractérisée par une seule politique managériale à l'échelon global[28].

Si le capitalisme est un système économique, fondé sur le droit absolu à la propriété et où les capitaux, résultant d'une accumulation de profits, sont investis dans des entreprises mises en valeur par le travail des salariés[29], sa relation avec le libéralisme économique (droit de fonder des entreprises, à faire jouer la libre concurrence dans un même secteur économique en vue d'un plus

---

Environnement:
Les entreprises sont invitées à appliquer l'approche de précaution face aux problèmes touchant à l'environnement.
Les entreprises sont invitées à prendre des initiatives tendant à promouvoir une plus grande responsabilité en matière d'environnement.
Les entreprises sont invitées à favoriser la mise au point et la diffusion de technologies respectueuses de l'environnement.
Lutte contre la corruption:
Les entreprises sont invitées à agir contre la corruption sous toutes ses formes, y compris l'extorsion de fonds et les pots-de-vin.
Pour plus de détails consulter le rapport « *Global compact : communication sur le progrès* » p. 6.
Disponible sur le lien: https://s3-us-west-2.amazonaws.com/ungc-production/attachments/cop_2018/465588/original/FULL_ACE-COP_2018-170718.pdf?1531818665
Consulté le 17/08/2019 à 11h15.

[24] Revel, C., op. cit. pp. 116-119.

[25] Robert-Demontrond, P., « *Développement soutenable et privatisation des droits sociaux fondamentaux* », Management & Avenir 2004/1 (n° 1), pp. 97- 115. Consultable sur : https://www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2004-1-page-97.htm (p. 36). Date d'entrée : 10 septembre 2020 à 20h.

[26] Idem.

[27] Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, éd. Nathan, Paris, 1998, pp. 191-192.

[28] Dictionnaire de droit international public, éd. Bruylant, Bruxelles, 2001, pp. 1036-1037.

[29] Dictionnaire encyclopédique, éd. Philippe Auzou, Paris, 2000.

grand profit) est de nature à généraliser le principe de la concurrence sur la base d'une déterritorialisation avantageant la rémunération du capital sur celle du travail. L'enjeu politique donc de la mondialisation est la substitution de l'ordre social centré sur l'Etat souverain vers l'autorégulation ou la régulation par les forces impersonnelles du marché selon le paradigme néoclassique de Frederic Hayek. Les trois postulats de ce néo-libéralisme regroupent d'abord les forces impersonnelles du marché et le système des prix, ensuite le marché comme système de coordination neutre et spontané et enfin l'irrationalité dudit système[30].

b) La théorie des parties prenantes: L'entreprise et son environnement.

La théorie des parties prenantes « *Stakeholder theory »* étudie les firmes, au delà de leur comportement de maximisation de profit, comme des institutions reposant sur un ensemble de contrats. Cette théorie a été élaborée selon une vision de l'éthique des affaires de l'entreprise « *business ethics »*, en rupture avec celle de l'école lucrative ancrée sur l'objectif ultime de profit pour les actionnaires. Le corollaire de cette théorie est le concept de « gouvernance responsable » qui signifie que l'entreprise doit répondre aux règles de transparence et prendre en compte les intérêts de toutes les parties prenantes internes ou externes (actionnaires, dirigeants, salariés, fournisseurs, clients, banquiers…).

La « *responsabilité sociale de l'entreprise*» intègre les objectifs environnementaux et sociaux en plus des classiques objectifs financiers[31].

Cette théorie, née aux Etats-Unis au début des années 60, établit une osmose entre l'entreprise et son environnement en coupure épistémologique avec des relations longtemps pensées exclusivement en termes de rapports marchands d'essence financière.

La théorie des parties prenantes corrobore l'interdépendance entre la réussite commerciale et financière d'une entreprise et la prise en considération du pouvoir que les actionnaires, les syndicats, les associations ou les politiques exercent sur celle-ci.

Pour concilier ces différents intérêts, des notions sont apparues telles: la responsabilité sociale de l'entreprise, le développement durable et la gouvernance de l'entreprise. Bref, la théorie des parties prenantes intègre clairement l'éthique comme agent d'efficacité et élément essentiel de la réputation de l'entreprise d'où le rôle décisif que joue l'influent mécanisme sociopolitique appelé: Citation et dénonciation « *naming and shaming* ».

---

[30] Udry, C-A., décrit ces trois postulats comme suit :
« - *Tout progrès futur exige que les personnes se soumettent "aux forces impersonnelles du marché", dont le système des prix est le concentré, le précipité le plus parfait. Ce système des prix doit servir de référence absolue à l'activité sociale, économique et politique.*
- *Le marché capitaliste est un système de coordination neutre, impersonnel, bénéfique universellement et traduisant un ensemble de mécanismes fonctionnant spontanément.*
- *Il n'y a pas de compréhension rationnelle possible du système dans son ensemble qui est toujours "quelque chose de plus grand que ce que nous tous pouvons comprendre pleinement* » Udry, C-A., « *Von Hayek: des postulats largement diffusés. Un pèlerin prosélyte*».
Disponible sur : https://alencontre.org/economie/von-hayek-des-postulats-largement-diffuses.html
Consulté le 15 septembre 2018 à 15h.

[31] Uzinidis, D., Yacoub, L., « *La gouvernance de l'économie mondiale et le renouveau des politiques économiques actives dans les pays en développement* », in Callens, S., Uzinidis, D., (dir.), « *Gouvernance, exercices de pouvoir* », éd. l'Harmattan, Paris, 2009, p. 211.

II- Firmes transnationales à l'ère numérique: démocratie, innovation et éthique.

A l'ère numérique, ère du capital des plateformes, les firmes transnationales sont devenues des acteurs de premier plan des rapports économiques intra- et internationaux (1). L'Etat démocrate libéral s'annonce dans ce contexte comme le catalyseur de l'entrepreneuriat, lequel se manifeste en véritable mécanisme à créer la fortune (2).

1. Les FTN en avant-garde de l'économie mondiale:

Voyons la nature du gotha des dix premières firmes transnationales (Top 10) au monde en terme de capitalisation boursière en 2018 et en 2006 (a), et déduisons-en les déterminants empiriques de ce leadership entrepreneurial (b).

a. Le gotha des STN au monde: Le numérique qui change la donne

En 2006, un chercheur[32] a présenté un classement pour les dix premières firmes au monde, en termes de capitalisation boursière[33], et ce par ordre décroissant comme suit:

- ✓ Exxon Mobil, (Etats-unis);
- ✓ General Electric, (Etats-unis);
- ✓ Gazprom, (Russie);
- ✓ Microsoft, (Etats-unis);
- ✓ Banque Citigroup, (Etats-unis);
- ✓ Bank of America, (Etats-unis);
- ✓ Royal Dutch Shell, (Grande Bretagne- Nederland);
- ✓ British Petroleum, BP (Grande Bretagne);
- ✓ PetroChina, (Chine);
- ✓ Banque HSBC (Etats-unis).

En terme de distribution statistique, 6 firmes sur 10 (60%) étaient de nationalité américaine (le reste du monde s'adjuge 40% restant des firmes du Top 10) alors que de point de vue spécialité, c'est essentiellement d'activités physiques (pétrole, banque, voiture) qu'il s'agit avec 9 firmes sur 10 (90%) alors que l'économie numérique était de part mineure avec 01 firme sur 10 (10%).

[32] *The Economist* du 26 septembre 2016. Consultable sur : https://ritholtz.com/2016/09/largest-companies-2016/ (date d'entrée le 3 mars 2021 à 22h).

[33] Par capitalisation boursière, nous entendons le nombre d'actions en circulation multiplié par leur dernier cours en bourse.

La capitalisation des dix premières firmes transnationales en 2006 (En milliards $)

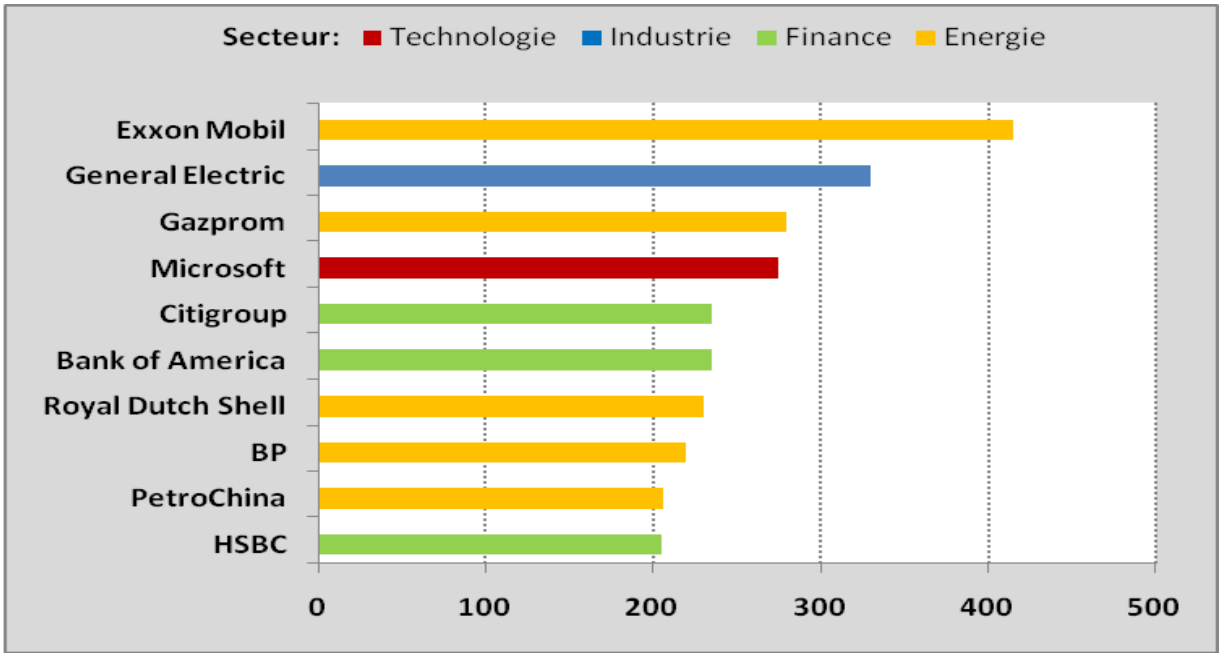

Source: Barry Ritholtz, « World's Largest Companies: 2016 vs 2006 » [34]

Nationalité de firmes	Nombre et dénomination		Pourcentage
Etats-Unis	**Six (6):** (Exxon Mobil; General Electric; Microsoft; Banque Citigroup; Bank of America; Banque HSBC)		**60%**
Autres Etats	**Deux (02):** Grande Bretagne	(Royal Dutch Shell[35]; British Petroleum)	**40%**
	Un (01): Chine	PetroChina	
	Un (01): Russie	Gazprom	

Compilation personnelle

Nature d'activité de firmes	Nombre et dénomination	Pourcentage
Activités physiques (pétrole, banque, voiture)	**Neuf (09):** (Exxon Mobil; General Electric; Gazprom; Banque Citigroup; Bank of America; Royal Dutch Shell; British Petroleum; PetroChina; Banque HSBC)	**90%**
Economie numérique	**Un (01) :** (Microsoft)	**10%**

Compilation personnelle

[34] *The Economist*, idem.
[35] Firme britanico-néerlandaise.

Douze ans après en mars 2018, le classement des multinationales par capitalisation donne les firmes suivantes :

- ✓ Apple, (Etats-unis);
- ✓ Alphabet (Google), (Etats-unis);
- ✓ Microsoft, (Etats-unis);
- ✓ Amazone, (Etats-unis);
- ✓ Tencent, (Chine);
- ✓ Berkshire Hataway, (Etats-unis);
- ✓ Alibaba, (Chine);
- ✓ facebook, (Etats-unis);
- ✓ JP Morgan Chase, (Etats-Unis);
- ✓ Jonhson and Jonhson, (Etats-Unis).

S'agissant de cette récente distribution statistique, huit (8) firmes sur dix (10), soit 80%, étaient de nationalité américaine alors que le reste du monde engrange 20% restant des firmes classées au Top 10 mondial. Ceci traduit un renforcement consolidé de la prédominance des firmes américaines au niveau mondial du fait de l'entrepreneuriat émancipé qui règne dans ce pays (cf. infra).

De point de vue spécialité, l'ordre s'est renversé et l'économie numérique est devenue, et de loin, le leader de l'économie mondiale avec 07 firmes sur 10 (70%) alors que les activités physiques (matérielles) reculent dans le capital du globe terrestre avec seulement 30%.

La capitalisation des dix premières firmes transnationales en 2018 (En milliards $)

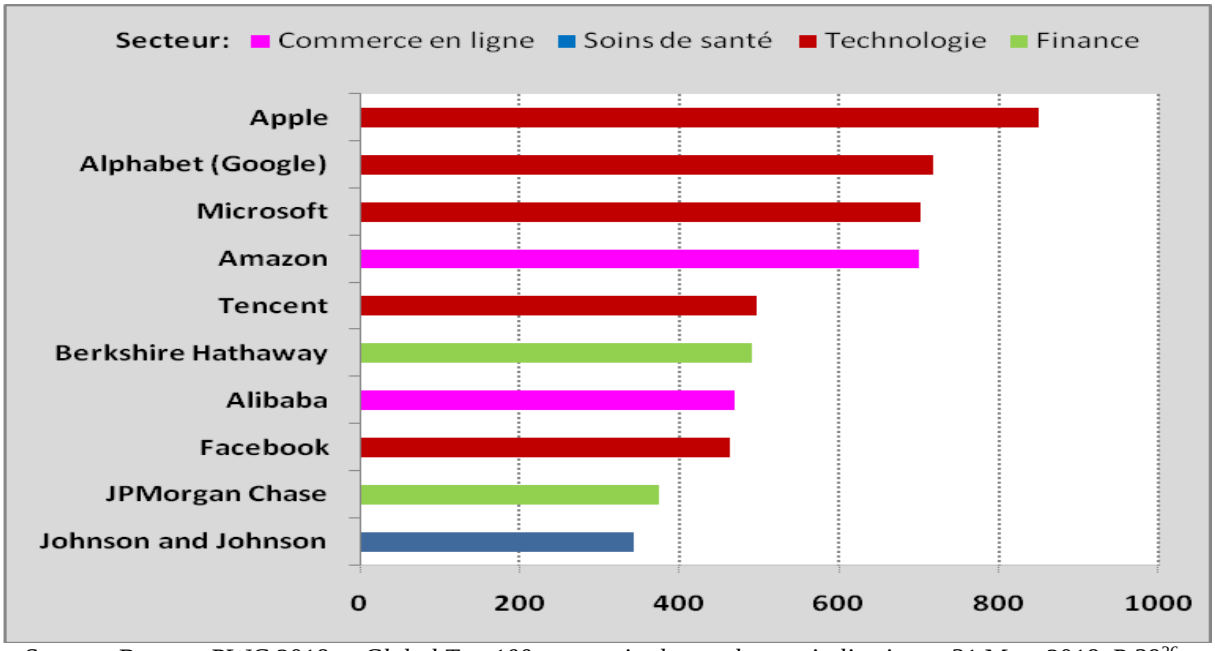

Source : Rapport PWC 2018, « *Global Top 100 companies by market capitalisation* », 31 Mars 2018. P.39[36].

[36] Rapport PWC "*Global Top 100 companies by market capitalisation*", au 31 mars 2018, disponible sur : https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/assets/pdf/global-top-100-companies-2018-report.pdf (p.39). Consulté le 11 avril 2021 à 15h 30.

Nationalité de firmes	Nombre et dénomination		Pourcentage
Etats-Unis	**Huit (08):** (Apple; Alphabet (Google); Microsoft; Amazone; Berkshire Hataway; facebook; JP Morgan Chase; Jonhson and Jonhson)		**80%**
Autres Etats	**Chine**	**Deux (02)** Tencent; Alibaba	**20%**

Compilation personnelle

Nature d'activité	Nombre et dénomination	Pourcentage
Activités physiques (Banque, santé…)	**Trois (03):** (Berkshire Hataway; JP Morgan Chase; Jonhson and Jonhson)	**30%**
Economie numérique	**Sept (07):** (Apple; Alphabet (Google); Microsoft; Amazone; Tencent; Alibaba; facebook)	**70%**

Compilation personnelle

Dans ce classement de 2018, nous trouvons davantage de firmes américaines qu'en 2006 à savoir 8 sur 10 soit 80%, mais relativement à l'activité, les données offrent un autre constat: les compagnies bancaires et d'énergie qui dominaient sans partage en 2006 (8 firmes sur 10) laissent leurs places aux firmes de technologie qui, désormais, règnent en leader incontesté (7 firmes sur 10) établissant l'ère du capitalisme de plateformes et de l'intelligence artificielle.

Ce classement 2018 nous met devant la réalité de mutation spectaculaire de l'économie mondiale dans laquelle les firmes de technologie, moyennant une économie d'échelle au niveau du globe terrestre, sont au devant de la scène economico- financière. Cette métamorphose concerne l'usage des technologies numériques dans la commercialisation des biens et services et dans les chaines de production.

b. Les déterminants empiriques du leadership entrepreneurial : cas du "Top" dix.

La catégorisation des firmes mondiales au 31 mars 2018, élaborée par le cabinet d'audit international "PWC"[37] montre que huit des dix premières firmes transnationales en termes de capitalisation financière sont de nationalité américaine, soit 80%. Les deux restantes sont chinoises et spécialement de secteur privé chinois, soit 20%[38].

L'interrogation évidente qui se pose est la suivante : comment expliquer cette position de quasi-domination des firmes américaines de la pole position de l'investissement corporatif au monde d'aujourd'hui?

[37] PricewaterhouseCoopers (PwC) est l'un des quatre grands cabinets d'audit et de conseil au Monde avec Deloitte, Ernst & Young et KPMG.

[38] Le pourcentage montre une avancée chinoise par rapport à 2006 où seulement une firme publique chinoise figurait parmi ce "top ten". La chine opte ainsi elle aussi après une décennie pour les firmes privées comme moteur de l'économie.

En fait, ces "*success stories*" entrepreneuriales américaines proviennent d'abord de l'histoire du pays où la Déclaration d'indépendance du 4 juillet 1776 avait stipulé dans son préambule le droit inaliénable de l'homme à la quête du bonheur[39]. Une recherche du bonheur qui sous tend la recherche de la fortune et la réussite entrepreneuriale.

Puis, cela est dû à la nature de l'action étatique américaine (Etat fédéral et/ou Etats fédérés) qui vise à faciliter la tache à l'entreprise. Ainsi, la procédure de création de l'entreprise est simple et efficace permettant à l'entrepreneur d'entamer la production aussi vite sur la base des informations présentées par lui sans documents supplémentaires à fournir[40].

Aussi, la Concurrence y est garantie depuis plus d'un siècle et la position de monopole est bannie grâce à la loi « *Sherman Antitrust Act* » datant de 1890 qui interdit toute pratique restreignant la concurrence[41]. Aussi la loi « *Clayton Act* » de 1914 prohibe les contrats d'exclusivité ou restrictifs vis-à-vis de la concurrence et les contrats de faveur accordés à des partenaires privilégiés[42].

Enfin, le segment « recherche & développement » est un autre critère qui assure le tremplin à ce leadership américain. Ainsi, les trois firmes Apple, Alphabet (Google) et Microsoft ont programmé en 2017, respectivement 11.58 milliards de dollar américain "MM$"[43], 16.62 MM$[44] et 13,03 MM$[45]. Ces sommes significatives ont été allouées sans hésitation ni regret par ces firmes car ayant, en retour, des retombées sur leur avenir concurrentiel.

Par ailleurs, en guise de transparence envers leurs parties prenantes dont les actionnaires et les clients, les FTN mondiales publient leurs bilans annuels "*annual report*" d'une façon régulière.

---

[39] « *[…] Nous tenons pour évidentes pour elles-mêmes les vérités suivantes : tous les hommes sont créés égaux ; ils sont doués par le Créateur de certains droits inaliénables ; parmi ces droits se trouvent la vie, la liberté et la recherche du bonheur* ».

[40] Nous pouvons lire dans un site européen dédié aux investisseurs aux Etat-Unis qu'« *Aux Etats-Unis, vous pouvez presque le faire (créer une entreprise) en un clic. En effet, les autorités veulent vous voir entreprendre, investir, créer des emplois, payer des impôts… et vite ! Donc ils font simple et efficace. De plus, ils considèrent que tout ce que vous déclarez est vrai donc vous n'avez pas besoin de fournir de documents* ». Disponible sur : https://www.europusa.com/business/creer-son-entreprise-aux-etats-unis/ . Consulté le 15 avril 2021 à 00h.

[41] Nous pouvons lire dans l'article 1 du Sherman act ce qui suit : « *Every contract, combination in the form of trust or otherwise, or conspiracy, in restraint of trade or commerce among the several States, or with foreign nations, is declared to be illegal. Every person who shall make any contract or engage in any combination or conspiracy hereby declared to be illegal shall be deemed guilty of a felony, and, on conviction thereof, shall be punished by fine not exceeding $10,000,000 if a corporation, or, if any other person, $350,000, or by imprisonment not exceeding three years, or by both said punishments, in the discretion of the court.* »
Disponible sur: http://www.linfo.org/sherman_txt.html . Consulté le 16/03/2021 à 20h.

[42] Journal le Nouvel Observateur du 4 avril 2000. Cf. https://www.nouvelobs.com/monde/20000404.OBS3437/la-loi-anti-trust-aux-etats-unis.html
Consulté le 4 avril 2021 à 15 h.

[43] Voir, Bilan annuel Apple (Annual Report, 2017), p. 27. Disponible sur : https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReportArchive/a/NASDAQ_AAPL_2018.pdf. Consulté le 16 septembre 2018 à 20 h.

[44] Voir, Bilan annuel Alphabet (Annual Report, 2017), p. 49. Disponible sur : https://abc.xyz/investor/pdf/20171231_alphabet_10K.pdf . Consulté le 17 septembre 2018 à 7 h.

[45] Voir, Bilan annuel Microsoft (Annual Report, 2017), p. 21. Disponible sur : https://www.annualreports.com/HostedData/AnnualReportArchive/m/NASDAQ_MSFT_2017.pdf . Consulté le 20 septembre 2018 à 6 h.

2. L'entrepreneuriat des firmes transnationales: le trio liberté, responsabilité et image.

Pour assurer leur expansion, les firmes transnationales ont besoin de liberté d'entreprendre (a) tandis que leur responsabilité sociale (b) représente l'outil phare pour luire et/ou esquiver les retombées du mécanisme sociopolitique: Citation et dénonciation "*Naming and shaming*" (c).

a. Liberté d'entreprendre et servitude de rente:

La part des pays développés dans les entrées mondiales d'Investissements Directs Etrangers s'est montée à 59 % en 2017 avec 1000 milliards de dollars[46]. Ces pays développés sont spécifiés par la Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement "CNUCED" dans son répertoire intitulé « *Groupement et composition par statut de développement* »[47]. Si nous analysons succinctement la liste des pays à économies développées, contenue dans ce document officiel de la CNUCED, nous relevons d'emblée qu'il s'agit de pays démocratiques.

Concernant cette catégorisation « pays démocratiques » nous faisons notre, malgré ses limites, la classification prônée par l'organisation non gouvernementale américaine « Freedom House » [48]. Aussi, nous notons que le groupe des sept pays les plus industrialisés au monde "G7" à savoir: les Etats-Unis, l'Allemagne, la Grande Bretagne, la France, l'Italie, le Canada et le Japon, est composé par des démocraties représentatives.

L'explication spontanée de cette part dominante des pays développés démocratiques dans l'investissement planétaire est que ceux-ci ont une meilleure attractivité du capital destiné à l'investissement au monde.

En revanche, en 2017, les sorties d'investissement depuis les pays en développement ont diminué de 1%, à 383 milliards de dollars, malgré une hausse des investissements à l'étranger de la Chine[49] qui est devenue le deuxième investisseur mondial[50].

Aussi, la tendance de la production internationale des filiales étrangères des entreprises transnationales est haussière au cours des cinq dernières années précédant l'année 2018.

---

[46] Rapport CNUCED 2017 (WIR). Ibid. p. XI.

[47] La CNUCED distingue trois catégories de statuts en matière de développement économique: Economies développées, Economies en transition (ex pays du bloc socialiste) et Economies en développement. Le dernier répertoire sur cette classification (mis à jour le 28 mai 2020) fait état de 177 économies en développement, 20 économies en transition et 53 économies développées.
Cf. https://unctadstat.unctad.org/FR/Classifications/DimCountries_DevelopmentStatus_Hierarchy.pdf
Consulté le 5 septembre 2020 à 23h.

[48] Cette ONG classifie les pays du monde en trois catégories: libres, partiellement libres et non libres. Voir son rapport datant de l'année 2020, disponible sur: https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/FIW_2020_REPORT_BOOKLET_Final.pdf
Date de consultation : 7 septembre 2020 à 19h.
Voir sur le même sujet, Ait Tahar J-I., «*La démocratie libérale et la société civile: Binôme du néo pacifisme mondial* », revue JIL des études politiques et relations internationales, n° 25, septembre 2019 ; pp. 121-141.
Disponible sur : http://jilrc.com/wp-content/uploads/2040/03/25-العدد-الدولية-والعلاقات-السياسية-الدراسات-جيل-مجلة.pdf
Date de consultation : 14 avril 2021 à 19h.

[49] La Chine est encore classée en tant que pays en développement et figure parmi les économies en développement. Cf. note de bas de page n° 48 ci-haut.

[50] Rapport CNUCED 2017, (WIR), ibid. p. XI.

Ainsi, le taux de croissance annuel moyen des ventes était de 7,3 %, celui de la valeur ajoutée de 4,9 % et celui relatif à l'emploi de 4,9 %[51].

L'autre face de la monnaie concerne les entreprises transnationales publiques qui sont minoritaires dans le décompte de l'investissement mondial du fait qu'elles ne représentent que 1,5 % du nombre total des entreprises transnationales mondiales et 11% des investissements directs étrangers au monde en 2016[52]. L'existence de ces firmes transnationales à capital public dénote de l'emprise résistante de l'interventionnisme étatique dans l'économie mondiale surtout en pays en développement où la démocratie est encore naissante[53].

Cet état des lieux montre à quel point la part du capital privé dans l'investissement mondial est prépondérante : 90 % selon le rapport de la CNUCED de 2017. Cette domination du secteur privé dans le business du globe indique que les Etats optent désormais pour l'initiative privée, laquelle exige le libéralisme politique et économique pour s'épanouir.

Certes, l'investissement est craintif, une phrase que nous entendons beaucoup, mais comment déployer de l'argent dans un environnement non propice à la concurrence loyale? L'environnement idéal pour le fleurissement du monde des affaires est le respect du principe de la concurrence pure et parfaite « CPP », ce qui fait qu'en pays démocratiques, la fortune ne vient pas de la politique mais vient du travail, de l'innovation, du marketing créatif et de l'environnement concurrentiel et transparent où règne la règle de droit. La richesse peut ainsi emmener aux plus hautes fonctions politiques car le candidat à l'élection essaie de convaincre ses électeurs que le succès dans les affaires privées est transposable dans la gestion de la communauté étatique[54]. La règle générale en est que le politique (politicien) sert l'économie et que l'acteur en économie peut se convertir facilement en politicien.

Aussi, en pays démocratique, la richesse provient du travail en milieu concurrentiel où les ressources humaines talentueuses[55] sont motivées et respectées relativement à leurs droits. Des hommes/femmes doué(e)s et jeunes peuvent ainsi s'épanouir aisément à l'image de Microsoft et Facebook, deux firmes classées au "Top 10" du monde de l'entreprise en 2018, qui ont été créées par deux jeunes entrepreneurs, respectivement Bill Gates (à 19 ans) et Mark Zuckerberg (à 20 ans).

Aussi, les FTN en pays démocratiques ne suivent pas souvent les décisions à vocation politique mais l'intérêt évident de leurs actionnaires et la satisfaction de leurs clients.

---

[51] Idem.

[52] Rapport CNUCED (WIR) 2017, ibid. p. XII.

[53] Selon la CNUCED, la moitié des sièges de multinationales à capital public se situent dans un pays en développement avec la Chine détenant la première place, alors qu'un tiers de ces multinationales étatiques sont européennes. Cf. Rapport CNUCED (WIR) 2017, p. XII.

[54] Le cas de l'ancien président américain Donald Trump, venu du monde des affaires, nous enseigne que ces parcours-passerelles affaires-pouvoir politique ne nuisent point à la démocratie. En fait la ploutocratie américaine dispose de porte faux de sécurisation, contenus dans la constitution américaine tel le pouvoir du Congrès avec ses deux chambres pour censurer toutes décisions du Président et aussi celui de la Cour suprême en tant qu'institution d'application et de sauvegarde de la constitution.

[55] Steve Jobs, le défunt patron de la firme de technologie ″Apple″ (Top dix en 2018), avait parlé de ressources humaines dans l'entreprise dans le passage suivant : « *Ça n'a pas de sens d'embaucher des gens intelligents puis de leur dire quoi faire. Nous embauchons des gens intelligents afin qu'ils puissent nous dire ce qu'il faut faire* ». Disponible sur : https://fr.linkedin.com/pulse/les-3-clés-de-la-réussite-selon-steve-jobs-edmond-shehu
Consulté le 15 juin 2020 à 16h.

Ainsi, des firmes transnationales européennes telles PSA, Siemens, Total, Moller-Maersk, sanofi et autres[56] n'ont pas suivi les orientations politiques des Etats européens, parties à l'accord entre l'Iran et les puissances 5+1, et ce en laissant de côté leurs affaires en Iran par peur de s'exposer aux sanctions économiques américaines contre l'Iran en 2018 et de perdre des parts de marché aux Etats-Unis.

En juin 2020, nous avons eu un autre cas pratique, non moins édifiant, à savoir la tension médiatisée entre l'ex président américain Donald Trump et la multinationale de technologie Twitter. En fait, l'ex président américain avait accusé la firme Twitter de censurer ses tweets particulièrement celui lancé en réaction aux manifestations contre le décès du citoyen afro-américain Georges Floyd lors de son arrestation par la police de la ville de Minneapolis. La firme/plateforme, accusant ce texte d'apologie de violence, a décidé de le masquer[57]. Mais heureusement la FTN Twitter ne risque point d'être sanctionnée à cause de ce différend avec le président américain car les libertés d'entreprendre[58] et d'expression[59] sont garanties aux Etats-Unis.

De l'autre coté en pays non démocratiques, emprisonner les hommes d'affaires est monnaie courante. Dans ces pays, le politique ou politicien envie et ne tolère point la réussite personnelle ou institutionnelle des hommes d'affaires. Ceci accentue la vulnérabilité juridique de l'entrepreneuriat dans ces pays. L'action en retour « *feed back* » de cet état des lieux influence négativement le décollage de ces Etats en occasionnant la régression de leur attractivité à l'investissement.

Si c'est inimaginable en pays démocratiques de voir les operateurs économiques privés dépouillés de leur fortune voire emprisonnés pour rivalité avec les politiciens pour des raisons non moins politiques, les cas en pays non démocratiques abondent tels les archi-milliardaires russe Khodorkovski[60] en 2003 et saoudi Ibn Talal[61] en 2017.

Ces actions, économiquement suicidaires, sont déconseillées car en fin de compte l'interdépendance du monde oblige les Etats y compris ceux non démocratiques à obtempérer pour tirer leur épingle en investissements, lesquels sensibles de plus en plus au mécanisme éthique "*naming and shaming"* porté par la société civile internationale et les médias.

---

[56] Voir article d'euronews du 07/08/2018, consultable sur : https://fr.euronews.com/2018/08/07/sanctions-contre-l-iran-quelles-entreprises-europeennes-concernees-
Consulté le 15 avril 2021 à 21h.

[57] Cf. https://www.lapresse.ca/debats/editoriaux/2020-06-08/trump-vs-twitter-et-les-autres .
Consulté le 15 juin 2020 à 16h.

[58] Cf. Supra. II. 1. b.

[59] Le premier amendement à la constitution américaine date de 1791 et dispose ce qui suit : « *Le Congrès ne pourra faire aucune loi ayant pour objet l'établissement d'une religion ou interdisant son libre exercice, de limiter la liberté de parole ou de presse, ou le droit des citoyens de s'assembler pacifiquement et d'adresser des pétitions au gouvernement pour qu'il mette fin aux abus* ».

[60] Le 25 octobre 2003 Mikhaïl Khodorkovski, président de la firme pétrolière Ioukos et considéré l'homme le plus riche de Russie alors, est accusé d'escroquerie, fraude fiscale, vol de pétrole et blanchiment et incarcéré pour une peine totale de 14 ans de prison. Après dix ans d'incarcération, il est gracié par le président russe et libéré le 20 décembre 2013.

[61] Le milliardaire saoudien Al-Walid Ibn Talal a été libéré le 27 janvier 2018 après avoir été détenu avec plusieurs hommes d'affaires dans un hôtel de luxe depuis le 4 novembre 2017.

b. La responsabilité sociale des firmes multinationales: le service en retour pour reluire

Une firme socialement responsable est celle qui donne de l'importance à trois critères: Environnemental, Social et de Gouvernance (critères "ESG").

- Le critère environnemental renvoie à l'impact de la firme sur les milieux naturels (émissions de gaz à effet de serre, économie d'énergie, gestion des déchets, recours aux énergies renouvelables…).

- Le critère social vise les relations de la firme avec ses parties prenantes: salariés, fournisseurs, clients …etc. Ces relations doivent respecter entre autres, les principes du droit du travail, des droits de l'homme, de protection sanitaire et de commodité du travail.

- Le critère de gouvernance qui concerne la manière dont est gérée la firme (transparence financière, rémunération des dirigeants, lutte contre la corruption, conflit d'intérêt…)[62].

A titre d'exemple, les actions sociales de Microsoft et Facebook sont éloquentes en ce sens étant donné que ces deux firmes se casent respectivement au troisième et huitième rang au "Top" dix de 2018. Ainsi, sous la devise "*Toutes les vies ont la même valeur. Nous sommes des optimistes impatients œuvrant à réduire les inégalités"*, la Fondation Bill & Melinda Gates agit au niveau mondial dans les domaines aussi divers que l'éducation par l'innovation, la réduction de la mortalité infantile, l'éradication du paludisme, la lutte contre le VIH et la prolongation de l'existence des personnes séropositives, la fourniture des vaccins salvateurs[63] là où les besoins sont les plus urgents ou l'éradication de la poliomyélite. Aussi ladite fondation a financé l'Organisation mondiale de Santé par une enveloppe de 229 millions de dollars en 2018 (324 millions de dollars en 2017)[64].

De sa part, la fondation Chan Zuckerberg, l'œuvre associative de la firme Facebook en la personne de son créateur Mark Zuckerberg et sa femme Priscilla Chan, a opté pour la devise suivante : "*Un avenir pour chacun, tirant parti de la technologie, des solutions axées sur la communauté et de collaboration pour accélérer le progrès dans les domaines de l'éducation, de la justice et de l'opportunité et la science*"[65].

Pour ces méga-firmes, cet effort de libération des potentialités, d'élimination d'inégalités et de lutte contre le sous développement dans le monde est le gage de bonne image et le support éthique pour un positionnement idoine sur le marché global.

c. Le mécanisme sociopolitique de citation et dénonciation "Naming and shaming".

Connu sous l'expression anglaise "*Naming and shaming*", ce mécanisme s'articule autour de la notion d'éthique laquelle porte sur le critère qu'il convient d'adopter pour évaluer si la conduite est bonne ou mauvaise[66]. C'est une dénonciation publique des Etats et des sociétés commerciales via l'atteinte justifiée à leurs réputations et images de marque.

[62] Cf. https://www.lelabelisr.fr/anstyq/socialement-responsable-definition/ . Consulté le 11 avril 2021 à 12h.

[63] Disponible sur : https://www.gavi.org/fr/modele-de-fonctionnement/modele-de-partenariat-de-gavi/la-fondation-bill-melinda . Consulté le 11 avril 2021 à 23 h.

[64] Lauret, A., « *qui finance l'OMS ?* ». Disponible sur: https://www.magazine-decideurs.com/news/qui-finance-l-oms . Consulté le 14 juin 2020 à 14h.

[65] "*A future for every one, leveraging technology, community-driven solutions and collaboration to accelerate progress in Education, Justice & Opportunity and Science*." Cf. https://www.chanzuckerberg.com/ . Consulté le 14 avril 2021 à 21 h.

[66] Cf. Le Vocabulaire philosophique de Lalande (1902-1923), éd. PUF, Paris, 1947.

Certes, il s'agit d'un concept faisant partie du droit doux ou « soft law » (voir supra), mais dont les effets sont significatifs.

Parmi les exemples de ce mouvement de dénonciation publique planétaire, citons :

-l'affaire de la firme Nike en 2005 et le travail d'enfants reproché à ses filiales et fournisseurs asiatiques,

- l'affaire du minerai du Cobalt et la guerre civile en République Démocratique du Congo en 2016 où des firmes de télécom (Samsung, Apple ou LG) ont été accusées d'attiser la guerre civile dans ce pays par leurs transactions avec les chefs de guerre qui en étaient devenus des fournisseurs de minerais[67],

- l'affaire du joueur français international Antoine Griezmann et la transnationale chinoise de technologie Huawei en 2020. Ladite firme a été accusée d'implication dans des tests de logiciel de reconnaissance faciale en vue de repérer des personnes d'ethnie Ouïghoure. Ceci a amené ledit joueur ayant signé un contrat de sponsoring comme ambassadeur de la marque depuis 2017, à mettre fin à son partenariat avec ladite société[68].

Dans ce mécanisme sociopolitique, les Organisations Non Gouvernementales "ONG" jouent un rôle crucial en leur qualité de fervent dénonciateur public contre les entreprises et les Etats moyennant de véritables campagnes de boycott médiatisées.

Nous citons à titre indicatif des campagnes de boycott, telles le boycott académique d'Israël par des universités de par le monde, le boycott des voitures neuves en Algérie, le boycott des produits de mer en Tunisie et le boycott de trois grandes firmes au Maroc, le boycott en Europe des produits importés des colonies palestiniennes en Israël[69] facilité par le mécanisme de l'étiquetage[70].

Ainsi, les éléments constituant la boucle managériale de la firme transnationale sont : la Recherche & Développement, la part de marché et l'économie d'échelle, la réputation et l'image de marque et enfin la responsabilité sociale.

---

[67] Disponible sur :
https://www.courrierinternational.com/article/republique-democratique-du-congo-le-scandaleux-business-du-cobalt . Consulté le 11 avril 2021 à 22h.

[68] Le journal Le Figaro du 11/12/2020. Disponible sur :
https://www.lefigaro.fr/flash-actu/la-chine-refuse-de-commenter-la-rupture-griezmann-huawei-20201211
Date de consultation le 1er avril 2021 à 22h.

[69] L'arrêt de la Cour européenne des droits de l'homme du 11 juin 2020 (affaire Baldassi et autres c. France) a validé les actions de campagne en faveur du boycott.
Voir communiqué de presse de la Cour européenne des droits de l'homme sur ledit arrêt disponible sur : file:///C:/Users/acer/Downloads/Arret%20Baldassi%20et%20autres%20c.%20France%20-%20la%20condamnation%20penale%20des%20militants%20qui%20participaient%20a%20la%20campagne%20de%20boycott%20des%20produits%20d'Israel%20a%20viole%20leur%20liberte%20d'expression.pdf
Date de consultation le 4 avril 2021 à 16h30.

[70] La Cour de justice de l'Union européenne a validé en 2019 cette action. Cf. Arrêt du 12/11/2019 (affaire C-363/18, Organisation juive européenne, Vignoble Psagot Ltd/Ministre de l'Économie et des Finances.
Document disponible sur :
https://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=220534&pageIndex=0&doclang=fr&mode=lst&dir=&occ=first&part=1&cid=4106172
Date de consultation le 4 avril 2021 à 19h30.

La figure suivante synthétise ce circuit d'inputs et d'outputs qui interagissent dans l'environnement de la firme transnationale et façonnent sa conduite.

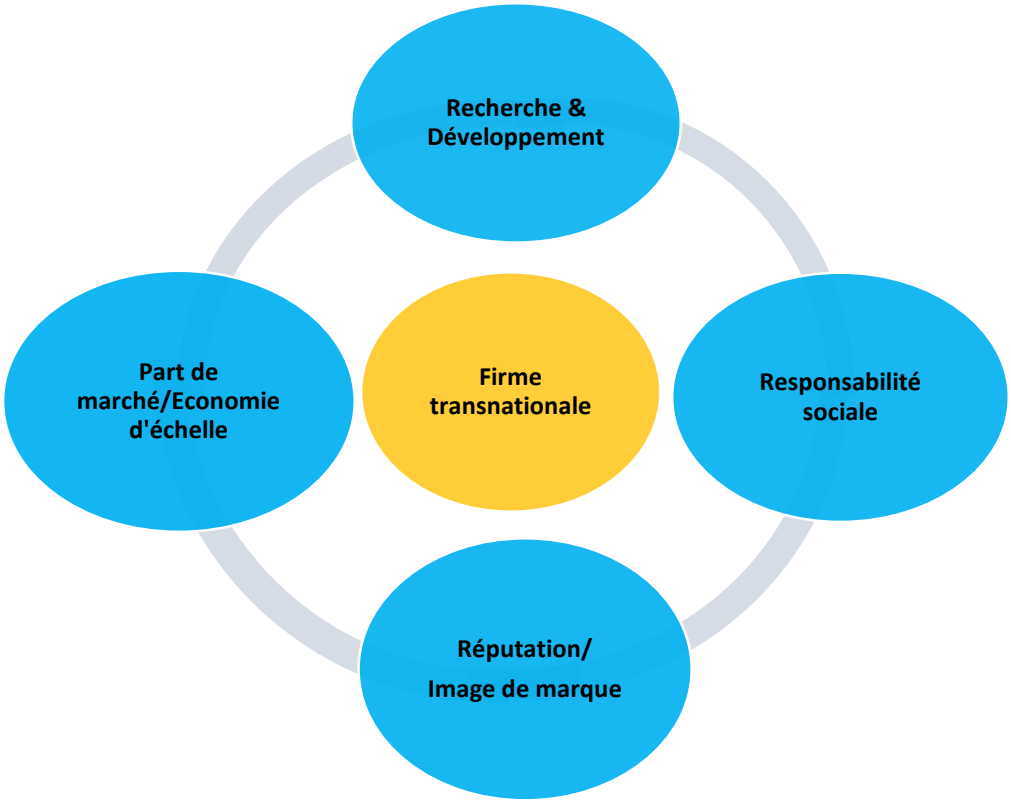

Constellation de la firme transnationale

Conclusion

Les idées novatrices sont l'essence du leadership des groupes économiques d'aujourd'hui. Ceci transparait via les enveloppes financières impressionnantes consacrées au segment recherche et développement R&D chez les 10 premières firmes transnationales privées au monde.

Une autre manifestation du parcours novateur du « business » mondial est le recul de l'économie traditionnelle (énergie, assurance, banques, automobile), au devant il y a quinze ans (en 2006), devant la montée fulgurante du capital des plateformes aidée par l'installation renforcée d'une Humanité numérique « *digital Humanity* ».

Le constat de nos jours est que les sociétés transnationales allient concurrence, R&D et responsabilité sociale : un trio interactif à l'échelon planétaire.

La diplomatie économique des sociétés transnationales est sujette à méditation: être élu en milieu démocratique c'est faire le plaidoyer des firmes concitoyennes sans attendre de services en retour car ces entreprises ne poursuivent que leurs propres intérêts. En revanche, être en autocratie c'est avoir un tissu de firmes appliquant l'adage « se soumettre ou se démettre » car au cas contraire c'est la débâcle financière qui se profile pour la firme récalcitrante.

En milieu en mal de démocratie, les entreprises sont dépendantes du pouvoir politique à même de négliger la concurrence au profit de la rente.

La relation Etat-firme transnationale est très étroite et unique en temps de mondialisation. Il s'agit d'une relation non bijective entre les deux parties de sorte que si l'Etat assiste la FTN s'y rattachant, cette dernière n'a pour principe directeur que son intérêt économique, ne serait ce qu'en Etats démocratiques.

Une FTN venue des pays non démocratiques, c'est une denrée rare : Des dix premières multinationales au monde, en 2018, deux seulement sont issues de la Chine: un pays non démocratique mais à économie ouverte. En fait la Chine n'est plus un pur pays en développement vue sa position de deuxième puissance économique mondiale.

Se dirige-t-on vers une démocratie cosmopolite supportée par l'investissement mondial technologique déterritorialisé? Un investissement qui est de plus en plus soucieux de son image très bien observée voire épiée par les organisations non gouvernementales et les medias de masse, deux autres piliers de ce cosmopolitisme en devenir.

Ce plaidoyer des ONG peut-il être instigateur d'un monde sans avidité et moralement responsable ? Attendons et voyons !

Bibliographie

Ouvrages :

- Laidi, Z., « *La grande perturbation* », éd. Flammarion, Paris, 2004.
- Parrat, F., « *Le gouvernement d'entreprise* », éd. Dunod, Paris, 2003.

Articles:

- Ait Tahar J-I., «*La démocratie libérale et la société civile: Binôme du néo pacifisme mondial* », revue JIL des études politiques et relations internationales, n° 25, septembre 2019.
- Dumberry, P., « *L'entreprise, sujet de droit international ?* », RGDIP, Tome CVIII, 2004.
- Rigaux, F., « *Les sociétés transnationales* », in Mohamed Bedjaoui « *Droit international: Bilan et perspectives* » (dir.), Tome I, éd. Pedone, 1991.
- Robert-Demontrond, P., « *Développement soutenable et privatisation des droits sociaux fondamentaux* », Management & Avenir 2004/1 (n° 1).
- Uzinidis, D., Yacoub, L., « *La gouvernance de l'économie mondiale et le renouveau des politiques économiques actives dans les pays en développement* », in Callens, S., Uzinidis, D., (dir.) « *Gouvernance, exercices de pouvoir* », éd. l'Harmattan, Paris, 2009.

Jurisprudence internationale :

- Arrêt Baldassi et autres c. France, Cour européenne des droits de l'homme, 11 juin 2020 ;
- Arrêt Barcelona Traction, Light and Power Company, Limited, arrêt, C.I.J. Recueil 1970.
- Arrêt Emprunts serbes et brésiliens, Brésil c. France et France c. Yougoslavie, CPJI, 22 juillet 1929.
- Arrêt Organisation juive européenne, Vignoble Psagot Ltd/Ministre de l'Économie et des Finances, C-363/18, Cour de justice de l'Union européenne, 12/11/2019.
- Arrêt Texaco-Calasiatic c. gouvernement libyen, sentence arbitrale, R.-J., Dupuy, 19 janvier 1977.

Rapports:
- Bilan annuel Alphabet (Annual Report, 2017).
- Bilan annuel Apple (Annual Report, 2017).
- Bilan annuel Microsoft (Annual Report, 2017).
- Rapport "Feedom House" 2000.
- Rapport PWC "*Global Top 100 companies by market capitalisation*", au 31 mars 2018.
- World Investment Report 2017 (WIR 2017) CNUCED.

Dictionnaires :
- Dictionnaire d'économie et de sciences sociales, éd. Nathan, 1998.
- Dictionnaire de droit international public, éd. Bruylant, Bruxelles, 2001.
- Dictionnaire encyclopédique, éd. Philippe Auzou, 2000.
- Le Vocabulaire philosophique de Lalande (1902-1923), éd. PUF, Paris, 1947.

Webographie:
www.abc.xyz
www.chanzuckerberg.com
www.cnrtl.fr
www.courrierinternational.com
www.euronews.com
www.europusa.com
www.gatesfoundation.org
www.icj-cij.org
www.ilo.org
www.itsocial.fr
www.iusrj.org
www.lapresse.ca
www.lelabelisr.fr
www.magazine-decideurs.com
www.microsoft.com
www.nouvelobs.com
www.pwc.com
www.ritholtz.com
www.uncitral.un.org
www.unctad.org
www.worldbank.org